الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبـة:
- **صالحي عبد المطلب**
- **لعمـــــارة محمـــد**

تحت عنوان:

القروض المتعثرة أسبابها وطرق علاجها

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بوسعادة-

لجنة المناقشة:

د.	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. ياسين نذير	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
د.	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

الخطوط الإسلامية مجانا | بسملة
بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وتقديـــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال الله تعالى: ﴿ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن اعمل صالح ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾.

على اثر انهائي لهذا العمل، أتقدم بالشكر إلى المولى عز وجل مصداقا لقوله تعالى: { لئن شكرتم لأزيدنكم}

كما أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذ الفاضل "نذير ياسين" الذي ساعدنا على انجاز هذا العمل المتواضع بنصائحه وارشاداته القيمة والحكيمة.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذتي الكرام

إ هـد ا ء

إلى والدتي

إلى زوجتي وأولادي

إلى اخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبابي وأهلي وأسرتي

إلى كل من وقف بجانبي

إلى كل من ذكرت ونسيت أهدي هذا العمل المتواضع

سائلا المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفع به غيرنا ويزيدنا علما، وتقوى وأن لا يحرمني أجر هذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون.

صالحي عبد المطلب

إ هـد ا ء

إلى والدتي

الر روح والدي رحمة الله عليه

إلى زوجتي وأولادي

إلى اخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبابي وأهلي وأسرتي

إلى كل من وقف بجانبي

إلى كل من ذكرت ونسيت أهدي هذا العمل المتواضع

سائلا المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفع به غيرنا ويزيدنا علما، وتقوى وأن لا يحرمني أجر هذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون.

لعمارة محمد

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

مقدمة:.....أ

الفصـــل الأول

القروض المصرفية المتعثرة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القروض المصرفية المتعثرة:.....**8**

المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وأنواعها:.....**8**

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة:.....**8**

المطلب الثاني: أنواع القروض المصرفية المتعثرة.....**19**

المبحث الثاني: أسباب تعثر القروض المصرفية **25**

المطلب الأول: الأسباب الداخلية **26**

الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالزبون.....**26**

الفرع الثاني: الأسباب الخاصة بالبنك **31**

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.....**37**

المبحث الثالث: طرق علاج تعثر القروض المصرفية.....**40**

المطلب الأول: إجراءات مرافقة الزبون لتجاوز التعثر المصرفي وتسوية القروض المتعثرة.....**40**

أولا: معالجة القروض المتعثرة على المستوى المحلي:.....**40**

ثانيا: الجدولة **42**

ثالثا: رسملة القروض **43**

رابعا: تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة **44**

خامسا: شراء قروض بعض أصول العميل سدادا للقرض **45**

سادسا: المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية..... 45

المطلب الثاني: دور كل من البنوك التجارية والبنك المركزي في معالجة تعثر القروض المصرفية 55

أولا: دور البنوك التجارية في معالجة تعثر القروض المصرفية 55

أولا إعادة جدولة القروض وتأجيل تسديد الأقساط المتأخرة: 66

ثانيا تكفل الخزينة العمومية بتخفيض نسبة الفائدة:..... 67

ثالثا: دور البنك المركزي في علاج تعثر القروض المصرفية:..... 69

رابعا: وسائل الرقابة على الائتمان:..... 69

خلاصة الفصل الأول:..... 75

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أهدافه ومهامه..... 79

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 79

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 83

ثانيا: وظائف بنك الفلاحية والتنمية الريفية..... 84

ثالثا: مبادئ بنك الفلاحية والتنمية الريفية 85

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بوسعادة– 86

المبحث الثاني: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 91

المطلب الاول: الإجراءات الواجب اتخاذها قبل وبعد تعثر القرض:..... 91

المطلب الثاني: إجراءات تحصيل الدين او جزء منه..... 96

المبحث الثالث: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد منها 103

المطلب الأول: مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة 103

أولا: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك..... 103

ثانيا: مؤشرات البيانات المالية للمقترض 105

ثالثا: مؤشرات أخرى غير عاملة..... 106

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة القروض المتعثرة..... 109

أولا: طرق الحد من القروض المتعثرة..... 110

خلاصة الفصل الثاني: 118

خاتمة:..... 120

قائمة المراجع: 125

الملاحـــق..... 129

الملخص: 134

فهرس الجداول

جدول رقم 01: نسب القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض لدى بعض دول العالم خلال فترات الازمات **.....16**

جدول رقم (2): أسباب تعثر القروض في المصارف الأمريكية لسنة 2008 **.....29**

جدول رقم (3): يوضح نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة من (2016-2018)**.....95**

قائمة الأشكال

شكل رقم (1): أنواع القروض المصرفية المتعثرة.....19

الشكل رقم (2): معالجة القروض المتعثرة: 51

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لوكالة بوسعادة 90

الشكل رقم (4): إجراءات البنك للحد أو تخفيض القروض المتعثرة.....113

مقـــدمة

مقدمة:

تعتبر البنوك التجارية شريان الاقتصاد الوطني، فهي من أهم المؤسسات المالية التي تكون النظام المالي عالميا ومحليا نظرا لما تلعبه من دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ولكونها تقوم بتقديم مجموعة من الوظائف الرئيسية كتجميع الودائع المختلفة من أموال الأفراد والمؤسسات واستخدامها في منح قروض متنوعة لمن هم بحاجة إليها.

فتمثل القروض المصرفية الدور الرئيسي للعمل المصرفي ومنح القروض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها نظرا لما تحققه من عوائد، ومن هنا يقع إلى عاتق البنوك الدور الأكبر في منح القروض وتوجيهها للقطاعات الاستثمارية المختلفة وخلق فرص عمل حقيقية وبعث القدرة التنافسية مما يساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

ولكي تتمكن البنوك من تأدية الوظائف السابقة وتأدية الدور الجوهري المتدخل في الأنشطة الاقتصادية والنقدية والمالية بفعالية، لا بد من تنظيم قرار الإقراض والذي يعتبر من أهم وأخطر القرارات على الإطلاق للحفاظ على أموال المودعين، ولذلك ليس من السهل أن تحصل البنوك على تلك الودائع ثم استردادها مرة أخرى بعوائد وأقل درجة من المخاطرة ما يجبرها على ضرورة توخي الحيطة والحذر عند تقديمها للمقترضين، وأثناء أدائها لدور الإقراض تواجه البنوك التجارية العديد من المشاكل كالمنافسة الخارجية من قبل البنوك الأخرى وزيادة حجم المعاملات المصرفية التي تقوم بها.

تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة تعثر القروض المصرفية المقدمة للزبائن، واهتمام العديد من الاقتصاديين ومتخذي القرار لها لما لها من أثر كبير على كفاءة البنوك التجارية واقتصاديات الدول بشكل عام.

الإشكالية:

ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية؟ وما هي الحلول المقترحة للتقليل من هذه الظاهرة؟

وتنطوي تحت اشكالية بحثنا مجموعة من الإشكاليات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- هل الأسباب المتعلقة بالزبون والأسباب المتعلقة بالبنك والأسباب الخارجية لها نفس درجة التأثير على القروض المتعثرة؟
- ماهي الآليات التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للحد أو التقليل من ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة؟

الفرضيات:

نوضحها كالآتي:

1. لا تتساوى الأسباب الخاصة بالزبون والأسباب المتعلقة بالبنوك والأسباب الخارجية الأخرى في درجة التأثير على القروض المصرفية المتعثرة
2. يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع مجموعة من الإجراءات الوقائية والعملية للتقليل أو الحد من ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة

أسباب اختيار الموضوع:

ان أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة كثيرة نذكر منها:

- الموضوع محل الدراسة موضوع تخصص دراستنا "مالية وبنوك"
- تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وانتشارها على مستوى البنوك التجارية ولما لها من آثار سلبية على البنوك وعلى الاقتصاد ككل
- ابراز طرق علاج القروض المصرفية

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا المتواضعة هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة كأحد أهم الظواهر في العصر الحديث
- التطرق إلى أسباب مشكلة القروض المصرفية المتعثرة بالبنوك التجارية
- التطرق إلى أهم الإجراءات التي يتبعها البنك للتقليل من ظاهرة تعثر القروض المصرفية.
- التعرف على الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة

أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع البحث في معرفة احدى الظواهر المعاصرة المنتشرة لدى البنوك التجارية ولما لها من تأثير على أدائها.

حدود الدراسة:

من أجل الإحاطة بالإشكالية وبلوغ الأهداف تم تحديد أبعاد الدراسة من خلال الحدود التالية:

- الحدود الزمانية، ماي وجوان 2022.
- الحدود المكانية، بنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة بوسعادة

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتبارهما الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع وذلك بالإحاطة والتطرق للإطار النظري للموضوع، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الصعوبات:

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع محل الدراسة
- صعوبة الحصول على المعلومات والتوضيحات اللازمة والوثائق بسبب سرية المعلومات وطبيعة الموضوع.

الدراسات السابقة:

- هبال عادل: بعنوان إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2011 وهدفت الدراسة إلى تحديد أسباب اشكالية الديون المتعثرة في المصارف الأولية الجزائرية وما لها من آثار على نشاط البنوك، وبينت الدراسة أن ظاهرة القروض المتعثرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها.
- بن مداني صديقة: بعنوان انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائرية، دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، هدفت الدراسة إلى إبراز واقع القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية وتأثير هذه القروض المتعثرة على اداء البنوك التجارية في الجزائر، وبينت أن جزء كبير من القروض المصرفية المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري موجود على مستوى البنوك العمومية كما أن أسباب تعثر القروض يعود بنسبة كبيرة إلى المقترضين.
- شليق رابح: أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مشكلة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الجزائرية على السياسات الاقراضية في هذه

المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة تعثر القروض المصرفية أصبحت ظاهرة لصيقة بالعمل المصرفي وتزايدت حدة تأثيراتها وتكرار حدوثها مع تطور العمل المصرفي والمالي.

- بوزيان الكاملة: تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحية والتنمية الريفية، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية سنة 2014-2015، هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تعثر القروض ومعرفة الطرق المالية وغير المالية التي تسمح بتقسيم موضوعي لخطر القرض وهذا كإجراء وقائي لتفادي حدوثه وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة القروض المتعثرة تعد من اخطر المشاكل التي تتعرض لها البنوك، وأن هذه الظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل منها.
- دهيمي فايزة، آلية معالجة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2019/2018 هدفت الدراسة إلى الإلمام بمفهوم القروض المتعثرة ومعرفة أسباب هذه المشكلة ودراستها وطرق علاجها والتعلم من تجاربها وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التعامل مع القروض المتعثرة يحتاج إلى خبرة واسعة ودراية بأصول المعالجات القانونية والاقتصادية والإدارية.
- سليمان سلام، دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي بالجزائر دراسة حالة بنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة بوسعادة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية، تخصص بنوك، سنة 2013-2014، جامعة المسيلة.

تقسيمات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة سنحاول تقسيم البحث إلى فصلين، نظري وفصل تطبيقي، يتعلق الفصل الأول القروض المصرفية المتعثرة يندرج تحته ثلاثة مباحث يتناول المبحث الاول مفاهيم أساسية حول القروض المصرفية المتعثرة والمبحث الثاني حول أسباب تعثر القروض المصرفية ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى أهم طرق علاج تعثر القروض المصرفية.

أما الفصل الثاني فيتمحور حول الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة فتطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بالبنك، أهدافه ومهامه وفي المبحث الثاني تناولنا سياسة تحصيل القروض المتعثرة أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد منها.

الفصـــل الأول

القروض المصرفية المتعثرة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القروض المصرفية المتعثرة:

تعتبر ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة من الأزمات الخطيرة التي تواجهها البنوك سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي، إذ الآثار المترتبة عن ذلك لا تقف عائقا على صاحب القرض المتعثر فحسب، بل تتعداها إلى أنشطة البنوك ومنه على الاقتصاد الكلي للدولة.

المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وأنواعها:

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة:

إنه من المناسب أن نتطرق إلى تحديد مفهوم القروض لغة واصطلاحا، فالقروض لغة مصدرها قَرَضَ يَقْرِض فهو قارض الشيء إذا قطعه قرض، وجمعها قروض، مال يعطى من البنك إلى الزبون بفائدة محددة بشرط أن يعاد بعد أجل معلوم.[1]

وقد ورد ذكر القرض في القرآن الكريم في قوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً"[2].

وفي ضوء ذلك فكلمة مصرف تدل على زيادة الشيء عن وجهه أو صرفه وانصرافه عنه، فصرف النقود تبديلها بنقود أو دنانير غيرها[3] وكلمة مصرف هي اشتقاق من الفعل صرف يصرف، صرفا ولها عدة معان في قاموس اللغة العربية يتجلى ذلك كثيرا في القرآن الكريم والنبوية وبناءه على ذلك نأخذ منها:

- مبادلة شيء بشيء، في هذا السياق معناها مبادلة نقود معينة بنقود أخرى.
- تجميع شيء بشيء، في هذا السياق معناها مبادلة نقود معينة بنقود أخرى.

[1] أحمد العابد، المعجم العربي الأساسي، مطبعة لادوس للنشر والتوزيع تونس 1979، ص 5.
[2] سورة البقرة جزء من الآية 245.
[3] العلامة محمد بن مكرم علي أبي الفظل جمال الدين ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلد الثامن دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة 2003.

- تجميع شيء لتوزيعه، في هذا الشأن هي دلالة على الحيز المكاني الذي يتم فيه تجميع هذه الأشياء بغرض توزيعها والمتاجرة بها واشتقاق كلمة ""الصراف" و" كلمة الصرفي"[1].

أما مصطلح التعثر في اللغة بمعنى عثر يعثر عثرا وعثارا وتعثر بمعنى كبا والتعثر يهو الكبوة وهو التعرض بشيء يخل بالتوازن وهو مجرد حادث مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة، ولعل مقولة "عمر ابن الخطاب" أمير المؤمنين –رضي الله عنه– (لو بغلة عثرت في أرض العراق لخشيت أن أسأل عنها لما لم أمهد لها الطريق) هي أفضل دليل على وضوح وأبعاد مفهوم التعثر[2].

أما معنى القروض المصرفية المتعثرة فهي مكونة من مصطلحين أولهما القروض المصرفية "وهي تلك الخدمات المقدمة إلى الزبائن من خلال الأشخاص والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللائقة على أن يتعهد المقترض بتسديد تلك الأموال والفوائد والعمولات المحددة على ذلك واحدة أو على أقساط معلومة في تواريخ محددة وآجال معلومة، ودعامة لهذه العملية يقوم الزبون بتقديم مجموعة من الضمانات تعد استرداد أمواله في حالة تعثر الزبون عن السداد بدون خسائر[3].

وحتى تتضح الرؤية فإن القروض المتعثرة عدة تسميات فهي تسمى الديون المجمدة الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة والحرجة والديون المشكوك في سدادها، وهي ليست ديون البنك العادية ولا بالمعدومة، تجدر الإشارة أنه من الواجب تحديد مصطلح متعثر حالة تشير إلى توقف المقترض عن دفع التزاماته المالية مستحقة السداد في مواعيدها مما يضطر البنك لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضده.

[1] د، فضيل فارس التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات الجزء الأول ص 18 جامعة الجزائر 03 الطبعة الأولى 1434ه/2013م، مط، رشيد – الجزائر-.

[2] هبال عادل: إشكالية القروض المصرفية المتعثرة – دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة

[3]

للتعثر مفهوم عام حيث يمكننا القول بأن:

1. المفهوم المصرفي للتعثر، وهو مواجهة المشروع لملابسات ذاتية وخارجية تؤدي إلى عدم قدرته على توليد مردود مالي أو فائض نقدي من عائد النشاط يكفي لسداد التزاماته وبصفة خاصة الالتزام قصير الأجل، وعدم قدرتها على تغطية هذه الالتزامات سواء من مصادر ذاتية او مصادر خارجية أيضا.
2. المفهوم القانوني للتعثر: هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته وديونه المستحقة الأداء.
3. المفهوم الاقتصادي للتعثر: هو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بالرغم من زيادة الأصول عن الخصوم [1]

- التعثر هو عسر مالي فني وحسب طول المدة الزمنية يمكن أن يصبح عسرا ماليا حقيقيا
- التعثر هو احد المراحل التي قد تؤدي إلى خروج المؤسسة من النشاط الاقتصادي نهائيا

وتختلف شدة هذا الاختلال او عدم التوازن وفقا للمقومات التالية:

- مدى قوة العائق المسبب لتعثر المؤسسة الاقتصادية وضخامته مقارنة بكبر حجم المؤسسة ومدى؟؟؟؟ في هز كيان الأجهزة الحيوية للمؤسسة من خلال ظهوره المفاجئ في مسيرتها، ووقع الصدى وردة فعل البيئة المحيطة بالمؤسسة.
- مدى سلامة الأجهزة الإدارية والمالية للمؤسسة الاقتصادية وفطنة القائمين عليها من خلال تخصيص احتياطات لمواجهة الطوارئ والازمات، كما أن سلامة مركزها المالي

[1] هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي (2011-2012)، ص 48.

وتوافرها إلى حالة مالية جيدة تساهم بصورة كبيرة في زيادة قوة المؤسسة إلى التصدي للعائق بل وحتى مواجهة وتخفيف حدة آثاره على حيوية نشاطها.

ومما سبق يمكن تقديم التعريف التالي للتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية:

هو مواجهة المؤسسة الاقتصادية لظروف معينة تؤدي بها إلى عدم القدرة على توليد فائض نقدي يكفي لمواجهة التزامات قصيرة الأجل، وإلى عدم قدرتها على تغطية هذه الالتزامات من المصادر الخارجية أيضا، وتكون مهمة القائمين على إدارة المؤسسة الاقتصادية آنذاك هي السعي إلى تدارك هذه العثرة من خلال تشخيص أسبابها والعمل على استرجاع المؤسسة الاقتصادية لحيويتها المعهودة من الأرباح والتدفقات النقدية لأجل استدراك حالة التوازن من جديد، كما أن التعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية يؤدي بها إلى التعثر عن تحقيق أهدافها بمسببات مختلفة، في حين أن المؤسسة الاقتصادية أنشأت لأجل النمو والاستمرار إلى الأبد.[1]

التعثر المالي:

وهو يعني مواجهة المقترضين من أفراد أو مؤسسات لظروف طارئة ليست متوقعة إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي او فائض نشاط يعفي الوفاء بتسديد التزاماتها في الأجل القصير.

وللتعثر المالي أصناف كثيرة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1-**التعثر المالي الخفي:** هو الصعوبات المالية البسيطة التي لا تستطيع المؤسسة في هذه الحالة سداد التزاماتها في حال اعطائها الوقت الكافي للتصرف كبيع أصل مالي

[1] رمضاني زينب، واقع القروض المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، جامعة الجزائر 03، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ص 07.

من أصولها وغير ذلك، ويمكن للمؤسسة مواجهة هذا النوع من التعثر بإعادة ترتيب الاستثمارات في موجوداتها

2-**التعثر المالي الحقيقي:** وهو أشد خطورة من النوع الأول وهنا لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها حتى ولو أعطيت الوقت الكافي وباعت الأصول وقد تؤدي هذه المرحلة إلى استيلاء الدائنين على الشركة والإشراف عليها أو تصفيتها وفي ذلك انتهاء لحياة المؤسسة.

القرض المتعثر هو القرض الذي لا يقوم المقترض بتسديده وفقا لجداول السداد المتفق عليها بفترة زمنية معينة تفوق الستة أشهر في أغلب الأحيان مما يعكس عدم قدرته على السداد مع مماطلة في تزويد البنك بالمعلومات والمستندات المطلوبة منه. [1]

وكما رأى بعض الفقهاء أيضا أن التعثر المالي هو عدم قدرة المشروع أو العميل على الدفع أو الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، وذلك عندما تكون قيمة أصول المشروع في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل، نتيجة تحقيق لمشروع الخسائر متتابعة وتؤثر على رأس مال المشروع وتجعله موردا ماليا ضعيفا لا يقدر المشروع إلى استرداده مع عجزه عن الوفاء بقيمة الالتزامات التعاقدية مع الغير. [2] وهذا ما دعانا إلى التنويه بأن هناك تسميات أخرى للقروض المصرفية المتعثرة السداد منها القروض الرديئة [3] والقروض دون المستوى [4] كما تختلف تسمياتها من بنك إلى نخر، القروض الرائدة، الديون العالقة الصعبة والديون الحرجة [5].

---

[1] تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، السنة الجامعية 2014-2015، ص 43.

[2] ذكرى محمد حسين الياسين وسلمى جاسم خليف، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009، جامعة بابل العراق ص 309، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، ذاتية القروض، متعثرة السداد.

[3] د. رمضان صديق، مشكلة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي ووسائل معالجتها، بحث منشور في مجلة الأمن والقانون مجلد 17، العدد 1، ص 141.

[4] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 17.

[5] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 310.

إن القروض المصرفية متعثرة السداد توضح بمعناها المباشر والواضح وتمثل بمعناها العام بكون سدادها أصبح متعثرا ولم يكن بمقدور المدينين الالتزام بسدادها، ولكنهم لم يصلوا إلى عدم السداد، وبحيث أن الشك في عدم سدادها كانت نتيجة لتحقق هذا التعثر.

مهما تعددت التسميات التي أطلقت على هذه القروض، فإنها تشير وتتطابق مع مضمون وجوهر الفكرة التي يقوم عليها تعريفها، ووفق تلك الرؤية فإن الدلالة هنا تشير إلى وجود تعثر مالي نسبة إلى عدم القدرة على مواجهة الالتزامات المترتبة على القرض وتعرض القروض المتعثرة أيضا بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق اما بسبب التماطل في ذلك او عدم قدرة المدينين الوفاء بالتزاماتهم بسبب حدث فجائي طارئ غير محسوب أو ازمات او اختلالات أحاطت به [1].

كما يعرف القرض المتعثر أو غير العامل بأنه ذلك الدين الذي يختل بند من بنود العقد المبرم بين البنك والمقترض أو يتعرض هذا العقد إلى اختلالات جوهرية مما ينعكس سلبا على تحصيل أقساط القرض وفوائده، مما قد يلحق بالبنك خسائر مالية، وبعبارة اخرى القروض المتعثرة هي التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من فوائد أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطرا لجدولتها. [2]

وفي ضوء ذلك توجد عدة آراء ومضامين للتعثر أيضا فذهب بعضهم إلى تحديد المفهوم من وجهة النظر المصرفية، حيث يقصد بالمشروع المتعثر أنه المشروع الذي لا يحقق عوائد ولا يسد الأقساط عند استحقاقها ودائم الطلب وبصفة متكررة بإعادة او جدولة الأقساط أو هو الزبون الذي ترفض له شبكات على حساباته لدى البنك ولم تتخذ ضده أية اجراءات.

[1] بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بسكرة مذكرة مقدمة، ص 310، لنيل شهادة الماستر.
[2] نفس المرجع السابق، ص 43.

ويرى البعض الآخر من وجهة النظر الاقتصادية أن المشروعات المتعثرة هي التي لا يكفي دخلها لتغطية تكاليفها أي أنه هو التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكاليفها الدفترية على تكلفة رأس المال، ويعد المشروع متعثرا إذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السيولة.

تجدر الإشارة أن هناك رأي آخر لتحديد معنى التعثر بأنها تلك الديون التي لا تحقق عائد بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم اضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك وانما تجنب حسابات مستقلة، ويتم تحديد الديون التي لا تدر عائدا من خلال دراسة تفصيلية موضوعية لكل دين على حدة تشمل تحليلا لكافة المقومات الائتمانية للزبون والكفيل بحيث تسفر الدراسة عن اعتبار هذا الدين غير منتظم، ومم يتم تكوين مخصصات له. [1]

ومن ناحيةأخرى فالدين المتعثر هو ذلك الدين الذي تتعرض شروط سداده بين البنك والزبون إلى مخالفات جوهرية مم يؤدي إلى عدم القدرة على استرداد أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول بأن هناك احتمالات قوية لعدم تحصيل هذه الأقساط والفوائد ولو جزئيا.

ومن جهة اخرى تتضمن القروض المتعثرة عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منتظم) لكون أن درجة المخاطرة أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطرة العادية للقروض القائمة وذلك وفق المعايير المحددة والمقررة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعني، ومن زاوية أخرى توصف القروض المتعثرة

[1] هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، ص 47، مطبعة بن سالم الأغواط، 2013.

بأنها التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات عدم استرداد البنك التجاري الحقوق المترتبة عن منح هذه التسهيلات نسبة 51%.[1]

والجدير بالذكر فالقرض المتعثر هو الدين الذي يعتبره البنك بعد دراسة المركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معه تحصيله خلال فترة معقولة، كما ينظر إلى القرض المتعثر بأنه القرض الذي وصل إلى مرحلة ما ووضعه فيها غير متوافق مع الشروط الواردة في اتفاقية القرض الأصلية.

وتعرف القروض غير العاملة بأنها تلك القروض التي لا تحقق إيرادات من الفوائد. وبخصوص محددات القروض المتعثرة، فإنها تختلف من دولة إلى اخرى، ويمكننا إيجاز بعض الحالات منها:

- الجزائر غذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثرا
- الولايات المتحدة الأمريكية، إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساط القرض مدة تفوق 90 يوما، اعتبر القرض متعثرا
- كوريا الجنوبية وإندونيسيا، يعتبر اقرض متعثرا غذا مضت مدة ثلاثة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق
- الهند: غذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يصبح القرض متعثرا
- الأردن: تم اتخاذ مدة 180 يوم على موعد تسديد أقدم قسط مستحق كحد لاعتبار القرض متعثرا وذلك إلى غاية سنة 1999، ثم تم تخفيض هذه المدة تدريجيا إلى 90 يوم سنة 2002، وما بعدها. [1]

[1] علي عماد محمد ازهر، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي، دراسة حالة البنوك المصرفية في السعودية للأعوام 2016-2018، ص 122.

جدول رقم 01: نسب القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض لدى بعض دول العالم خلال فترات الازمات

البلد	الفترة	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
فنلندا	1991-1993	%9
اليابان	1992-1998	%8
كوريا الجنوبية	1997	%35
النرويج	1988-1992	%9
السويد	1991	%11
الولايات المتحدة الأمريكية	1984-1991	%4
معدل مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع		%13.5
الجزائر	1990-1992	%50
البرازيل	1994-1996	%15
اندونيسيا	1997	%65 -%75
المكسيك	1994-1995	%11
تايلاند	1997	%46

[1] براق محمد أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة، وبن عمر خالد أستاذ مساعد بجامعة محمد بوقرة بومرداس، القروض البنكية المتعثرة: الأسباب والحلول، ص 03.

تايوان	1997	%15
الكاميرون	1987-1993	%60- %70
معدل مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض		%27.8
معدل كافة الدول		%22.4

المصدر: براق محمد، القروض البنكية المتعثرة الأسباب والحلول، ص 05.

وفي تحليل لهذه الحالات تبين في مجموع الدول التي كانت من هذه الأزمات ان:

- نسبة القروض المتعثرة من الحجم الإجمالي للقروض هي 22.4%
- نسبة القروض المتعثرة من الناتج المحلي الإجمالي هي 16%

وكان من بين هذه الأزمات سبع عشرة أزمة في أسواق الدول الناشئة حيث أن:

- نسبة القروض المتعثرة فيها من الحجم الإجمالي للقروض هي 27.8%
- نسبة القروض المتعثرة فيها من الناتج المحلي الإجمالي هي 17.5%

إلى جانب تسع ازمات في أسواق الدول المتقدمة حيث أن:

- نسبة القروض المتعثرة فيها من الحجم الإجمالي للقروض هي 13.5%
- نسبة القروض المتعثرة فيها من الناتج المحلي الإجمالي هي 12% [1]

وفي الجزائر فقد شهد القطاع الخاص تزايدا ملحوظا في عدد المؤسسات بمختلف أشكالها بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انتقلت مرحليا من 10392 مؤسسة في سنة 2007، وفي إطار المساعي المبذولة لدعم هذه المؤسسات، فقد خصصت

[1] نفس المرجع السابق، ص 05.

لها البنوك التجارية الجزائرية أغلفة مالية هامة لمنها لحا في شكل قروض وقد تزامن مع مسار هذا التطور مشكلة تعثر القروض البنكية التي تحصلت عليها تلك المؤسسات وارتبطت بها ارتباطا وثيقا. [1]

مفهوم تعثر الديون:

مصطلح الديون المتعثرة من المصطلحات المعاصرة، فلم يتناوله علماؤنا القدامى بالتعريف، ولكنهم عبروا عنه بتعذر الحصول على الدين، كما يرى ذلك ابن تيمية في قوله: " فمتى كان المدين عاجزا كان هذا عيبا في الدين، وهو عجز المشتري عن الأداء بالإفلاس" وظهر هذا المصطلح مؤخرا مع انتشار البنوك والشركات وغيرها من المؤسسات التي تتعامل بالديون فأصبح يطلق هذا المصطلح على الديون المتأخر سدادها من قبل العملاء أفراد او مؤسسات.

كما يرى محسن الخضر ان التعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي او فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.

ومن وجهة نظر أخرى يرى صبري حسن أن الدين المتعثر هو الدين الذي يعتبره البنك بعد دراسة المركز المالي للعميل وضمانات الدين على أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى منه تحصيله خلال فترة معقولة.

وعرفه البنك المركزي الماليزي بأنه: " عدم القدرة على تلبية شروط السداد التعاقدية " [2]

[1] نفس المرجع السابق، يونس صوالحي، كبير الباحثين بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (اسراء) (المشرف من الجزائر)

[2] يونس صوالحي، الديون المتعثرة وطرق علاجها: أستاذ الشريعة والبحث الأكاديمي (معالجة الديون المتعثرة عن طريق شركات تحصيل الديون) دراسة فقهية مقارنة، وعبد العزيز جمعة المبروك (الباحث من ليبيا)، طالب دكتوراه بقسم الفقه وأصوله كلية معارف الوحي الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ص 158، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس عشر، رجب 1437 هـ/ أفريل 2016.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن تعريف القروض المصرفية المتعثرة بأنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون عن سدادها بعد تاريخ استحقاقها.

المطلب الثاني: أنواع القروض المصرفية المتعثرة

إن ظاهرة تعثر القروض المصرفية ليست بالظاهرة المتكاملة الصفات والخصائص التي من خلالها يتم حصرها، لكنها تتشابه في أعراضها ومظاهرها والعوامل التي ساهمت في ظهورها غير أن لهذه الظاهرة أنواعا متعددة وجب الإلمام بها حيث يمكن تصنيفها وتقسيمها على النحو الذي يظهر على النحو التالي:

شكل رقم (1): أنواع القروض المصرفية المتعثرة

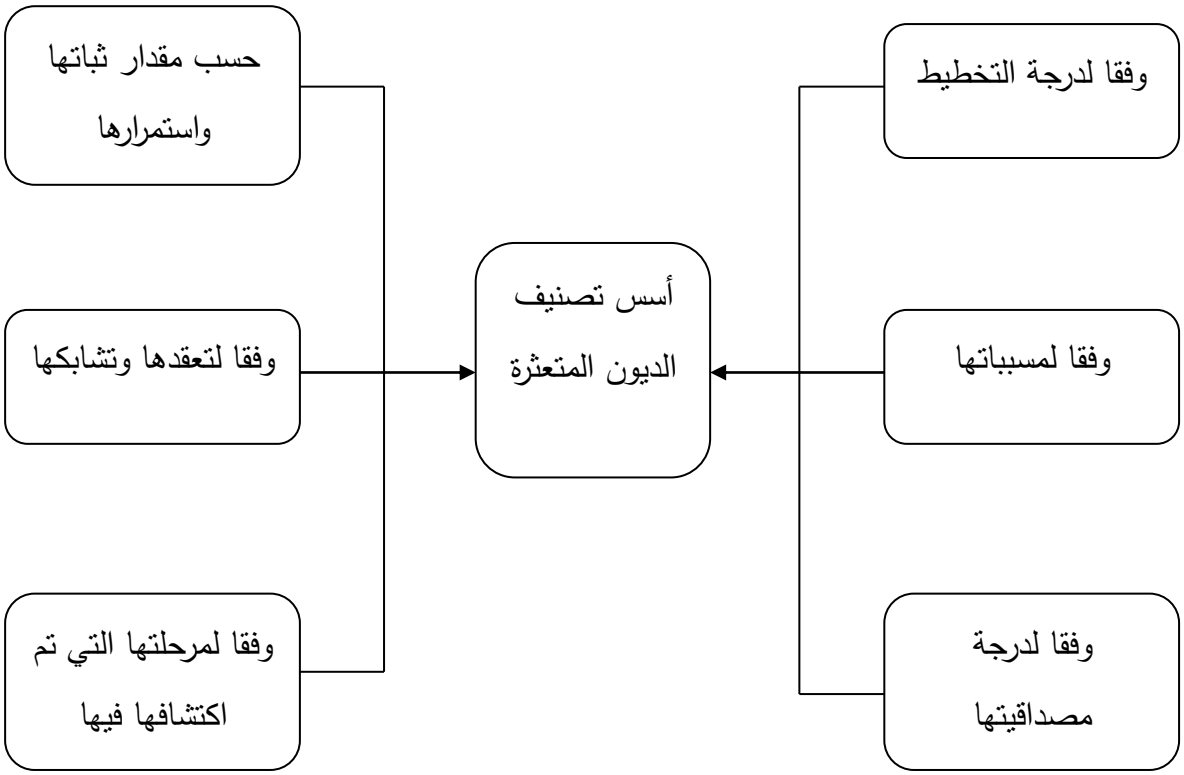

المصدر: علي عماد محمد أزهر، القروض المتعثرة وأثرها في القطاع المصرفي (دراسة حالة البنوك المصرفية في السعودية 2016-2018، ص 125.

وبناءا على ذلك شرح موجز لكل التصنيفات المذكورة وهي كالآتي:

1. **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط:**

إن المشروعات الكبرى أو التي يتم إقامتها واضحة في مخططاتها يتم التخطيط لها سلفا لمواجهتها، إلا أنه بسبب أو لآخر تفشل في توفير السيولة الكافية كما وتوقيا فيصبح المشروع متعثرا، ومن ثم تنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين:

أ. **ديون متعثرة مخططة مرحلية:** وهي ديون ذات طابع خاص، معروفة مسبقا ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع وما بين التدفقات النقدية الداخلة إليه، أي بين الاستخدامات والموارد سواء كان ذلك في شكل كمي أو شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارج ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات، تنجم هذه الديون أساسا من فشل المشروع أو فشل القائمين عليه في معالجة قصور التدفق النقدي الداخل وأسبابه أو تغطية نفقات المشروع أو التزاماته خلال هذه الفترة الصعبة، او عدم نجاحهم في الحصول على التمويل المطلوب لتغطية احتياجات المشروع في هذه الفترة أو سداد التزاماته المبرمجة أو حدوث ما من شأنه أن يؤدي إلى هذه النتيجة، أو ترتبط أيضا باستخدام الديون المتعثرة كوسيلة للضغط المباشر وغير المباشر على كل من يهمهم استمرارية المشروع وهم: البنوك، الدولة، العاملين، المساهمين، الموردين، الموزعين، لتخفيف أعباء القروض والتسهيلات المقدمة للمشروع وزيادة دعمهم له وهذا الأخير يحتاج من المدير المالي للمشروع قدر كبير من الحنكة والبراعة في التفاوض مع هذه الجهات لاقناعهم بأمية استمرار المشروع وأن هذه الفجوة الطارئة لن تستمر وأن الأوضاع المستقبلية مطمئنة.

ب.**ديون متعثرة عشوائية الحدوث:** وهي الديون التي تحدث بشكل مفاجئ، حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها أو التعامل معها، يراها البعض أنها تعود إلى القوة القاهرة التي تؤدي إلى حدوث خسائر ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع، وتؤدي إلى اختلال موارده وإلى عدم قدرته على سداد التزاماته [1]، ومن أمثلة ذلك حالة الطوارئ الصحية التي مرت بها الجزائر وما نجم عنها من فقدان الدخل لفئة كبيرة ممن يعملون في القطاع الخاص أو المهن الحرة وجد العديد من هؤلاء أنفسهم عاجزين أو متأخرين عن تسديد أقساط قروضهم سواء تعلق الأمر بالمؤسسات أو الأفراد. [2]

2. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها:

حسب هذا التصنيف يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين أساسيين أولهما يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية والبخر يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية على النحو الآتي:

أ. الديون المتعثرة التي اوجدتها عوامل ذاتية:

من تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته التي اوجدها المشروع وكان سببا مباشرا فيها، سواء كان ذلك عمدا أو عن تقصير أو عدم معرفة أو عن عدم اهتمام.

ب.الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:

هذا النوع يتجلى في البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، ويحدث هذا النوع من البنوك هو نتيجة لعوامل خارجية خارجةعن إرادة

[1] علي محمد زاهر: القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي (دراسة حالة البنوك المصرفية في السعودية) 2016-2018، ص 125.، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ISSN2 -661-7986 المجلد 03، العدد 02 (2020) تاريخ النشر 2020/12/10.

[2] بن يسعد عذراء وبوحلايس الهام، مواجهة التأخر في سداد القروض المصرفية في الجزائر اثر جائحة كورونا، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، العدد 04، (2021)، 50-62.

المشروع ذاته، ويمكن لنا أيضا أن نقسمها إلى قسمين وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون إلى قسمين:

- ديون متعثرة ترجع أسبابها إلى البنك المقدم للائتمان، حيث كثيرا ما يسهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر
- ديون متعثرة تعود إلى عوامل خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة بالمشروع. [1]

3. **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة مصداقيتها:**

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى نوعين أساسيين:

أ. **ديون متعثرة وهمية خداعية:** كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب، حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرين الأجانب والوصايات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات واقامة هذه المشروعات فيها للإستفادة من المزايا والاعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات أيضا باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج وبعد انتهاء فترتي الدعم والاعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وافلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية أنشطة غير قانونية.

ب. **ديون متعثرة حقيقية فعلية:** هي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة لسبب حقيقي، وليس عن عمد وتخطيط وتدليس وتواطؤ، بل تعود إلى مسببات حقيقية وفعلية وتعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه المسببات.

[1] بن مداني صديقة: انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، اطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، ص 31-32.

4. تصنيف الديون المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها:

حسب هذا التصنيف يتم التمييز بين نوعين من الديون المتعثرة هما:

أ. **الديون المتعثرة العارضة:** وهي الديون التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة

ب. **الديون المتعثرة الدائمة:** وهي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكلية، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب اصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو بقبوله كعلاج لحالة التوتر التي أصابت المشروع والتي أدت إلى هذه النتائج، كما يمكن تصنيف الديون المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى صنفين أساسيين أيضا هما:

- **ديون متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية:** هي تلك الديون التي تتزايد قيمتها سنة بعد أخرى وتتراكم فوائدها ومصاريفها على أصل الدين تعجز المقرض على تسهيل جانب منها، وصعوبة توصله لاتفاق لمعالجة حالة التعثر سواء مع العميل المقترض أو مع باقي الدائنين له، ومن ثم لا يكون أمام المقرض إلا إضافة فوائد القرض إلى أصل الدين فيزداد ويتراكم إلى حين يتم التواصل إلى اتفاق مع العميل المقترض وباقي الدائنين لتعويض العميل وسداد القرض وتصفية موجوداته فتتحول إلى النوع الثاني.
- **ديون متعثرة متناقصة القيمة:** هي الديون التي تم الاقتراض مع العميل المقترض وباقي الدائنين على جدولة سدادها، وأصبح العميل المقترض ملتزما ببرنامج السداد، ومن ثم يتناقص اجمالي السنين فترة بعد أخرى في الانتهاء من سداده أو تتم تصفية العميل وبين موجوداته. [1]

[1] علي محمد زاهر، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي (دراسة حالة البنوك المصرفية في السعودية (2016-2018) ص 126. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ISSN 2661-7986- المجلد03- العدد 03- (2020) تاريخ النشر 2020/12/10.

5. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها:

ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى نوعين هما:

- **ديون بسيطة سهلة التعامل معها:** وهذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدته قصيرة، ويستخدم في تمويل قصير أو متوسط الأجل، أي القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد، ولكن نتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له التعثر، ونظرا لبساطة أسبابها وآثارها يسهل علاجها والقضاء عليها، وتجنب المشروع مخاطرها، وبالتالي استعادة حيويته ونشاطه بعد القضاء على هذه.
- **ديون متعثرة معقدة:** هذا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، أي الغالب عليها أنها قروض مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها، وأصبح كل مقرض يطالب بإجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض، ولكل منهم آراءه واتجاهاته وما بينهم مصالح متعارضة ومبلغه ضخم وتفاصيله وشروطه متعددة ومختلفة وغير واضحة ومتداخلة، ونظرا لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها ومظاهرها بعواملها يتحول السبب فيها إلى نتيجة والعكس صحيح أيضا وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية مستفيضة واقتراح العلاج لها. [1]

6. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:

وفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى الأنواع التالية:

أ. **دين متعثر أولي:** في مرحلة التكوين حيث لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح وتأخذ بوادر غير محسوسة أو ملموسة ولا تشير إلى انتهاء المقرضين لأن مظاهرها لا زالت اولية.

[1] هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، ص 55.

ب.**دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:** حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة وأعراض تتفاهم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول امكانية سداد حقوقها التي على المشروع.

ت.**دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:** حيث بلغ شدة ازمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء، وتهدد استمراره، وفي الوقت ذاته تعرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

ج. **دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه:** حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنين. [1]

المبحث الثاني: أسباب تعثر القروض المصرفية

تمكن الرؤية الاقتصادية في علاج مشكلة تعثر القروض المصرفية في معرفة وتحديد الأسباب التي أدت بالديون الى التعثر، فالتعثر ليس نتاج اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية ، تطول أو تقصر لكنها تؤدي الى الحالة التي عليها المقترض من عدم مقدرته على سداد التزامه، ان الطرفين الرئيسين قي عملية الائتمان هما البنك من جهة والمقترض من جهة أخرى ولذلك فان وصول القرض الى مرحلة التعثر يكون ناجما عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليتها،وبما أن كلا من البنك المقرض والعميل المقترض يعملان في اطار بيئة خارجية محيطة بها فان التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفا ثالثا من الأطراف المسببة لتعثر القرض.

ولذلك يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض المصرفية الى صنفين: أسباب داخلية و أخرى خارجية .

[1] علي محمد ازهر، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي (دراسة حالة البنوك المصرفية في السعودية (2016-2018)، ص 127، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ISSN-2661-7986 المجلد 03-العدد 03- (2020) تاريخ النشر 20-12-2020.، ص 127.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالزبون

هناك العديد من الأسباب التي تدفع البنك الى أخذ الحيطة والحذر في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله الى المقترضين والتي تعطي مؤشرات الى تعثر الائتمان الممنوح لهم وتتمثل فيما يلي :

- ✓ وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول، اذا كانت الغاية من القرض هي تمويل مشروع جديد أو تمويل عملية توسع أو تحديث لمشروع قائم، فان البنك يطلب من المقترض تقديم دراسة جدوى اقتصادية، فاذا كانت الدراسة قائمة الى افتراضات غير واقعية او غير حقيقية، كان تكون هناك مبالغة في تقدير الإيرادات وتقليل في النفقات الرأسمالية أو الجارية أو كليهما معا، أو كانت هناك اختلالات في التدفقات النقدية للمشروع ، فان أداء المشروع سيظهر انحرافا عما هو متوقع في دراسة الجدوى الاقتصادية ،وسيعاني المشروع من الفشل مما يؤدي الى تعثر القرض الممنوح ، ولذلك فان البنك أن يراجع دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة له للتأكد من سلامتها وسلامة الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسات، وكذلك التأكد من أن معدل العائد الداخلي للمشروع الممول يفوق معدل كلفة الأموال المقترضة.
- ✓ استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها ، كأن يتم استخدام حصيلة القروض طويلة الأجل في مجال تمويل رأس مال العامل ، أو استخدام حصيلة القرض في المجالات الاستهلاكية ، الأمر الذي سيؤدي بالتالي الى عدم تحقيق الغاية من القرض ، ومن ثم وصوله الى مرحلة التعثر.[1]

---

[1] علي محمد أزهر القروض المصرفية وأثرها على القطاع المصرفي (دراسة حالة البنوك المصرفية في السعودية للأعوام 2016-2018)، تاريخ النشر 2020/12/10، ص122.

- ✓ عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل: فالمعلومات هي المراة التي تعكس وضع المقترض أو المشروع الممول، وهي الأساس الذي يعتمد عليه البنك في القرار الائتماني فاذا قدم المقترض للبنك معلومات غير صحيحة أو أخفى عن البنك معلومات مهمة فان ذلك سيؤثر سلبا على القرار الائتماني.
- ✓ ضعف القدرات الإدارية وبالتالي تعرض القرض: اذ أن الإدارة هي العامل الأساسي لنجاح أي مشروع، فاذا حصل خلل في القدرات الإدارية لدى القائمين على المشروع فان المشروع لن يحقق أهدافه ولن يتمكن من تسديد التزاماته.
- ✓ وفاة المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد: اذ أنه في كثير من الأحيان تواجه البنوك مشاكل في تحصيل ديونها بسبب وفاة المقترض وخاصة اذا لم يلتزم الورثة بالسداد، سواء أكان ذلك ناجما عن عدم رغبة الورثة بالسداد أو سبب وجود مشاكل بين الورثة تؤدي الى تعثر المشروع الممول أو سبب عدم قدرة الورثة على إدارة المشروع الممول بشكل سليم.
- ✓ اشهار افلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد: اذ ما تعرض المشروع الممول لمشاكل يصعب حلها فانه يتم اشهار افلاس المشروع، كما أن بعض المقترضين يلجؤون للهروب خارج البلاد، إذا ما تفاقمت مشاكلهم وزادت مديونتهم.
- ✓ عدم الفصل بين أموال المشروع الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره وبالتالي استخدام جانب من أموال المشروع في الاتفاق على الاحتياجات الخاصة والأسرية، مما يؤدي الى استهلاك جزء من رأس مال العامل للمشروع واصابته لإعسار، أو توسع العميل في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الخاصة.

- ✓ ضعف القدرات التسويقية لدى المقترض: إذا كانت قدرات المشروع التسويقية دون المستوى المطلوب فانه لن يتمكن من تصريف انتاجه بكفاءة، وبالتالي ستقل أرباحه وقد تزداد خسائره وبالتالي يصل الى مرحلة التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالالتزام.[1]
- ✓ فقدان القدرة والمهارة الفنية والمالية على إدارة المشروع.
- ✓ توسع العميل في البيع بالأجل.
- ✓ سوء المقترض، أي أنه في بعض الأحيان يتعمد المقترض في عدم سداد التزاماته اتجاه البنك بالرغم من توافر القدرة لديه الى سداد الالتزامات، نجد أن بعض العملاء يحصل على الائتمان من قبل البنك الا انه بعد ذلك يهرب خارج البلد.
- ✓ عدم التزام المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك: ان عدم التزام المقترض بالشروط المتفق عليها مع البنك وعدم تقيده بإرشادات البنك وتوجيهاته ، وعدم الالتزام بتقديم بيانات المتابعة بالشكل المطلوب و بالوقت المطلوب سيؤدي الى وجود خلل في العلاقة مع البنك مما يؤدي الى تعثر القرض.[2]
- ✓ التكوين الشخصي للعميل وأخلاقه ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته.
- ✓ فقدان القدرة الإدارية والمالية والفنية على إدارة العمل ، التسيب الإداري للعميل أو المؤسسات المقرضة وحدوث اختلاسات أو تضخم المصروفات.[3]

ان عدم تمتع إدارة العميل بالخبرة الفنية والكفاءة تعد من أهم أسباب تعثر القروض وهذا ما جاء في دراسة لمؤسسة DUN G BRAD STREETعن المسببات والفشل والأهمية النسبية لكل من هذه الأسباب في فشل المؤسسات للمصارف الأمريكية لسنة 2008 هي على الوجه الاتي:

[1] علي عماد محمد أزهر، نفس المرجع السابق، ص 123.
[2] أ.بن مداني صديقة، د. سعودي بلقاسم ،نفس المرجع السابق ، ص 73.
[3] بوطورة فضيلة، علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة، استاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة تبسة، ص 112.

جدول رقم (2): أسباب تعثر القروض في المصارف الأمريكية لسنة 2008

السبب	**الأهمية النسبية**	
ضعف الخبرات والمهارات الإدارية في المنشآت المقترضة في اطار تغيرات البيئة		%95.7
انخفاض المبيعات (أهم جزء من التدفق النقدي)	%37.1	
ارتفاع التكاليف العامة	%11.1	
ضعف القدرات التنافسية في في مواجهة تغيرات البيئة الخارجية	%9.4	
مشكلات المخزون	%6.4	
مشكلات الذمم المالية	%7.2	
المغالاة في الموجودات الثابتة	%7.1	
مشكلات موقع عمل المنشأة	%3.1	
المغالاة في المديونية	%5.5	
المغالاة في توزيع الأرباح	%5	
الإهمال	%1.1	
التزوير	%2	
أسباب أخرى	%1	
الكوارث	%2.3	%4.3
الأسباب المجهولة	%2	
المجموع		%100

- المنتج: من أسباب التعثر القروض المصرفية أيضا جودة المنتج وعدم المحافظة على موصفات مقبولة ومستقرة، وعدم إمكانية في تقدير الأسواق، وكذلك سوء وعدم أمانة

ونزاهة العميل واستخدامه طرق غير مشروعة من اجل الحصول على أموال المصرف ثم قيامه بإعلان افلاس المشروع.

الرقابة: عدم توفر إدارة مالية كفؤة تساعد على الرقابة سواء ما يتعلق بالرقابة على المدنيين أو المخزون او الموجودات الثابتة او المصاريف التشغيلية ، الامر الذي يؤدي الى الفوضى العامة وبالتالي الى التعثر.[1]

كثيرا ما تظهر مشكلات القروض إذا لم تعد المنتجات او الخدمات التي يقدمها المقترض منافسة من حيث اسعرها او من حيث جودتها. (قد يكون وراء ذلك زيادات في تكاليف العمالة او الموارد) او عدم تحديث المعدات وعدم مواكبة احدث التطورات قي تقنيات الإنتاج مما يؤدي في النهاية الى ان يكون سعر المنتج او الخدمة غير منافس او قد تضطر الشركة الى التغيير في نوعية وجودة المنتج او الخدمة، محاولة منها لتخفيض التكاليف فيكون السعر منافسا، لكن ذلك سيغير في النهاية عن نتائج عكسية.

على أي الحالات فأي ما كان السبب وراء تدهور المنتج، فان النتيجة المحتومة هي تدهور الربحية، ثم العجز عن خدمة الدين.

سوء الضوابط المالية : يؤدي ضعف الضوابط الرقابية المالية وسوئها الى تدهور الأنشطة لذا يجب ان تكون بالشركة نظم موضوعة موضع التنفيذ تكفل مراقبة الحسابات المدينة ، والمخزون السلعي ، والتأكد من جودة المنتجات ، والرقابة على الأعباء العمومية والمصروفات الأخرى ، والحيلولة دون وقوع جرائم الاحتيال والسرقة ، ويجب أيضا ان تكون لديها موازنات تقديرية معدة اعداد جيدة حتى يمكن مقارنة الأداء الفعلي بها واتخاذ

[1] تشيكو عبد القادر مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها أستاذ مساعد صنف ب، جامعة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 20، ص54.

الإجراءات التصحيحية الازمة بناء على ذلك ، وفي غياب الضوابط لايمكن ان نتجح أي شركة طويلا مهما بلغت جودة منتجاتها وكفاءة تسويقها.

الفرع الثاني: الأسباب الخاصة بالبنك

قد تكون البنوك المشاركة في تعثر عملائها او على الأقل تكون قد أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم، وبالتالي تمثل مشكلة القروض المتعثرة في احد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته وتتمثل اهم هذه الأسباب كمايلي :

- ✓ عدم اخذ الضمانات الكافية من المقترض او اخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة او غير تامة الصنع او غير سهلة البيع.
- ✓ المغالاة في تقدير الضمانات: في بعض الحالات يتم تقدير الضمانات المقدمة للبنك بأكثر من قيمتها الحقيقية اما بسبب ضعف قدرات الجهات التي تقوم هذه الضمانات او سبب تواطؤ هذه الجهات مع المقترضين وحيث أن الضمانات هي المصدر الذي يلجا اليه البنك تحصيل الدين في حال وصول القرض الى مرحلة متقدمة من التعثر، فان المغالاة في تقديرها يعني منح العميل قرضا بأكثر مما تسمح به امكانياته وضمانات.
- ✓ ضعف القدرة على التحليل الائتماني: في وجود ضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي البنك فان القرار الائتماني سيكون غير سليم مما يعرض البنك لاحتمالات عدم استرداد القرض الممنوح.
- ✓ السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة: القرض عادة يمنح لتمويل المشروعات يتم تقيده على مراحل، فاذا سمح البنك للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة فان المقترض قد يستخدم القرض لغايات أخرى، ولذلك فان على البنك ان يحدد مواعيد دفع أجزاء القرض مع تقدم سير العمل في المشروع الممول.

- ✓ ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض اذا كانت قيمة القرض اكبر من حاجة المقترض فانه سينفق المبلغ الزائد في مجالات أخرى ليس لها علاقة بغاية القرض ، مما يزيد في اعبائه ويصل الى مرحلة يعجز فيها عن السداد لان مقدرة المشروع الممول لن تكون كافية لسداد القرض، كما انه في حال كون مبلغ القرض او اقل بكثير من احتياجات المشروع الممول فان المقترض سيصل الى مرحلة يكون فيها غير قادر على استكمال مشروعه ، وسيدخله في مرحلة التعثر ولذلك فان على البنك ان يراعي حاجة المشروع عند تحديد قيمة القرض.[1]
- ✓ غياب سياسة سليمة لاقتراض داخل البنك.
- ✓ ضعف الإطارات البشرية او عدم توفرها بالقدر الكافي.
- ✓ عدم توافر نظام كفؤ وفعال للمعلومات الائتمانية.
- ✓ ضعف نظام عمل الرقابة الداخلية للبنك.[2]
- ✓ عدم قيام البنك بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة دوريا، فاذا لم يكن لدى البنك نظام جيد للمتابعة فانه سيفاجأ في حالة التعثر في وقت متأخر وبالتالي ستكون خسارة كبيرة.
- ✓ امتناع البنك عن تقديم تمويل إضافي للمقترض من غير وجود مبرر لذلك.

قيام البنك بتمويل كامل او سبه كامل للمشروع الممول: في حالة قيام البنك بتمويل للمشروع الممول او إذا كانت قيمة القرض تمثل الجزء الأكبر فان مخاطر الائتمان ستكون عالية، حيث ان التزام المقترض واهتمامه بنجاح المشروع يرتبط عادة بحجم استثماراته الشخصية في المشروع، فاذا كانت هذه الاستثمارات قليلة او معدومة فان اهتمام المقترض بنجاح المشروع سيقل، فاذا ظهرت بوادر لعدم نجاح المشروع الممول

[1] علي عماد محمد أزهر، نفس المرجع السابق، ص 124.

[2]

فان المقترض سيتنازل عنه للبنك وسيجد نفسه في وضع في وضع حرج، ولذلك يجب التأكد.

ان عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك سيؤدي الى خلل كبير في النشاط الائتماني، فغياب هذه السياسة او ضعف في حال وجودها يسمح للعاملين في مجال الائتمان باتخاذ قرارات لا تنسجم فيما بينها وتتعارض مع مصلحة البنك وبالتالي تزداد احتمالات تعثر القرض.

بالإضافة الى ذلك توجد هناك جملة أخرى من الأسباب المتعلقة بالسياسة الائتمانية وتتمثل في:

- ✓ عدم تتوافر مبادئ الاقتراض الجيد في القرارات الائتمانية.
- ✓ قصور القرارات الائتمانية وعدم صياغتها بشكل سليم ومنطقي ومتكامل.
- ✓ عدم التزام الدراسة بمحددات وضوابط السياسة الائتمانية للبنك.
- ✓ عدم استخدام الأساليب العلمية في دراسة الجدوى للمشاريع المقترضة.
- ✓ الاتصال غير التوثيق للبنك بالمتعامل معه مما يجعله بعيدا عن معرفة ظروف السوق التي ينعكس على أعمال ذلك المقترض.
- ✓ الإقراض المترابط: هو ذلك النوع من القرض الممنوح للأشخاص او المؤسسات تربطهم علاقات مع البنك سواء كانت هذه العلاقة مع البنك نفسه او مع أعضاء مجلس الإدارة او مع افراد الإدارة التنفيذية للبنك فهذا النوع من القروض معرض بدرجة كبيرة للتعثر.
- ✓ عدم الاستعلام الدقيق عن العميل وعدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض المصرفية.

- ✓ سوء ظروف عمل الموظفين بالبنك مما يؤدي الى انخفاض انتاجيتهم وانخفاض مستوى جودة عملهم وقد يؤدي ذلك الى قيام بعضهم بممارسات غير سليمة ستؤثر سلبا على النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر.[1]
- ✓ تغليب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة: وتعني التوسع في عملية منح القروض دون النظر الى المخاطرة التي قد تنجم عن ذلك، بحيث يتم منح القروض لأشخاص غير مؤهلين، او منح قروض بمبالغ تفوق حاجات المقترض وقدراتهم على السداد.
- ✓ السماح للمقترض باستعمال الائتمان الممنوح له قبل استعمال المستندات المطلوبة منه.
- ✓ اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى: يتم اتخاذ القرار الائتماني في بعض الأحيان خلافا لقناعات موظفي ومسؤولي الائتمان وذلك نتيجة ضغوط تمارسها أطراف عليا في البنك او السلطة التشريعية في البلد وبالتالي فان نهاية مثل هذه القروض تكون التعثر في معظم الأحيان.[2]
- ✓ تأخذ المسؤولين ومدراء فروع البنك عن إبلاغه بتدهور الأوضاع واخلال المقترض بالتزاماته، خوفا من الإجراءات التي يمكن أن تتخذ في حقهم على اعتبار أنهم من وافق على منح القرض، واعتقادهم منهم بان من الممكن اصلاح الامر خلال فترة موجزة.

وأن أبرز مثال على هذه الأسباب ما يحدث في أوت 2008 من أزمة مالية عالمية انطلقت بوادرها من الولايات المتحدة الأمريكية وشملت الجميع، كانت أفضل دليل على تعثر سداد القروض سواء كان بالمقترض أو بالبنك، إذا كان من أهم أسبابها:

[1] علي عماد محمد أزهر، مرجع سابق، ص 124

[2] د. سعودي بلقاسم،أ.بن مداني صديقة، القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي،30(02)،جامعة زيان عاشور بالجلفة،ص73.

- تخلي البنوك عن الكثير من الضوابط القانونية والقواعد المصرفية عند منح القرض، وعدم الموازنة بين حجم المسؤولية والربح وتغليبها للأخير على حساب المخاطر.
- قيام العديد من الشركات الاستثمار العقاري بمطالبة القرض بسداد الدين القروض قبل مواعيد استحقاقها من أجل توفير السيولة لديها مما دفع الكثير من المقترضين الى بيع الضمانات المقدمة اليها لسداد الدين.

ومن ثم يمكن القول بأن هذه الأسباب تعد تطبيق لعدم مراعاة البنك للقواعد والأصول المصرفية السليمة في منح وإدارة ومتابعة التسهيلات الائتمانية.[1]

تبدأ متطلبات تفادي حدوث مشكلات القروض بصفة عامة بتقييم ومتأني الطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية ذلك باتباع المبادئ الأساسية والأصول السليمة في كافة مراحل العلمية الائتمانية مع المتابعة والمراقبة بكفاءة وفعالية، ذلك أن من الأخطاء التي تقع أي هذه المراحل قد تجعل من التسهيلات الائتمانية مشكلة للبنك.

ان من أكثر الأخطاء شيوعا سوء أو ضعف أو عدم كفاية أو عدم سلامة الإجراءات التالية:

أ-**المقابلة الأولية مع المقترض:** يمكن أن يقع البنك ضحية تصرف غير سليم من جانب مسؤول الائتمان المختص، فقد يخرج ذلك المسؤول من رفض الطلب لسبب أو لآخر، أو قد يكون الى قبول الطلب مجاملة صديق او قريب او شخص ذي أهمية خاصة له، مما يجعله يتناسى او يهمل طرح التساؤلات الاستكشافية المحكمة المتعمقة حول الوضع المالي للمقترض كما هو من المفروض ثم يسمح لطلب من الواجب رفضه في أثناء تلك المقابلة الأولى ومن ثم يمضي قد ما الى مرحلة

[1] أ.د.ذكرى محمد حسين الياس،سلمى جاسم خليف،ذاتية القروض المصرفية متعثرة السداد ، مجلة المحقق العلي للعلوم القانونية والسياسية،مجلة علمية ،جامعة بابل العراق السنة 12 العدد 02،ص319.

التحليل المالي وما بعدها من المراحل، حيث تزداد صعوبة رفض ذلك الطلب مع كل مرحلة تالية ينقل اليها.

أيضا من أوجه القصور الشائعة في مرحلة المقابلة عدم القدرة على طرح الأسئلة الصحيحة او عدم القدرة على استنتاج الحقيقة لا سيما حين تبدو الإجابات غير صحيحة أو تكون مراوغة.

ان المقابلة الأولية مع المقترض تمثل في كثير من الأحيان أفضل الفرص المتاحة لتقييم سلوكيات العميل فاذا لم يتم تناول تلك المقابلة تناولا صحيحا سليما ، فقد تسفر عن استنتاجات حول قدرة المقترض او عزمه على تسديد القرض.[1]

ب- التحليل الاحتمالي:

قد تتحول قروض كثيرة الى مشكلات للبنك اذا لم يعطي المسؤول الائتمان المختص لعملية التحليل المالي الأهمية الواجبة، واكتفى بدلا من ذلك بالاعتماد في تقييمه لاحتمالات سداد القرض على انطباعه الشخصية عن المقترض أو على معيار شخصي اخر لتقييم المقترض.

ج- ترتيب القرض:

كثيرا ما تنشأ المشكلات من عدم فهم مسؤول الائتمان المختص لنشاط المقترض والصناعة التي تنتمي اليها والبيئة التي يعمل فيها فبدون المعرفة الصحيحة الناتجة عن هذا الفهم، يصعب تقدير الاحتياجات التمويلية المستقبلية واختيار نوع القرض المناسب لها ومبلغه وشروط تسديده.

[1] د. إيهاب نظمي، مرجع سابق، ص 11

د- توثيق القرض:

يسهم عدم توثيق القرض التزامات البنك والمقترض في ترتيبات القرض توثيقا كاملا ودقيقا في خلق القروض المحفوفة بالمشكلات، فمثلا البيان الكامل و الواضح للتعهدات الإيجابية والسلبية بعدم قيام المقترض بأي عمل قد يعرقل التسديد أمر ضروري في توثيق القرض بما يكفل حماية حقوق البنك، كذلك فان هذه الحماية تكون في خطر اذا لم تحدد الضمانة الإضافية تحديدا صحيحا ويثبت حق البنك فيها اثباتا سليما،أو قبول البنك بعلم أو بدون علم الدخول في رتبة متأخرة من حيث الأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية الضمان.[1]

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

ان الأسباب التي تخرج عن إرادة البنك والمقترض على حد سواء، إذا أنهم لا يستطيعون السيطرة عليها أو التحكم فيها ويمكن أن تشمل ما يلي:

1-القوة القاهرة او الحادث المفاجئ او الظروف الطارئة غير المتوقعة، كل هذه الأمور لا يمكن توقعها او تفاديها مما يؤدي الى التعثر.

2- مواجهة المقترض لأزمات مفاجئة غير متوقعة مثل اضراب جماعي للعاملين او عدم قدرته على توفير الموارد الخام التي يحتاجها في دائرة الإنتاج او التفسير في أذواق المستهلكين.

3- ان صغر حجم السوق وتأثره بالظروف المحيطة بالإضافة الى عدم الاستقرار الأمني والسياسي قد يؤدي الى التعثر.

[1] د. إيهاب نظمي، نفس المرجع السابق، ص 12.

4- المنافسة وتدخل الحكومة في بعض الجوانب تؤثر في عمل المقترض، مثل تحديد أسعار السلع والمنتجات بيعها او رفع الدعم عن السلع الي يتعامل بها، وزيادة في الضرائب والرسوم الجمركية.

5- ضعف الأنظمة الرقابية الخارجية على البنوك والتغيرات غير المتوقعة في الأنظمة والتشريعات بما يؤثر على القدرة في توليد الأرباح.

6- البيئة الاجتماعية للبلد وثقافة المجتمع، هذه الأمور لا تحكمها رقابة بل تكون مستمدة من أخلاقيات نابغة من نشأة الموظف الذي يعمل في البنك او الزبون المتعامل مع ذلك البنك، وهذه تعود لجذور ثقافية وتربوية تعكس القيم الأخلاقية التي يتحلى بها كل منها.

وكذلك ضعف التشريعات والقوانين او انعدامها او عدم احتوائها لكافة الجوانب المتعلقة بتنظيم القروض المصرفية قد تكون نت اهم الأسباب التي تؤدي الى تعثر القروض.[1]

7- وجود بعض الظواهر الانكماشية التي ظهرت بالأسوق وأدت الى اتساع رقعة البيع بالأجل مع ما يلحق به من مخاطر التزام المشترين بالسداد.

8- تدخل الدولة بشكل مفاجئ قد يؤثر على اكمال العميل لنشاطه.

9- الظروف الاقتصادية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض.

10- سياسات التسعير الجبرية التي تتبعها الدولة.

11- الظروف الاقتصادية العامة والدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي كاسح.

[1] أ.ذ. ذكرى محمد الياس، سلمى جاسم خليف ، نفس المرجع السابق، ص319.

12- تغير الظروف المنافسة في السوق، دخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة من تأثيرها لخلق نوع وشكل التوقعات المستقبلية.

13- تأثير المشاكل الضريبية على نشاط المشاريع.

14- عمليات الإغراق السلعي التي تعني أن يكون هناك منتوج بمواصفات منافسة وبالتالي يؤدي الى وقوع المقترض في عدم قدرته على الثبات.[1]

- مجابهة العميل لازمات طارئة كعدم توفر المواد الخام ، تغيير الصورة الذهنية لعملاء المقترض عن منتجات العميل او تغيير أذواق المستهلكين.[2]

وعند الحديث عن حالة الجزائر، فان مشكلة القروض المتعثرة لدى المؤسسات ترجع الى الأسباب الموالية:

- ✓ منح قروض لمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير وذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية.
- ✓ نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود الى المحيط العام للبلاد والذي كان سببا في عدم تمكنها من مسايرة واحترام مخططات التنمية.
- ✓ وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية.
- ✓ عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة المشاريع الممولة للمؤسسات.[3]

[1] أبو طورة فضيلة، علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة، أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 113.
[2] أ.تشيكو عبدالقادر، نفس المرجع السابق، ص56.

[3] براق محمد، القروض البنكية المتعثرة الأسباب والحلول، أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة وبن عمر ، أستاذ مساعد بجامعة أحمد بوقرة بومرداس، ص8.

وهناك أسباب أخرى للتعثر المصرفي تتضمن:

- ✓ ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة.
- ✓ عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- ✓ تعرض المشروع الممول الى قوة قاهرة أو حادث مفاجئ كالحريق أو الزلزال أو أعمال عنف يعتبر من الأسباب التي تؤدي الى تعثر القروض.[1]

المبحث الثالث: طرق علاج تعثر القروض المصرفية

تختلف طرق معالجة القروض المتعثرة فيها لاختلاف الظروف والمواقف الخاصة بالمقترضين والأسباب التي أدت إلى تعثرهم والإجراءات المتعين اتخاذها حيالهم، والتي تسفر عنها دراسة كل حالة على حدة، وفي هذا الإطار يتم التعامل مع القروض المتعثرة وفق عدة أساليب أهمها ما يلي:

المطلب الأول: إجراءات مرافقة الزبون لتجاوز التعثر المصرفي وتسوية القروض المتعثرة

أولا: معالجة القروض المتعثرة على المستوى المحلي:

1-أسلوب مساندة العميل المتعثر:

يتم من خلال هذا الأسلوب مساندة نشاط العميل ومرافقته، وهذا من خلال تقويته وانتشاله وانعاشه ليتمكن من السداد.

أ. **تعويم العميل:** حين يواجه البنك مشكلة التعثر أحد عمدائه المقترضين نتيجة تعرض هذا الأخير لظروف طارئة وليست دائمة تؤثر تأثيرا سلبيا على قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويصبح من الصعب على العميل تجاوز هذه الأزمة دون مساندة البنك،

[1] د.سعودي بلقاسم، أ. بن مداني صديقة ، نفس المرجع السابق ، ص 74.

ويكون محور عملية التعويم هو قام البنك بإعطاء الفرصة للعميل لاعادة تنظيمه وذلك من خلال منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبئ سداد الدين وفوائده. [1]

وفي نفس السياق فإن تعويم العميل هو القيام بإعطاء العميل نفسا للإبقاء عليه وحمايته من الغرق مثلا كقيام البنك بالتنازل عن بعض مستحقاته للعميل، كلما أخذ وضع العميل يتردى كلما اتخذوا الخيارات المتاحة أمام المصرف محدودة، في مثل هذه الحالات يبدأ البنك بالمفاضلة بين تعويم العميل او طلب تصفيته، إذ يعتمد الخيار هنا إلى أي منهما يوف يمكن المصرف من استعادة أمواله بشكل أفضل بأقل وقت ممكن وادنى تكلفة وأدنى مخاطرة. [2]

ب. **انتشال العميل:** وفي هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ اجراءات اكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر في إدارة نشاط العميل، وتوجيهه نحو خطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل، وفي هذا الشأن يمكن للبنك رسملة جزء هام من المديونية، كما قد يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل، وتنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع للعميل المقترض ونفقاته. [3]

2. انعاش العميل:

في هذه المرحلة يتم تحويل العميل من كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر مستفيد كامل نشاطه، وتتم عملية الانعاش عن طريق الحقن النقدي، ومن امثلة هذه العمليات تمويل عمليات للعميل مثل عقود المقاولات والتوريدات المحددة لصالح جهات حكومية أو جهات ذات مركز قوي، وكذا عمليات وعقود التصدير، ويراعي أن تتم عملية

[1] الاستاذ: تشيكو عبد القادر، أستاذ مساعد صنف ب، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية 20 (01) جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 56.

[2] شليق رابح: أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية، دراسة قياسية تحليلية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 138، جامعة غرداية.

[3] الاستاذ: تشيكو عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الحقن النقدي من خلال شبكات مقبولة الدفع أو شبكات مصرفية لصالح جهات توريدات الخامات والسلع، فضلا عن تنفيذ كافة العمليات المصرفية. [1]

3.أسلوب تسوية القروض المتعثرة:

إن المشروع الذي يتوافر على مقومات الاستمرار فإن البنك في هذه الحالة يسعى إلى قرض منتظم، وتتم التسوية في حالات كثيرة منها:

1) توقيف نشاط المقترضين بشكل جزئي وعدم توقفه بالكامل
2) وجود امكانية لاستمرار نشاط العميل إذا تمت التسوية
3) عدم قدرة المقترض على سداد كامل قيمة القرض
4) استعداد المقترض لسداد جزء كبير من القرض إذا تمت عملية التسوية
5) تقديم عرض من قبل المقترض من شأنه تحسين موقف المديونية وزيادة ضمانات جديدة مناسبة

ووفقا لهذه المنظور وفي إطار التسوية يتعين على البنك ان يتخذ من جانبه ما يلزم لمساندة المشاريع المتعثرة بالاعتماد على الأشكال التالية: [2]

ثانيا: الجدولة

تكون إعادة جدولة القروض وتأجيل تسديد الأقساط المتأخرة في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته، كأوضاع اقتصادية أو وطنية أو عالمية ادت إلى توقفه عن الوفاء بالتزاماته، وتكون هذه الأخيرة وفق جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب مع نشاط المقترض وتدفقاته المالية.

[1] الأستاذ: تشيكو عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[2] عبال عادل: المرجع السابق، ص 98.

وتشمل إعادة الجدولة، القرض وفوائده التي لم تسدد غذا كان للعميل نية صادقة يضمن للبنك استرداد أمواله وذلك بإعداد برنامج جديد للسداد أكثر يسرا ومناسبا للعميل، فإعادة جدولة القرض تعني اعطاء تسهيلات للعميل ومنحه فرصة لالتقاط أنفاسه وإعادة تنظيم أعماله ليتمكن من استئناف نشاطه وتحقيق عائد مناسب يكفي لسداد ديونه ومن أهم قواعد جدولة القروض:

- جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني للسداد يتماشى مع دراسة النفقات النقدية للعميل
- على البنك عند إعادة جدولة القروض أن ياخذ بعين الاعتبار مدى امكانية انخفاض التدفقات النقدية للعميل كارتفاع سعر العملة الأجنبية، تحديد الدولة لبعض أسعار السلع والخدمات. [1]
- الاعتماد إلى حد كبير في إعادة الجدولة على مدى صدق العميل وتجاوبه في الوفاء بالتزاماته السابقة مع البنك

أما الأسلوب الثاني فيتمثل في تأجيل سداد الأقساط المتأخرة دون تسليط عقوبة بسبب التأخير عن التسديد، وقد أعلنت جمعية مهنيي البنوك في الجزائر إلغاء عقوبات التأخير بالنسبة للديون المستحقة بتاريخ 31 مارس 2020 مع إعادة جدولتها بالنسبة للزبائن من الأفراد والمؤسسات. [2]

ثالثا: رسملة القروض

تعتبر رسملة الدين من أهم الوسائل لتسوية الديون المتعثرة، وهي تعني المساهمة بقيمة المديونية أو بقدر منها في رأس مال الشركة المتعثرة ويكون ذلك بالنسبة للشركات الكبيرة

[1] بن يسعد عذراء، بوحلايس الهام: مواجهة التأخر في سداد القروض المصرفية في الجزائر إثر جائحة كورونا، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06/العدد 04 (2021)، ص 56.
[2] بن يسعد عذراء، بوحلايس الهام، مرجع سبق ذكره، ص 57.

التي تعود أسباب تعثرها إلى الحاجة لزيادة رأسمالها لمواجهة ما عليها من ديون، وتعتبر الرسملة من أساليب الحساسة جدا في معالجة الديون المتعثرة لأنها تحتاج لمستوى عال من المهارة من قبل موظفي البنك الموكل لهم دراسة العميل المتعثر.

ويرى البعض أن رسملة الديون من الحلول ذات الإيجابيات الكثيرة بالنسبة للمديونيات المتعثرة منها:

- تحسين الهيكل للمشروع
- تخفيف أعباء القروض وفوائدها
- عدم التماري في السير في الاجراءات القانونية توفيرا للوقت والجهد.

في حين يرى البعض الخر أن رسملة الدين تنطوي على تغير هيكل التمويل فقط في الوقت الذي تحتاج فيه أغلب المشروعات إلى أموال سائلة لحقن رأس مال العامل أو للإحلال والتجديد وهو الامر الذي تتيحه عملية الرسملة.

إلا أنه من الجدير بالذكر التنويه بأن أثر عمليات الرسملة على تحسين الإدارة عن طريق دفع دم جديد حيث أن المساهمة تعني الاشتراك في الإداة وخاصة حالة المشروعات التي تعاني عن خلل إداري [1].

رابعا: تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة

في هذه الحالة عندما يقتنع البنك بعدم مقدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة وفوائده، فإنه يلجأ إلى اعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التوص إلى تسوية مقبولة، وعدم اللجوء إلى الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات وتعقيدها أو بسبب ضعف امكانية تحصيل المبالغ كاملة.

[1] بوشليق رابح: أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية، دراسة قياسية تحليلية اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 142. جامعة غرداية

خامسا: شراء قروض بعض أصول العميل سدادا للقرض

قد يلجأ البنك نفسه مضطرا، خاصة بالنسبة للمقترضين الذين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية، إلى شراء بعض أصول وموجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع الممول او من املاكه الأخرى.

سادسا: المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية

يصطلح عليه التسنيد يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة، مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات قابلة للتداول في السوق المالي).[1]

4.أسلوب تصفية العميل:

يتم من خلال هذا الأسلوب تصفية المشروع وبيع الأصول والموجودات، حيث يرى البعض بان هذا الأسلوب أكثر حماسية سواء بالنسبة للبنك أو العميل ولذلك لا يتم تطبيق هذا الأسلوب إلا بعد استنفاد كافة السبل الأخرى بعد أن تتأكد إدارة البنك أنه ليس هناك حل آخر لمعالجة نشاط المشروع ذلك أن المشاكل والمعوقات التي يعاني منها المشروع أصبحت دائمة ولا سبيل لمعالجتها وتتمثل تلك المشاكل في:

- التدهور المستمر في نشاط العميل وقلة الطلب على منتجات المشروع ليس هناك أمل في انتعاشه خلال الأجلين القصير والمتوسط، وعدم توافر الرغبة أو المقدرة لدى العميل في استمرار النشاط واجراءات التصفية تتم إما من خلال الإجراءات القانونية أو من خلال الاتفاق الودي مع العميل.

[1] الأستاذ: تشكو عبد القادر، أستاذ مساعد صنف ب، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 57.

5.الإجراءات المصرفية لمعالجة التعثر:

حيث تقوم إدارة المصرف باتخاذ مجموعة من الإجراءت الرقابية والإدارية وتتمثل في:

- أن تقوم إدارة المصرف بالإدارة السليمة للديون المتعثرة والرقابة عليها بحيث تكون تحت السيطرة التامة للبنك بصفة مستمرة وذلك من خلال:
  - ✓ تحديد العوامل التي تحد من قدرة العملاء على السداد وتحديد وتصنيف المخاطر التي تواجههم وكيفية تجنبها
  - ✓ تحديد حجم الديون المخططة والمستهدفة من خلال قيام إدارة البنك بإجراء عمليات الرقابة الحقيقية من خلال تحديد مدى الانحرافات بين مستويات الديون المتعثرة الفعلية ومستويات الديون المخططة وأسبابها وآثارها على المشروع من خلال الزمن الطويل. [1]

أولا: معالجة القروض المتعثرة من خلال تجارب دولية

تختلف طرق وأساليب علاج أزمة القروض المتعثرة من دولة إلى اخرى، ومن حالة إلى أخرى ويمكن اعطاء بعض تجارب الدول في علاج ظاهرة القروض المتعثرة وهي:

1-معالجة مشكلة القروض المتعثرة في اليابان:

سعت الحكومة اليابانية بالتعاون مع كافة المؤسسات إلى حل مشكلة القروض المتعثرة، وتعتبر وكالة الخدمات المالية(SFA) Service Financial Agence في مقدمة المؤسسات التي قامت بخطة للمساهمة في التخفيف من حدة مشكلة القروض المتعثرة، وذلك من خلال تقوية ومساندة برنامج الدعم الخاص الذي تطبقه الحكومة اليابانية بالتعاون مع

[1] الأستاذ تشيكو عبد القادر: نفس المرجع السابق، ص58

البنك المركزي الياباني، إضافة إلى تبني استراتيجية الاندماج المعرفي لتقليص عدد البنوك بما يساعدها على مواجهة الضغوط التنافسية الدولية.

شهدت اليابان مؤخرا حالات واسعة من عملية بيع القروض المتعثرة لمستثمرين محلين و أجانب، حيث تم بيع قروض قيمتها الإسمية تعادل 300 بليون دوار أمريكي، أي أن البيع تم بخصم مقداره 90% وقد بدات عمليات بيع القروض المتعثرة في اليابان سنة 1998 وارتفعت وتيرة حركة البيع من خلال سنة 1999[1].

7- ضرورة أن يتم توثيق درجة المراءة المالية للمقترضي وكفلائهم بشكل جيد، والعمل على تحديث هذه الملاءة باستمرار

8-أن يتم صرف قيمة القروض للمقترض على دفعات تتناسب و الإحتياجات الفعلية للمشروع الممول، و بحيث تتناسب عملية صرف قيمة القرض مع سير العمل في تنفيذ المشروع في حال كون التمويل لمشروع جديد أو لتوسعة مشروع قائم.

9-أن يعمل موظف الإئتمان كمستشار للمقترض وليس مجرد بائع مقدم خدمة، وذلك بتقديم استشارات او في مجال تحديد أجل القرض وشروط تسديده، او في مجال تحديد الحجم المناسب للقرض وذلك كله في ضوء احتياجات المقترض وخصوصية أوضاعه.

10-مشاركة فروع البنك وأقسام الائتمان بوضع الأهداف المستقبلية للبنك في مجال الائتمان بحيث تكون هذه الأهداف طموحة ومنطقية بنفس الوقت وأن لا يتم وضع الاهداف من قبل الإدارة العليا أو سلطة مركزية وتلزم الفروع بها، حيث إن المشاركة بوضع الهدف تعتبر من ضمن الوسائل غير المدروسة وغير الأمن في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

[1] [1] الأستاذ تشيكو عبد القادر: نفس المرجع السابق، ص59

11-اعطاء الحرية الكافية لموظفي الائتمان لاتخاذ قراراتهم او رفع توصياتهم الائتمانية بشكل مهني ودون تعريضهم لأي ضغوط، وإذا كان لأفراد الإدارة العليا من ذوي الصلاحية والاختصاص وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر موظفي الائتمان، فيجب على متخذي القرار تدوين المبررات اللازمة والكافية لقراره في ملف القرض.

12-الاتصال بشكل مستمر مع المقترضي بهدف توثيق العلاقة معهم وبما يكفل بقاء البنك على اطلاع دائم وفعلي على اوضاع المقترضين، الأمر الذي يوفر للبنك القدرة على معرفة الصعوبات التي قد يتعرض لها المقترض ومساعدته في حلها ان أمكن ذلك، أو تخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة والتي تجنب البنك مخاطر تعثر القرض أو تخفف أثر مثل هذه المخاطر.[1]

13-يقوم البنك بإجراء دراسات سنوية أو نصف سنوية لتقييم العقارات المرهونة لصالحه كضمان لديونه، وذلك حتى يبقى هامش أمان كافي لدى البنك، وأن يطلب من المقترضين تعزيز قيمة الضمانات في حالة انخفاض قيمتها إلى مستويات تكون عندها قيمة القرض تفوق قيمة الضمانات مع اعطاء أهمية خاصة للعقارات التي تخص القروض المتعثرة والقروض والموضوعة تحت المراقبة.

14-الحد قدر الإمكان من منح قروض وتسهيلات ائتمانية بضمان عقارات مملوكة على المشاع، وذلك بسبب صعوبة عملية التنفيذ على هذه العقارات والإجراءات القضائية المعقدة في حال تعثر القرض وحصول البنك على قرار قضائي بتملك الحصة المرهونة من العقار.

15-يقوم البنك بإعداد تحليل واف لمحفظته الائتمانية بشكل شهري وعند الحاجة، وذلك للإطلاع على الوضع العام للنشاط الائتماني، وكذلك معرفة مؤشرات تعثر القروض وتحليلها من حيث:

[1] د: إيهاب نظمي ود: ذليل الرفاعي المرجع السابق، ص 30.

أ. أي فئة المقترضين أكثر تعثرا سواء اكان ذلك من منظور طبيعة عمل المقترض أم عمر المقترض، أو جنسه.

ب.حجم ونسبة القروض المتعثرة لدى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية

ت.حجم ونسبة القروض المتعثرة لكل نوع من أنواع القروض والتسهيلات.

16-كثف البنك جهوده في مجال تطوير سوق قروض التجمعات المصرفية وذلك توزيع المخاطر من جهة وتعزيز ورفع مستوى الدراسات الائتمانية من جهة أخرى، حيث إن مشاركة أكثر من بنك في الدراسة تعطيها درجة أعلى من المصداقية[1]

2-معالجة القروض المتعثرة في الولايات المتحدة الأمريكية:

قامت السلطات الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية بعدة إجراءات ظاهرة القروض المتعثرة وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1. دمج مؤسسة التأمين على الإقراض والإدخار FSLIC مع مؤسسة التأمين على الودائع FDIC سنة 1989، مع زيادة رأسمال المؤسسين ليحل إلى 11 بليون دولر لمؤسسة إعادة هيكلة، والمنوط بها صلاح الوحدات المصرفية المفلسة، وذلك لمساعدتها للقيام بدورها.
2. مساعدة البنوك التي تم يشبوها التعثر لشراء أصول البنوك المتعثرة، وهو أحد أشكال الإندماج الطوعي، كما تم دمج 70% من وحدات الجهاز المصرفي التي تعاني من التعثر مع بنوك أخرى:
3. منح قروض مساندة – بدون عائد – للوحدات المصرفية التي تعاني من مشكلات مالية مدتها ثلاثة سنوات، بالإضافة إلى تشجيع البنوك ذات شبكات الفروع الأقل من

[1] د: إيهاب نظمي ود: ذليل الرفاعي المرجع السابق ص 30.

1000 فرع على الإندماج لزيادة قدرتها إلى مواجهة المنافسة، إلى أن تواجه البنوك الكبيرة ذلك من خلال دعم ملكيتها وأسهمها. [1]

3-تجربة بنك الأردن في التعامل مع القروض:

لقد تنبهت البنوك الأردنية إلى مشكلة القروض المتعثرة وآثارها السلبية التي يمكن أن تؤثر على القطاع المصرفي كذل من إفلاس البنك وخروجه من السوق ولعل أكبر دليل على ذلك ما حدث لبنك الشراء الذي كان السبب الرئيسي وراء تعثر سوء القرارات الائتمانية ومن البنوك الأردنية التي تنبهت إلى ذلك بنك الأردن الذي قام باتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها التخفيف من القروض المتعثرة ومن جملة هذه الإجراءات:

1. أن يكون القرار الائتماني للبنك مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد إلى الضمانات وحدها وتقييمه ومتابعته، وذلك من خلال تمكينهم من دورات تكوينية متخصصة، وتوفير البرامج والأنظمة المعلوماتية المتطورة في هذا المجال.
2. تطبيق سياسات ائتمانية مرنة ومراجعة السياسة الائتمانية مرتين على الأقل في السنة حتى تبقى السياسات الائتمانية في البنك تتماشى مع المتغيرات والمستجدات بشكل عام ومع النشاط الائتماني بشكل خاص.
3. تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر للتعثر حيث يتم وضع القرض المتعثر تحت المراقبة والمتابعة الحثيثة في حال ظهور أحد مؤشرات التعثر أو بعضها عليه.
4. تطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، وفي هذا السياق فدق قام البنك بتهيئة نفسه لتطبيق المعيار الجديد للجنة بازل الذي يطلق عليه (بازل 2) والذي تم وضعه موضع التطبيق الفعلي سنة 2006.

[1] الأستاذ: نشيطو عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 60.

5. تطوير مهارات المور البشري الخاص بالتحصيل في البنك، لما لذلك من أثر مباشر على رفع مستوى أدائهم فكلما زادت كفاءة البنك في مجال تحصيل أوساط القروض الممنوحة كلما انخفضت حدة مشكلة القروض المتعثرة لديه. [1]

الشكل رقم (2): معالجة القروض المتعثرة:

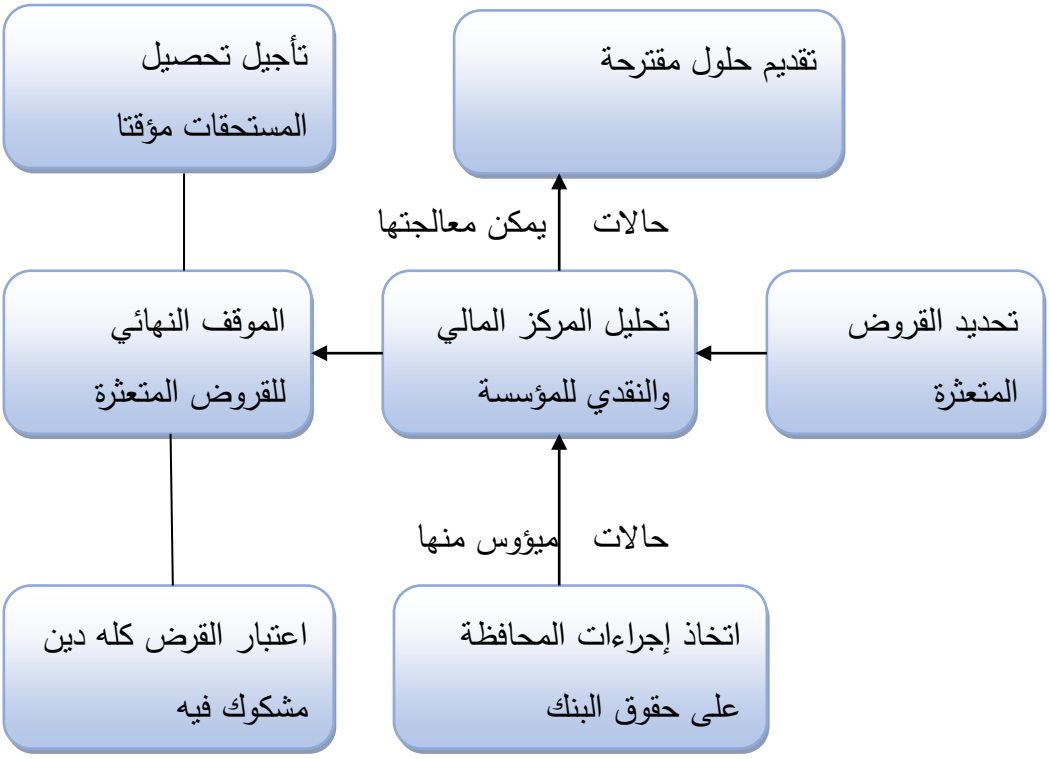

المصدر: هبال عادي: إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر.

نتيجة لهذه الإجراءات التي قام البنك باتخاذها فقد تحسنت محفظة قروض البنك من حيث القيمة وهذا يتضح جليا اذا ما قارنا أرقام التسهيلات سنوات 2005،2004، 2006 حيث ارتفعت سنة 2005 لتل الى 563 مليون دينار أي بزيادة بنسبة 35 بالمئة مقارنة مع سنوات 2004 وارتفعت سنة 2006 لتصل الى 701.1 مليون دينار أي بزيادة بنسبة 25 بالمئة مقارنة مع سنة 2005، أما من حيث نوعية القروض فقد كان لهذه الإجراءات أيضا

[1] إيهاب ود: خليل الرفاعي القروض المتثعرة الأسباب – البوادر – سبل العلاج – دراسة تطبيقية على بنك الأردن، الأردن ص 29.

أثر إيجابي الى محفظة تسهيلات ودليل ذلك انخفاض محصص الديون المشكوك في تحصيلها ال انخفاض حجم القروض غير العاملة حيث انخفضت القروض غير العاملة لتصبح 7.5 بالمئة سنة 2004 و 5.9 بالمئة سنة 2005 و5 بالمئة سنة 2006، وقد بلغت المخصصات التي اندفعت الحاجة اليها خلال السنة المنتهية في 2006/12/31 بنحو 4 ملاين دينار.[1]

4- تجربة الجزائر في معالجة القروض المتغيرة:

قامت السلطات الجزائرية سنة 1990 بجملة من التدابير تهدف الى تطهير الديون المشكوك فيها وإعادة رسملة المصادر فحيث كانت البنوك تسير بمنهج الإقراض الاجباري للمؤسسات العامة، مما أدى الى ضعف المحافظ المالية بدرجة كبيرة ولجوء هذه المصارف الى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل بدرجات كبيرة، ونتج عن تلك المؤسسات المالية تراكم مقادير من الديون المشكوك فيها نتيجة للوضع المالي لهذه المؤسسات العمومية التي تفتقر الى الفعالية العجز الدائم.

أولا التطهير المالي للمصارف العمومية:

ويتمثل التطهير المالي للمصارف العمومية في قيام الخزينة العمومية بشراء القروض المصرفية غير المحصلة والمستحقة الى المؤسسات العمومية، وتتمثل القروض التي تم شرائها من طرف الخزينة في:

- ✓ حقوق الشركات الام للمؤسسات العمومية المعاد هيكلتها سنة 1983.
- ✓ الحقوق المستحقة الى المؤسسات العمومية المنحلة.
- ✓ الحقوق المستحقة الى المؤسسات العامة التي ظلت تواصل عملها.

[1] د، إيهاب نظمي و د، خليل الرفاعي، المرجع السابق، ص 36

- ✓ ومن هذا المنطلق أخذت الخزينة على عاتقها:
- ✓ خسارة سعر الصرف الناتجة عن القروض الخارجية لتدعيم ميزان المدفوعات.
- ✓ الفرق بين أسعار فائدة القروض.
- ✓ العمليات المختلفة التي تقوم بها البنوك عن طلب المساهمين.

ومرت عملية التطهير المالي بثلاثة مراحل:

المرحلـة الأولـى: بـدأت هـذه المرحلـة سـنة 1991، وارتكـزت الـى تقيـيم بنـك الجزائـر والمصـارف الوسـيطة، حيـث مـس هـذا التقيـيم الحقـوق المسـتحقة الـى 23 مؤسسـة قبـل اسـتقلالها، ومـن أجـل تـوازن النتـائج المصـرفية خـلال سـنة 1992،1991 دفعـت الخزينـة عمولة تسيير تقدر ب 7.5 مليار دينار.[1]

المرحلة الثانية:

تمـت هـذه المرحلـة بـين سـنتي 1996 و1998 حيـث مسـت مؤسسـات التوريـد لـبعض المنتوجـات الأساسـية وأيضـا بعـض المؤسسـات المختصـة، نـتج عـن تقيـيم المؤسسـات مبلـغ 186.7 مليار دينـار كديون مشكوك فيها، حيث قامت الخزينـة بشرائها عن طريق سندات، مدة استحقاقها 12 سنة، وسعر فائدة 10 %.

يهـدف التقيـيم فـي هـذه المرحلـة الـى التفريـق بـين المؤسسـات القـادرة علـى المواصـلة نشاطاتها باستطاعة المصارف مساندتها والمؤسسات العاجزة عن مواصلة نشاطاتها.

[1] الأستاذ، شيكوش عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 60.61

المرحلة الثالثة:

تمت عملية التطهير المالي في المرحلة الثالثة في الفترة 2000-2001، وقد تم شراء ديون المؤسسات التي تمت تصفيتها، والحقوق المتعلقة بالاتفاقات الخاصة مثل تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي، وقد وصل المجموع الإجمالي لهذه الحقوق الى 346.5 مليار دج بما فيها الشراء الجزائي لخسارة سعر الصرف والفرق بين أسعار الفائدة والتي قدرت ب 21.293 مليار دج.

هذه الحقوق تم شرائها من طرف الخزينة في سنة 2001، لمذة استحقاق 20سنة وبسعر فائدة يقدر ب 6% وقد سميت سندات الدعم.

ثانيا إعادة رسملة البنوك العمومية:

ترجع التطهير المالي البنوك بدهذعم الملاءة المصرفية عن طريق عدة عمليات لإعادة الرسملة، ولقد بدأت الأولى إعادة الرسملة سنة 1991، والتي ركزت الى التقييم قام به بنك الجزائر والمتعلق بالوضعية المالية للبنوك في نهاية 1990.

أما إعادة الرسملة التي تمت خلال السنوات 1993.1995.و 1997 فقد تم توجيهها بنتائج تقييم البنوك التي تمت عن طريق مكاتب الدراسات الدولية والمؤيد من طرف بنك الجزائر، اذا أجرت السلطات عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في المصارف من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال الى الأصول المربحة لمخاطر، حيث بلغت تلك النسبة 5 % سنة 1996 وقد تقرر رفع هذه النسبة الى 8% سنة 1999،وفي نهاية 1994 انتهت عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربعة بنوك عمومية من أصل خمسة [1].

[1] الأستاذ، شيكوش عبد القادر، الرجع السابق، ص 63

المطلب الثاني: دور كل من البنوك التجارية والبنك المركزي في معالجة تعثر القروض المصرفية

ان محاولة القروض المتعثرة بعد أمرا مهما وحساسا، لتعدد الجهات المعينة يقضيه التعثر المصرفي من جهة، وتشعب الأثار الناجمة عنه من جهة أخرى، ففي الظروف المثالية يمكن أن يتم ذلك من خلال العمل مع المفترض الى إعادة أوضاع أعماله الى المستوى السليم والمريح.

أولا: دور البنوك التجارية في معالجة تعثر القروض المصرفية

1- الاعتبارات الأولية:

حيث يجد مسؤول الائتمان المختص نفسه امام هذه المشكلة، يجب عليه ان يبادر الى اتخاذ الاجراء الازم فورا، فكلما كانت الاستجابة سريعة زادت الخيارات المتاحة امامه ولو تأخر تناول المشكلة الى ان يكون المقترض قد تخلف عن سداد الأقساط الواجبة الدفع ثلاثة شهور مثلا فهناك احتمالات قوية في ان يكون المقترض متعثرا في التسديد للجهات الأخرى كالموردين وشركات التامين والجهات الحكومية وما الى ذلك، لو حدث ذلك فربما يتوقف الموردون عن التوريد، وتنتهي شركات التامين التغطية التامينية للمقترض وتحصل الجهات الحكومية وغيرها الى حق الحجز التحفظي على كل أصول او بعضها وعندئذ يكون الخيار المتاح للبنك هو محاولة تسيير الضمان قبل ان ينظم الى باقي الدائنين.

لكي يبادر كل مسؤول الائتمان المختص الى اتخاذ الاجراء اللازم في الوقت المناسب لابد ان يقر أولا بوجود مشكلة اذا لم يفعل ذلك، ومن ثم تبطا في المبادرة الى العمل لحل المشكلة فربما تصبح العواقب وخيمة، اذا ستتضاعف المشكلة الى الحد الذي لايمكن معه تجاهلها وحينئذ ربما تكون الفرصة المتاحة لإنقاذ المواقف قد تضاءلت تضاؤلا خطيرا.

أيضا يجب على مسؤول الائتمان المختص ان يكون امينا مع نفسه في تقييم قدرته على التعامل مع الموقف تعاملا فعالا، فمثلا يجب عليه ان يقرر ما اذا كان يفهم نشاط المقترض ةاعماله والعوامل التي أدت الى مشكلة قرضه فهما حقيقيا، فان لم يكن كذلك، فلابد ان يشرك معه مسؤولا اكثر خبرة ودراية، بالمثل يجب عليه ان يتساؤل عما اذا كان باستطاعته ان يكون محايدا ونزيها بما يكفي للتعامل الفعال مع الموقف، خاصة وان طول تعامله مع المقترض قد يجعله متعاطفا معه بأكثر مما ينبغي مما يؤدي الى انعدام الموضوعية في تقدير الموقف، والى التأثر بالاعتبارات او الانطباعات الشخصية مما قد يجعله يكتفي بوعد من المقترض بالتسديد، بينما يكون الموقف مستلزما لتعرف اكثر حزما.[1]

2- تقييم الموقف:

يشمل ذلك التقييم نواحي القوة والضعف في موقف البنك والمقترض على حد سواء، حتى يمكن تحديد مسار العمل اللازم لحل المشكلة على أساس سليم، فاذا تبين من هذا التقييم مثلا ان القيمة المضافة قد انخفضت انخفاضا، فقد تستدعي ذلك بذل جهود قوية للعمل مع المقترض، في سبيل حل المشكلة وربما يصل ذلك الى حد النظر في اقراضه أموالا إضافية في المقابل الحصول على ضمانة أخرى للقرض، اما اذا تبين من ذلك التقييم ان الضمانة تحت السيطرة الفعلية للبنك، وان البنك يمكنه ان يبيعها مقابل مبلغ يغطي (بعد كافة التكاليف) الرصيد المتبقي من القرض، فربما الاكتفاء بذلك الاجراء دون غيره.

اذن ففي سباق التقييم بغرض تحدي الصرف المناسب الذي يلزم اتخاذه من قبل البنك يجب:

- إعادة تقييم موقف المقترض واوضاعه ومدى تعاونه والوثوق فيه، وقدرته على تحسين ادارته على استعادة معدلات الربحية.

[1] إيهاب نظمي خليل الرفاعي، القروض المتعثرة (الأسباب. البوادر.سبل العلاج) دراسة تطبيقية على بنك الأردن، ص21

- معرفة وضع البنك وسياسته إزاء مثل هذه المشكلة، لاسيما على ضوء مدى وحجم المشاكل التي لديه من نفس نوع هذه المشكلة.
- مراجعة السندات ثانية بكل دقة وفهم حقوق والتزامات المقترض والبنك على سواء بمقتضى اتفاقية القرض فهماتاما.
- تقييم موقف الضمانة ومقارنة قيمتها الراهنة بمبلغ مديونية المقترض والتأكد من وجودها وسيطرة البنك عليها وإمكانية بيعها، والتحقق من توثيقها توثيقا صحيحا ومن انه لا توجد حقوق أخرى للغير عليها.
- مراقبة حسابات المقترض الأخرى في البنك مراقبة وثيقة منذ وقت اكتشاف المشكلة، والتأكد من المحافظة على ارصدة ودائعه، وفرض ضوابط على تلك الحسابات بما يكون الحيلولة اذا لزم الامر دون قيام المقترض بسحب مبالغ كبيرة ليست مرتبطة بممارسات نشاطه المعتاد.
- التشاور مع مستشاري البنك ومسؤولية الأكثر حبرة ودراية حول تحديد خيارات التعامل مع المقترض، من حيث الإجراءات القانونية التحفظية الضرورية ان لزم الامر، او من حيث مراجعة المستندات والقوائم المالية او تقييم الضمانة، تومن حيث استراتيجية حل المشكلة.[1]

3- المقابلة مع العميل:

بعد ان يتم وضع خطة العمل المقترحة لحل المشكلة على ضوء الاعتبارات الأولية السابقة ذكرها، وعلى ضوء تقييم الموقف، تكون الخطوة التالية الضرورية هي المقابلة مع المقترض، ولايكفي في هذا الصدد مجرد ارسال خطاب اليه للإشارة الا انه قد خالف تعهداته في اتفاقية القرض، حيث قد تقتصر استجابته على انكار وجود أي مشكلة والاعتقاد بان الأمور تتحسن من تلقاء نفسها مع مرور الوقت، انما الاصح والأكثر حسما هو ابلاغ

[1] المرجع السابق، ص 23

المقترض، بقلق البنك، واستدعائه للحضور وترتيب موعد للمقابلة فذلك من شانه ان يولد إحساسا لدى المقترض ويعطيه انطباعا برغبة البنك بالتعاون معه، مع عدم الاخلال بعزم البنك على المبادرة الى حسم المشكلة سريعا.

تساعد هذه المقابلة أيضا في تقرير أفضل بدائل العمل لحل المشكلة، أي اما مواصلة العمل مع المقترض لحل المشكلة، او مطالبته بتسديد، او تسيير الضمانة.

واثناء المقابلة يجب مناقشة كافة جوانب المشكلة، واستكشاف بدائل الحل وتحديد الإجراءات المقبولة لكلا الطرفين، وتحديد المعلومات الإضافية اللازمة من طرف المقترض لإمكان متابعة الموقف متابعة اوثق، وتحديد الخطوات المرحلية التي يمكن اتخاذها لحلب المشكلة.

ومع ان القرار النهائي شان ما يجب اتخاذه من إجراءات يعتمد على التحليل الشامل لاسباب مشكلة القرض واحتمال حلها / ومن ثم تقرير مسار الحل المناسب، سواء عن طريق مواصلة العمل مع المقترض او تصفية الضمانة فان التعاون مع المقترض في أي الحالات له أهمية كبيرة، اذ انه يمكن ان يساعد في حل المشكلة ويحافظ على حسن العلاقة بالعملاء، اما اذا شعر المقترض بان الموقف ميؤوس منه فقد يدفعه دلك الى التسرع والاندفاع والمراوغة وأخيرا الصلراع مع البنك.

لذلك فهي الأهمية بمكان ان يتفهم مسؤول الائتمان المختص الحالة النفسية في مثل هذه الازمة، وان يعرف كيف يتعامل معهما بحيث يتمكن من تحقيق هدف البنك، وهو تسديد الدين، هذه الحالة النفسية قد تتخذ لدى المقترض شكل النكار او الغضب او المساومة او الياس او القبول، وقد تتخذ اكثر من شكل معا، ومن ثم فان هذه الاعراض يمكن ان يساعد مسؤول الائتمان في اكتساب تعاون المقنرض فعلا عن تحقيق هدف البنك.[1]

[1] المرجع السابق، ص23

الخيارات المطروحة:

أ-مواصلة العمل مع المقترض:

ليس من المكن حصر كل الحالات التي تكون فيها العمل مع المقترض مسارا مناسبا لحل مشكلة قرضه، فهذا يتوقف على ظروف وملابسات كل حالة، وعلى التحليل الشامل لاسباب المشكلة والبدائل المتاحة لحلها واحتمالات نجاح تلك البدائل.

ومع ذلك فمن البديهي ضرورة توفر عناصر معينة يمكن بناء عليها النظر في تقرير مواصلة العمل مع المقترض، من تلك العناصر:

- توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لدى المقترض.
- توفر سوق لمنتجاته وخدماته.
- كفاءة راس المال المتاح لعمليات تشغيله.
- الى جانب عنصر أساسي وضروري هو وجود روح التعاون الاختياري بين البنك والمقترض، حتى يعملا معا في وضع خطة عمل لحل المشكلة ونظام المراقبة وتنفيذها، وتدارس الإجراءات اللازمة لتقويم الموقف مثلا الاستعانة بمعاونه منجهة خارجية او إعادة جدولة القرض او تقديم أموال إضافية.

ويجل ان تتضمن خطة العمل المذكورة مجموعة من الإجراءات لتصحيح العوامل التي أدت الى خلق المشكلة والتي قد يكون من بينها:

- تقليص الأصول.
- تخفيض الأعباء العمومية.
- الحصول على راس مال إضافي من المساهمين او المقترض.
- تغيير استراتيجية التسويق.

- ترتيب عملية اندماج او ضم.
- تغيير الادارة.[1]

وللمساعدة في اعداد هذه الخطة، ينبغي ان يطلب من المقترض اعداد موازنات تقديرية للتدفق النقدي وقوائم دخل ميزانية عمومية متصورة، حتى يتمكن لمسؤول الائتمان والمقترض ان يبحثا معا حول المصادر المحتملة للسداد مثل الائتمان التجاري او بيع الأصول غير اللازمة وما الى ذلك.

يقرن بهذه الخطة وضع نظام المراقبة تنفيذها للتحقق من الالتزام بها، ويشمل ذلك مراجعة القوائم المالية بانتظام، ومقارنة نتائجها بالتقديرات السابق وضعها، وزيادة كثافة المعاينات والزيارات اليدانية وزيادة معدل تكرارها، وتوثيق جميع الإجراءات المتخذة بعناية تامة، لاسيما ذلك التوثيق ضروري لمتابعة تقدم حل المشكلة، فضلا عن أهمية البالغة فيها لو التزم الامر فيما بعد اتخاذ إجراءات القانونية.

اما من حيث الاستعانة بنمعاونة جهة خارجية لمساعدة إدارة منشاة المقترض في حل مشكلاتها المالية، فذلك يتوقف على قرار المقترض وحده حيث انه هو الذي يتحمل تكاليف هذه المساعدة، وكذلك وهو الأهم لتحنيب البنك احتمالات اتهامه من قبل إدارة منشاة المقترض او دائنيها الخرين بالتدخل في الإدارة او ممارسة التأثير في اعمال المنشاة دون وجه حق، الا انه في بعض الأحيان تكون هناك ضرورة حتمية لإدارة النشاط بمعرفة البنك.

واما من حيث إعادة جدولة الدين او تقديم قرض إضافي للمقترض، فقد يكون ذلك الجراء لا يتماشى مع التصرف الطبيعي إزاء القروض المتعثرة والذي يتمثل في تحديد أنشطة المقترض ومطالبته بالتسديد المنتظم او التسديد الكامل لرصيد الدين دفعة واحدة، غير ان

[1] إيهاب نظمي و د خليل الرفاعي، القروض المتعثرة (الأسباب. البوادر. بدل العلاج) دراسة تطبيقية الى بنك الأردن، الأردن، ص25

هذا التصرف قد يؤدي في بعض الحالات الى تعجيل افلاس المقترض، مما يضر بمصلحة البنك، بذلك فاذا اتضح بالدراسة والتحليل الدقيق تن المقترض قادر على التغلب على مشكلاته المالية في المستقبل القريب، حينئذ ربما يكون من المستحسن مد اجال التسديد او تقديم المزيد من المال له او إعادة جدولة الدين مؤقتا.

غير ان هذا القرار، قرار إعادة الجدولة او تقديم المزيد من المال يجب الا يتخذ على عجل ولا فقد يخسر البنك اكثر مما خسر بالفعل فيجب مراعاة الحرص التام في هذا القرار، كما ينبغي الا يتخذ الا كحل أخير وبشرط ان يكون مؤذيا الى تحسين موقف البنك، واذا ما تقرر اتخاذ هذا الاجراء فيجب ان تراعي فيه الاعتبارات الاتية.[1]

– التزام إدارة منشأة المقترض الجري بحل مشكلة القرض، وتعاونها التام مع البنك وعزمها وقدرتها الى حل مشكلات المنشأة ولحل احد المؤشرات هذا الالتزام وهذه الجدية هو استعداد الإدارة لرهن ضمانة إضافية لدى البنك.

– تحسين وتقوية سيطرة البنك على الموقف من خلال زيادة أحكام شروط اتفاقية القرض وتضمينها بيانات الضمانة الإضافية الجديدة التي يجب ان تكون ضامنة للقرض الأصلي والقرض الجديد.

– التأثير الإيجابي للدين الجديد على المقترض وعلى عمليات تشغيله وتدفقاته النقدية ومرونته المالية، وبالتالي قدرته على خدمة الدين الجديد والدين الأصلي معا.

– أوجه استخدامات الدين الجديد وكيفية تسديده، حيث يجب أن يتم تحديد دلك بوضوح تام ولا يكتفي في ذلك بمجرد النص على أنه يستخدم في أعراض مطاطة مثل عمليات تمويل الواردات أو إعادة تمويل العمليات الجارية، اذ أن هذا يشمل جميع أنواع الاستخدامات بما فيها التسديد للدائنين الخرين.

[1] نفس المرجع السابق، ص 26

ب-تسييل الضمانة:

يعتبر هذا الاجراء من اجل البدائل الممكنة لحل مشكلة القرض لاسيما حين يرغب البنك في الحد مما قد يستنزف من الوقت والموارد في مواصلة العمل مع المقترض وحين تواجهه احتمالات تحمل مخاطر إضافية اذا ما استمرت الأحوال المالية للمقترض في التدهور وبالتالي يكون تسييل الضمانة هو السبيل السريع نسبيا لتحصيل بعض الدين على الأقل وانهاء متاعب البنك مع القرض المتعثر.

ومع أن هذا الاجراء ربما يكون أنسب الحلول، الا أنه ليس أكثرها فعالية في تقليل خسائر البنك، لذا فقبل اتخاذ هذا السبيل يجب أن تراعي الاعتبارات الاتية:

- حق البنك في الضمانة ويشمل ذلك مراجعة مستندات القرض بعناية تامة، للتحقق من الوضوح التام في شان تلك الضمانة، وحق البنك عليها وعدم وجود أخطاء أو اختلافات في توضيفها وبيانتها والتاكد من توثيقها الى النحو الصحيح واستيفاء كافة التوقيعات والأختام اللازمة ومن أنها ليست محملة بحقوق حجز أو أسبقية للاخرين.[1]
- استعداد المقترض للتعاون التام مع البنك في توفير تلك الضمانة وبيعها وعدم وجود أي نوايا لديى لإحباط محاولات البنك في هذا الصدد أو المعارضة القانونية في حق البنك.
- قيمة الضمانة وقابليتها للبيع، ويستلزم ذلك اجراء تثمين للضمانة وتحليل مخاطرها كما يستلزم تقديرالوقت اللازم للحصول على حق مليكتها حتى يتسنى بيعها، ويراعي أن بعض أنواع الضمانات كالبضائع نصف المصنعة أو المعدات ذات الغرض الخاص، قد يكون من الصعب بيعها فضلا عن أن بيعها يستغرق وقتا

[1] نفس المرجع السابق، ص26

طويلا نسبيا كما أن الضمانة بوجه عام تمثل بالنسبة للبنك أصلا غير منتج الى أن يتم بيعها، وقد تستغرق تكاليف كبيرة وأقساط تأمين ومصاريف تخزين وما الى ذلك والبديل عن ذلك هو التعجيل ببيعها، لكن هذا من شأنه أن يتم الحصول عليه من هذا البيع سيكون أقل كثيرا من القيمة المقدرة لها، لهذا السبب ولغيره يفضل أن يكون هناك تعاون من جانب المقترض في تسييل الضمانة.

- احتمالات الإجراءات القانونية في حالة عدم موافقة المقترض، مما سيتبع إجراءات تقاضي مع ما يتطلبه ذلك من تكاليف غير قليلة في صورة اعتاب محاماة ورسوم قضائية وما الى ذلك.
- عواقب التسييل من حيث العلاقة مع العميل، حيث أن الإسراع الى اللجوء الى التسييل غالبا ما يبطل حسن النوايا ويعوق قيام أي علاقة جديدة بين البنك والمقترض في المستقبل، كما هو حالها تم الشروع في هذا الاجراء يكون من الصعب تغييره ومحاولة التعاون مع المقترض.

وإذا ما تقرر على ضوء تلك الاعتبارات المضي قدما في تسييل الضمانة، فان الأسلوب الذي يتبع في ذلك يتوقف على عوامل عديدة منها معارضة المقترض أو طعنه في حق البنك،

والترتيب المثالي في هذا الشأن أن يتم التسييل بعيدا عن ساحة القضاء، حتى يتمكن تجنب الإجراءات القانونية المضنية والباهظة وربما يمكن الحصول على مساعدة المقترض في إيجاد مشتري للضمانة، كذلك يتوقف الأسلوب المتبع في التسييل على نوع الضمانة ذاتها. [1]

[1] د.ايهاب نظمي و د. خليل الرفاعي، القروض المتعثرة(الأسباب. البوادر. سبل العلاج) دراسة تطبيقية على بنك الأردن، ص27.

فتسيل ما للمقترض تحت يد البنك من ودائع وحسابات مختلفة حق للبنك بمقتضى أحكام معظم اتفاقيات القروض، فيمكن للبنك تطبيقه على المبلغ المستحق له من الدين غير أنه يلزم في هذه النقطة الموازنة بين نتائج تجميد حسابات المقترض والاستحواذ عليها قضاء لحق البنك مه مما يترتب على ذلك من احتمالات افلاسه وبين مخاطر تأجيل هذا الاجراء والسماح للمقترض بالسحب من حساباته.

فاذا كانت الضمانة عبارة عن أوراق مالية قابلة للتداول، فانها تكون متمتعة بمزايا عديدة منها: سهولة حبس رهنها بشرط أن تكون في حوزة البنك، وسهولة بيعها وقلة احتمالات النزاع على قيمتها مع المقترض، على أنه يلزم متابعة قيمة تلك الأوراق المالية متابعة وثيقة لتحديد مدى لزوم حبس رهنها وتوقيت ذلك الحبس.

وبالنسبة لتسييل الحسابات المدنية والمخزون السلعي والمعدات فيراعي انه قد يكون من الصعب تحديد قيمة هذه الأصول عند تصفيتها، خاصة وأن هذه القيمة تتوقف على عوامل عديدة منها: القابلية للبيع، التقادم، تكاليف التخزين والتصرف وفوق كل ذلك مدى استعداد المقترض للتعاون مع البنك لمساعدته في إيجاد مشترين للمعدات والمخزون السلعي وفي تحصيل الحسابات المدنية.

وأما ان كانت الضمانة عبارة عن أملاك عقارية فيراعي أن حبس رهنها تحكمه القوانين، لذا يلزم في حالة تقرير تسييلها أن يشرك في ذلك الاجراء المستشار القانوني للبنك، الى جانب ذلك وان تسييل الأملاك العقارية يحتمل أن تكلفة المشكلة تثمين تلك الأملاك، حيث تتوقف قيمتها على اعتبارات كثيرة منها مكانها ومنطقها وعقود تأجيرها أو استغلالها.....الخ.

بالضافة الى ما تقدم من بدائل حل مشكلة القرض المتعثر السابق ذكرها يبقى بديل غير مستحب لأي بنك أو أي دائن، الا وهو اللجوء الى اشهار افلاس المدين، ذلك ان هذا

الاجراء من شانه وضع كافة أصول المدين تحت الحراسة القضائية والتصرف فيها بمعرفة نصفي تفليسه تعينه المحكمة، الأمر الذي يبقى معه البنك سوى سيطرة واهية على الضمانة بالضافة الى القضاء على أي فرصة للعمل مع المقترض على انقاذ الموقف، فضلا عن اضرار البنك الى الوقوف في طابو الدائنين الخرين انتظار القسمة الغرماء، أي أنه يمكن القول بأن اشهار الإفلاس يعتبر بالنسبة للبنك في جميع الأحوال تقريبا موقفا لا فوز فيه.

وفي جميع الأحوال فلو تطورت مشكلة القرض الى حد اشهار الإفلاس أفان المسألة برمتها تصبح من اختصاص الجهات القانونية المختصة في البنك، وتنتهي مسؤولية الائتمان عند ذلك الحد عادة، ولو أن مهمته الأساسية يجب ان تسبق ذلك هي العمل على تجنب وصول مشكلة القرض الى هذا الحد.[1]

في الجزائر تسبب فيروس كوفيد19 بأزمة سيولة لدى الافراد والمؤسسات أدت الى عجز بعضها عن السداد للمدينين مع تحميل المخاطر لطرف واحد و هو المدين.[2]

قد نكتشف ببساطة خلال جائحة كوفيد 19 ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الاعمال والوسطاء الماليين المرتبطين في أسلوب التمويل بالدين قد يتضررون بشدة بسبب المخاطر التي يواجهها هذا الظرف في نظام الفائدة الثابتة، بينما سيتم حماية الطرف الاخر وهو الصناعات المالية او الدائن بواسطة التوريق المصرفي مع منحهم فائدة ثابتة دون مخاطر ذلك لانه خلال فترة الوباء انخفضت معاملات الاقتصادية والتجارية ومبيعات المقترض مع تكبدهم الخسائر والأضرار ومع ذلك فهم لا يزالون مسؤولين عن تسوية الديون للممولين أو الدائنين المتفقين مع المخاطر التي يتم اتخاذها من خلال ترتيب الفائدة.

---

[1] د.ايهاب نظمي و د. خليل الرفاعي، القروض المتعثرة (الأسباب. البوادر. سبل العلاج)، دراسة تطبيقية على بنك الأردن، ص 29.

[2] بن يسعد عذراء، بوحلايس الهام، مواجهة التاخر في سداد القروض المصرفية في الجزائر اثر جائحة كورونا، جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري، ص55

على اثر تداعيات الحالة الوبائية كوفيد 19 خاصة على النشاطات الاقتصادية، وأصحابها الذين تضررو بسبب تعليق نشاطاتهم أو الغلق المؤقت للمؤسسات، الامر الذي جعلهم عاجزين عن تسديد قروضهم في اجالها اتخذت السلطات الجزائرية جملة من التدابير الاستثنائية لمواجهة خطر عدم سداد القروض المصرفية.

أولا إعادة جدولة القروض وتأجيل تسديد الأقساط المتأخرة:

تكون إعادة جدولة القروض في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد لأسباب خارجة عن لرادته كالأوضاع الاقتصادية أو وطنية أو عالمية أدت الى توقفه عن الوفاء بالتزاماته وتكون هذه الأخيرة وفق جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب مع نشاط المقترض وتدفقاته المالية.

وتشمل إعادة الجدولة القرض وفوائده التي لم تسدد اذا كان العميل نية صادقة يضمن للبنك استرداد أمواله وذلك باعداد برنامج جديد للسداد أكثر يسرا ومناسبا للعميل فاعادة جدولة القرض تعني إعطاء تسهيلات للعميل واعطائه فرصة لالتقاط أنفاسه وإعادة تنظيم أعماله ليتمكن من استئناف نشاطه وتحقيق عائد مناسب لسداد ديونه ومن أهم قواعد جدولة القروض:

- ✓ جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني للسداد يتماشى مع دراسة النفقات النقدية للعميل على البنك عند إعادة جدولة القروض أن يأخذ بعين الاعتبار مدى إمكانية انخفاض التدفقات النقدية للعميل كارتفاع سعر العملة الأجنبية، تحديد الدولة لبعض أسعار السلع والخدمات.
- ✓ الاعتماد الى حد كبير في إعادة الجدولة الى مدى صدق العميل وتجاوبه في الوفاء باالتزاماته السابقة مع البنك.

أما الأسلوب الثاني فيتمثل في تأجيل سداد الأقساط المتأخرة دون تسليط عقوبة التاخير عن التسديد.

في الجزائر أعلنت جمعية مهني البنوك، الغاء عقوبات التاخير بالنسبة للديون المستحقة بتاريخ 31 مارس 2020مع إعادة جدولتها بالنسبة للزبائن والافراد والمؤسسات.[1]

ثانيا تكفل الخزينة العمومية بتخفيض نسبة الفائدة:

يصاحب إعادة الجدولة تخفيض معدل سعر الفائدة المتفق عليه في القرض والذي أصبح لا يتناسب مع قدرة العميل الحالية وتطبيق سعر فائدة جديد يتماشى مع العائدات الذي يحققه النشاط في الفترة الحالية.

عملت الحكومة الجزائرية على وضع اليات لتكييف النشاطات الاقتصادية مع مقتضيات الوضعية الصحية الحالية وتمت المصادقة على مجموعة من القرارات تتعلق بالاستجابة لحالة الطوارئ التي نتجت عن جائحة كورونا، وتمت المصادقة على نص تنظيمي يؤطر وضعية استثنائية ذات طابع مالي، يتيح للبنوك السماح بتاجيل تسديد أقساط القروض المستحقة او إعادة جدولتها للزبائن المتأثرين بالظروف الصحية الناجمة عن جائحة كورونا وذلك من أجل التخفيف من تداعياتها على المواطنين.

وفي هذا الإطار صدر المرسوم التنفيذي 20-239 يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب جائحة كورونا.

[1] بن يسعد عذراء، بوحلايس الهام، مواجهة التاخر في سداد القروض المصرفية في الجزائراثر جائحة كورونا،جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري،ص57 .

باستقرار هذا المرسوم نجده جاء بجملة من التدابير الاستثنائية الظرفية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على المواطنين والتخفيف من حدة اثارها يمكن اجمالها فيمايلي:

أ-استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الاستثمارية وقروض الاستغلال وقروض السكن الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية التي تمت إعادة جدولتها او تأجيل تسديد أقساط الفائدة للمؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب جائحة كورونا.

ب- حدد هذا المرسوم تفل الخزينة العمومية بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على:

- ✓ الأقساط المتاخرة ابتداءا من الفاتح مارس 2020 بما في ذلك الأقساط المرتبطة بالقروض التي تجاوزت اجالها التعاقدية نتيجة إعادة الجدولة او تأجيل الأقساط.
- ✓ القروض التي سبق إعادة جدولتها والتي يتم الوفاء باقساطها المستحقة ابتداءا من أول مارس 2020 ومابعدها

ج- ضبط المرسوم التنفيذي أنواع القروض التي يمكنها من تخفيض نسبة الفائدة بصورة استثنائية وتتمثل في:

- ✓ قروض المؤسسات لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ المرقين العقاريين المساهمين في انجاز برامج سكن عمومي.
- ✓ الخواص لاقتناء سكن جماعي وبناء سكن ريفي وكذلك سكن فردي ينجز في شكل مجمع في مناطق محددة بولايات الجنوب والهضاب العليا.
- ✓ قروض مشاريع الشباب.
- ✓ الأشخاص المستفدين من القرض المصغر.

- ✓ البطالون أصحاب المشاريع الذي تتراوح أعمارهم بين 25-50 سنة.
- ✓ الفلاحون ومربي المواشي صغار المستثمرين.
- ✓ المستفدون من القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل بما فيه القروض الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في اطار عقد قرض الايجاري.
- ✓ المستفيدون من من قروض الجملة وقروض الاستغلال والاستثمار الواجب منحها لانشطة الصيد البحري وتربية المائيات.

د- كما أقر المرسوم 20-293 والمؤرخ في 2020/08/31 والمحدد لكيفيات تفل الخزينة العمومية بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض بسبب كورونا، أن أحكامه تسري بأثر رجعي وتطبيق ابتداءا من تاريخ 2020/03/1 الى غاية 2020/09/30.[1]

ثالثا: دور البنك المركزي في علاج تعثر القروض المصرفية:

يلعب البنك المركزي دورا هاما ومحوريا في الرقابة على البنوك التجارية لاسيما عملية الائتمان، فهو يشرف ويراقب كافة أعمال البنوك التجارية، فدوره الأساسي هنا يتمثل في هيمنة على الجهاز المصرفي ومقدرته على زيادة أو تخفيض حجم الودائع، ولما كانت البنوك الائتمانية هي الجزء الأكبر من عرض النقود فان المقدرة تنعكس بصورة واضحة على زيادة أو خفض عرض كمية النقود.

رابعا: وسائل الرقابة على الائتمان:

الوسائل الأساسية التي يمكن استخدامها من قبل المصارف المركزية لرقابة أو تنظيم الائتمان هي:

[1] مرجع سابق، ص59.

1-تخفيض أو زيادة أسعار الخصم ومعدل الفائدة بالبنك المركزي، وذلك بهدف تخفيض أو زيادة معدل الأموال عامة وتشجيع التوسع أو تقليص في الائتمان.

2-بيع او شراء السندات والأوراق المالية المتداولة في السوق المفتوحة بهدف وضع موارد مالية اظافية في الأسواق او سحب موارد مالية منها وبالتالي التوسع او تقليص الائتمان.

3- أخذ التصرف المباشر في شكل معايير الزامية تجاه أي بنك او أي مؤسسة مالية أخرى، او في شكل توجيهات للبنوك عامة والمتعلقة بعمليات الاقتراض والاستثمار، وذلك لمساعدة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان بالإضافة الى ضمان التوزيع الأمثل للائتمان.[1]

4- تخفيض او رفع الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يجب أن تحافظ عليه البنوك التجارية، كوسيلة لتمكين البنك المركزي لتوسيع او تقليص مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

أما عن أدوات السياسة النقدية للتحكم في الائتمان وعرض النقود فهي تنقسم الى مجموعتين رئيسيتين هما:

1-الأدوات الكمية:

وهي بدورها تنقسم الى نوعين من الأدوات الكمية للتحكم في الائتمان وعرض النقود الى مجموعتين رئيسيتين هما:

[1] هبال عادل، مرجع سابق، ص 111.

أ-الأدوات والأساليب المباشرة:

وهي الأساليب التي تضمن للبنك المركزي في التحكم في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان سواء بهدف انقاصها او زيادتها وهي:

- ✓ تغيير نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي.
- ✓ تحديد نسبة القروض الى راس المال.
- ✓ تحديد نسبة الودائع الى راس المال.
- ✓ القيام بالعمليات المصرفية العادية لدفع المصارف التجارية لاتخاذ موقف معين.

ب-الأدوات والأساليب غير المباشرة:

ان الأساليب تتضمن قيام البنك المركزي بوضع قيود على قدرة مباشرة على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وانما العمل على التاثير في قدرة هذه البنوك عن طريق الاستفادة من حساسية سوق النقد الأوراق المالية للمتغيرات في أسعار الفائدة السائدة وأسعار الأوراق المالية، واثر الطلب والعرض في هذين السوقين على حجم الائتمان، وتتضمن الأساليب الكمية غير المباشرة لتنظيم الأساليب الاتية:

- ✓ تغيير سعر البنك او سعر إعادة الخصم وهو ما يطلق عليه سياسة سعر البنك.
- ✓ بيع وشراء السندات في سوق الأوراق المالية وهو ما يطلق عليه سياسة السوق المفتوحة.

هذه الأدوات والأساليب الكمية للرقابة على الائتمان والتحكم غي عرض النقود هي بيعيات الأدوات العامة للسياسة النقدية، ذلك لان الهدف من استخدام هذه الأدوات والأساليب هو التاثير على حجم الائتمان في مجموعة بغض النظر عن وجوه استخدام هذا الائتمان وبالتالي على عرض النقود، أي أن هذه الوسائل تؤثر على جملة الاحتياطات النقدية

المتوفرة لدى النظام المصرفي وبالتالي على عرض النقود ويتم تناول أهم هذه الأدوات بالشرح والتوضيح كما يلي[1].

أ-عمليات السوق المفتوحة:

المقصود بعمليات السوق المفتوحة هو قيام البنك المركزي ببيع او شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المالية، حيث انه عند شراء البنك المركزي لهذه الأوراق تتحقق زيادة في أرصدة البنوك التجارية لديه اذ يقدم البنك المركزي للبائعين شيكات يودعها في هذه البنوك، فتضاف الى حسابهم لديها وذلك يزيد حجم الودائع، والعكس صحيح اذ انه عند بيع السندات الحكومية فان ودائع العملاء لدى البنوك التجارية ستنخفض وهذا ما يعرف بالأثر المباشر على الودائع لدى البنوك التجارية، أما الأكثر الثاني الذي تحدثه عمليات السوق المصرفية الى مستوى سعر الفائدة، ذلك أن عملية البيع تؤدي الى انخفاض أسعارها نتيجة لزيادة العروض منها، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة في حالة بيع هذه السندات.

ومنه يمكن القول إن عمليات السوق المفتوحة ذات تأثير مزدوج الى الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري من جهة، وكذلك على سعر الفائدة من جهة أخرى.

ب- سياسة إعادة الضخ:

سياسة سعر إعادة الخصم او سعر البنك هي عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها كمبيعات وأوراق مالية او لقاء ما يقدمه لها من قروض مضمونة بمثل هذه الأوراق.

وبطبيعة الحال فان المؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي في هذا الشأن هي البنوك التجارية، وهذه البنوك غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة

[1] هبال عادل، مرجع سابق، ص113

مستقلة دون توفر السيولة التامة لديها، لذلك فان هذه البنوك تكون تكون مضطرة الى اللجوء الى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبادلات، بمعنى أن يحل محلها البنك المركزي قي الدائنة مقابل تقديم السيولة اللازمة في شكل أوراق النقد القانونية اللازمة لتأدية نشاطها مقابل سعر الفائدة.

ان تحديد سعر الخصم من قبل البنك المركزي والتغير في هذا السعر من شأنه أن يؤثر على حجم الائتمان، فعندما يزيد البنك المركزي من هذا السعر،فانه يهدف الى بذلك الى تقييد حجم الائتمان، وعندما ينقص البنك المركزي من هذا السعر، فانه يريد زيادة في حجم الائتمان، وعليه فان التغير في هذا السعر يحدث تأثيرا على كمية وسائل الدفع (سيولة) من ناحية وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد من ناحية أخرى.[1]

ج- تعديل نسب الحتياطي القانوني:

بالرغم من تن الهدف المبدئي لتكوين هذا الاحتياطي للبنوك التجارية لدى البنك المركزي هو الدفاع عن حقوق المودعين لدى هذه البنوك، وذلك عن طريق تأمين حد أدنى من السيولة لدى هذه البنوك فان الاحتياطات القانونية (وهي النسب التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجاري أن تحتفظ بها من ودائع عملائها لدى البنك المركزي) تعتبر اليوم من وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين من أهم الوسائل لوضع السياسة النقدية موضع التنفيذ وخاصة في ظل ضعف أسواق المال.

وذلك يرجع الى ان الطريقتين السابقتين في تنفيذ السياسة النقدية (السوق المفتوحة وسعر البنك) تؤثران على عرض النقود عن طريق تغيير حجم الودائع، اما تغيير نسبة الاحتياطي القانوني فهي تؤثر هي الأخرى على عرض النقود وانما من خلال (مضاعف الائتمان) فاذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان عمل على رفع نسبة الاحتياطي

[1] هبال عادل، مرجع سابق، ص119

القانوني، واذا أراد التوسع في حجم الائتمان عمد الى خفض هذه النسبة، وتغيير النسبة ولو بنسبة ضئيلة جدا مثلا 05% يؤدي الى زيادة او نقص عرض النقود بنسبة كبيرة نتيجة لتأثير مضاعف الائتمان او مضاعف الودائع او مضاعف النقود، ونظرا لان الأسلوب هو الأكثر أساليب البنك المركزي فاعلية في الرقابة على الائتمان فانه لايستخدم الا اذا كانت الحاجة ملحة الى استخدامه أي عند تفشل الأساليب الأخرى.

خلاصة الفصل الأول:

توصلنا من خلال هذا الفصل أن القروض المتعثرة تمثل مشكلة خطيرة وتحدي كبير تواجهه البنوك في عصرنا الحالي، حيث حاولنا من خلال هذا الفصل حوصلة أهم المفاهيم المرتبطة بالتعثر المصرفي، فتطرقنا الى مفهوم القروض المصرفية ووجدنا أنها تلك المبالغ المستحقة على العميل لحساب البنك خلال فترة متفق عليها مقابل حصول البنك على فائدة وأن تلك القروض التي يحصل عليها العميل ولم يقم بسدادها، فهي تلك القروض المتعثرة التي تشكل ظاهرة خطيرة في البنوك فعند الحديث عن التعثر نج أنه هو الحالة التي يمكن أن تصيب العميل أو المؤسسة الاقتصادية بحيث تتوقف عن أداء التزاماتها وديونها المستحقة اتجاه البنك بشكل منتظم، وان التعثر قد يكون مفتعلا ومتعمدا بهدف تحقيق منافع شخصية، كما هو كذلك عرض أسباب تعثر البنوك المصرفية، وتبين أن هذه الأسباب تصنف الى ثلاثة أصناف، أسباب متعلقة بالعميل سواءا عن عمد اة عن عدم معرفة لهذا يستوجب الى البنوك أن تراعي كافة الجوانب الخاصة بالعميل، وأسباب تكون متعلقة بالبنك يكون له دخلا فيها نتيجة لأخطائه، وأسباب أخرى خاجية تعود أساسا الى البيئة المحيطة بالعميل والبنك اللذان ينشطان فيها.

كما تطرقنا أيضا الى أهم طرق العلاج تعثر القروض المصرفية من إجراءات وأساليب من شأنها تهدف الى التقليل من ظاهرة تعثر القروض المصرفية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

إن دراسة موضوع أسباب تعثر القروض المصرفية وطرق علاجها في البنوك الإسلامية لا تكون واضحة المعالم إلا من خلال اقتران الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي، والنزول إلى أرض الواقع للتعرف عن كثب عن واقع البنوك الجزائرية في اتخاذ الإجراءات والأساليب الملائمة لتسيير خطر تعثر القروض والخروج بحلول تمكنها من تفادي أكبر حجم من الخسائر في حدود التنظيمات والتشريعات المعمول بها في النظام البنكي الجزائري.

ومن أجل ذلك قمنا بدراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة – 905– باعتباره يقوم بمنح قروض في قطاعات أخرى في المناطق الريفية النائية فكا للعزلة حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحية والتنمية الريفية (BADR) أهدافه ومهامه
- المبحث الثاني: سياسة تحصيل القروض المتعثرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثالث: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد منها

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أهدافه ومهامه

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 82/106 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 2 مليار دينار في إطار دعم سياسة وتطوير وتنمية القطاع الزراعي بمختلف مجالاته حيث ارتبط تأسيسه بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الفلاحي والحرف التقليدية في الريف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف، كما تعتبر مدينة بوسعادة من المناطق الفلاحية المهمة في الجزائر، إذا فإن انعاش الفلاحية فيها لا يكون إلا بعمليات تمويل كبيرة تتولى الدولة توفيرها، وهذا ما يترجمه تأسيس وكالة بوسعادة– بنك الفلاحية والتنمية الريفية والذي يقع مقره بمدينة بوسعادة يتبع إداريا لولاية تيزي وزو، إلا أن هذا البنك لا يقتصر في نشاطه على المجال الفلاحي بل كغيره من البنوك التجارية فهو يقوم بكل الوظائف من منح التسهيلات الائتمانية، عمليات الإدخار بأنواعها (بالفوائد وبدون فوائد).

وطبقا للمرسوم 110/88 المؤرخ في 1988/15/16 تم تحويله إلى شركة مساهمة وبرأس مال قابل للتعديل، وحدث هذا فعلا بتاريخ 1995/09/25 حيث دلت صناديق المساهمة واستبدلت بشركات قابضة، تأسست وكالة بوسعادة سنة 1982 وهي واحدة من 326 وكالة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المنتشرة عبر التراب الوطني.

إذن هو بنك متخصص مهمته تطوير القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف وذلك بعقد تطوير الريف والإنتاج الغذائي النباتي والحيواني على الصعيد الوطني.

إن بنك الفلاحة ينتج تلقائيا في قائمة البنوك التجارية باعتباره مؤسسة مالية وطنية فهو يتميز بأنه في آن واحد بنك ودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل ويقرض الأموال بآجال مختلفة) وبنك تنمية (يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأسمال

ثابت وهو يعطي امتيازا للمهن الحرة الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة أقل وضمانات أقل مما يفعل مع غيرها).[1]

تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن تطور البنك يمر بعدة مراحل وكل مرحلة مميزة عن الأخرى كما هو مبين فيما يلي:

(1982-1990): خلال السنوات الثماني الاولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الفلاحية، وبمرور الوقت اكتسب البنك سمعة وكفاءة في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والفلاحية حيث كان بنك عمومي يختص بتمويل القطاعات الحيوية العامة.

1990: بموجب قانون النقد والقرض الذي نص على نهاية فترة تخص البنك وسع بنك BADR آفاقه إلى مجالات أخرى من النشاطات الاقتصادية خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة خاصة في المجال التقني.

1991: تطبيق نظام SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية (الدولية)

1992: وضع برمجيات Logiciel SYBU مع فروعها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن) إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك.

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب.

1996: الفحص السلكي Télétraitement فحص انجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998: يعدل العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB carte interbancaire

المرحلة ما بين (2000-2006): تميزت هذه المرحلة بوجوب التنقل الفعلي والفعال للبنوك العمومية حيث لعبت نشاطا جديدا فيما يتعلق بنشاطات الاستثمار المربحة وجعل مجالاتها في المستوى ويساير قواعد اقتصاد السوق وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات المصغرة وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه بمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

وبصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه وضع بنك BADR برنامجا خماسيا فعليا يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي: [1]

- القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وانجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية بداية من سنة 2000.

[1] بوزيان الكاملة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- التطهير الحسابي والمالي والعمل على تحقيق الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض مع تحقيق مشروع البنك الجالس La banque assise مع الخدمات الشخصية les services personnaliser لبعض الوكلات الرائدة (وكالة عميروش والشراقة) وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية بداية من سنة 2001.
- تعميم مفهوم الجلوس والمعلومات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك بداية من سنة 2002.
- ادخال نظام SYRAT وهو نظام تغطية الصكوك والأوراق التجارية بداية من سنة 2003.
- تعميم استخدام الشبابيك الآلية للدورات النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الأدبي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة بالمناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة من سنة 2004.
- ادخال نظام جديد يعرف (Télé des virement وذلك من اجل تحقيق الائتمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة اخرى بداية من سنة 2006.
- أما في سنة 2008 عقدت اتفاقية بين BADR– MADR وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية تقضي بتوسيع البنك عملياته التمويلية للنشاطات الانتاجية الفلاحية، كللت بإصدار منتوج قرضي الرفيق RFIG يتم بموجبه تدعيم الفوائد على قروض الاستغلال الموجهة للقطاع الفلاحي من قبل الوزارة بنسبة 100% إلى جانب هذا قام البنك بإعادة تفعيل منتوج قرض البنك الريفي، المساعدة على التنمية الريفية وتثبيت الفلاحين في مناطقهم كما قدم البنك خدمة القرض الإيجاري من أجل إعطاء ديناميكية ونفس جديد لعملية الاستثمارات بالنسبة

للمؤسسات أيضا خلال هذه الفترة تم عقد اتفاقية بين البنك وبين الشركة الجزائرية للتأمين SAA والتي بموجبها أصبح البنك يباشر من خلال شبكته الواسعة كل عمليات التأمين التي تقوم بها هذه الشركة.

أما في سنة 2009، تم البدء في استعمال البطاقات الممغنطة وهي بطاقة تسمح لمالكها بتسديد فواتيره بواسطتها، من خلال خصم قيمة هذه الفواتير من رصيده إضافة إلى مفهوم التعامل كل موظف مع الزبون [1].

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف البنك نجد:

- تحسين نوعية وجودة الخدمات
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة
- المساهمة في تنمية ورفع مستوى قطاع الفلاحة في الانتاج الوطني
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية
- تحسين العلاقات مع الزبائن، وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم. [2]
- تحسين الأوضاع الاقتصادية للمؤسسات خاصة البنكية
- الحصول على معلومات باكثر دقة وأسرع وقت وأقل جهد
- التسيير الجيد لخزينة البنك فيما يخص العملة المحلية والعملة الصعبة

[1] بوزيان الكاملة، المرجع السابق، ص 71.
[2] معلومات مقدمة من طرف البنك

- تنمية موارد البنك واستخدامها في تقديم قروض منتجة
- توسيع حجم القروض الممنوعة باتباع سياسة المنافسة السعرية القائمة على تخفيض معدل الفائدة
- ضرورة العمل في سبيل استقلال البلاد بتحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية للمنتوجات الفلاحية
- الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة

ثانيا: وظائف بنك الفلاحية والتنمية الريفية

حسب قانون تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية فهو مكلف بالقيام بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه ويعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض أسهل ومن الوظائف الأساسية نذكر:

1. تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية، على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛
2. انشاء خدمات بنكية جديدة مع تطور الخدمات القائمة
3. تطوير شبكيته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض
4. تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار
5. تقسيم السوق النقدية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6. الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط البنكي

ومن اجل اعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر واعادة تنظيم القرض كما حدد ضمانات

متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية [1].

ثالثا: مبادئ بنك الفلاحية والتنمية الريفية

هناك مجموعة من المبادئ يتبعها البنك لكي يستمر نشاطه وينجح نذكر منها:

1. **مبدأ حسن المعاملة:** حيث يحرص البنك على توفير المعاملة الحسنة القائمة على الاحترام المتبادل بغرض اشعار المتعاملين بالإطمئنان وكذا تبسيط وتسهيل المعاملات كالإيداع، السحب، الإقراض، طلب المعلومات وغيرها من الخدمات.
2. **مبدأ الشفافية:** يعمل النبك جاهدا على توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة والآنية للزبون حتى يكون على علم بالتغيرات ذات التأثير المباشر على مجال الخدمة المعينة وذلك عملا بشعار البنك حسن الإطلاع يمكن حسن الأداء.
3. **مبدأ الضمان:** يضمن البنك للمتعاملين معه حقوقهم وخاصة المودعين منهم، وذلك لأن البنك يستعمل هذه الودائع ضمن نشاطه الإقراضي، مما يوجب حرصه على استعادة ما تم اقراضه وذلك لا يتأثر إلا من خلال قبض رهونات عينية وأخرى كتابية تمكن البنك من استعادة أمواله.
4. **مبدأ مواجهة خطر السيولة:** يحتفظ البنك دائما بنقدية تمكنه من تخطي كل العواقب التي قد تعترضه ومواجهة طلبات السحب بكل أنواعها وكذا عدم تفويت الفرص التي قد تظهر في السوق وكسب زبائن جدد.
5. **مبدأ الثقة:** إن تقديم المقترض للضمانات المطلوبة يخلف نوعا من الثقة لدى البنك بأن امواله سوف تعود إليه كما أن المودعين إذا اطمأنوا على ودائعهم كان ذلك عاملا أساسيا في كسب ثقتهم مما يسهم في إبقاء ودائعهم لدى البنك بل وزيادتها.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

6. **مبدأ تسيير الخزينة:** حيث يقوم البنك بالسهر على حسن سير خزينته من خلال الإبقاء على نسبة معينة من الأموال بغرض تغطية حسابات المتعاملين فيما يعمل البنك على ارسال الفائض إلى خزينة البنك المركزي من باب الحفاظ على الأموال. [1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بوسعادة-

يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي منشأة حيث ارتأينا تقديم مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة كما يلي:

1-**مديرية الوكالة:** وتظم:

1-1-**مدير الوكالة:** مدير تنفيذي مسؤول عن تطبيق الإستراتيجية الخاصة بتطوير البنك والقيام بشكل مناسب وفعال بمهام البنك التي تحددها له الإدارة العامة، ويترأس لجنة قروض الوكالة، كما يقوم بالمراقبة والمصادقة على مختلف الملفات المتداولة على مستوى البنك.

2-1-**السكرتارية:** مهمتها مساعدة مدير الوكالة على أداء مهامه كما تعمل على استقبال بريد العملاء واستقبال المكلمات الهاتفية.

3-1-**نائب مدير الوكالة:** يقوم بمساعدة المدير بمختلف مهمه كما أنه ينوبه في حالة غيابه

2- **المكب الأمامي:** وهو الجهة التي يستقبل فيها البنك عملائه ويتكون من:

1-2-**المشرف:** مسؤول على الإشراف على أعمال المكتب الامامي لضمان التنسيق بينه وبين المكتب الخلفي ويعمل على الحرص على استقبال وتوجيه العملاء، وضمان الانضباط ومساعدة المستشارين والمكلفين بالزبائن في انجاز مهامهم.

2-2-**الخدمات الشخصية:** وتضم كل من:

[1] بوزيان الكاملة، المرجع السابق، ص 74.

- **مستشار العملاء:** وهو الذي يقوم بتقديم مختلف الاستشارات للعميل فيما يخص التشخيص والتقييم المتعلقان بتحديد الفرص والمخاطر السوقية
- **المكلف بالعملاء:** وهو المسؤول عن تنفيذ مختلف العمليات لعملائه والقيام بأي عملية بنكية إضافة إلى بيع المنتجات المالية والتأكد من جميع الوثائق المطلوبة من العميل كما يعمل على الترويج لمختلف المنتجات البنكية المتاحة والمتوفرة على مستوى البنك.

3- **فضاء الخدمات الحرة:** يضم مجموعة الوسائل المادية التي يضعها البنك تحت تصرف عملائه للإستخدام الشخصي لها وهذا لتمكينهم من تنفيذ بعض عمليات تفقد حساباتهم، حيث يضم هذا الفضاء:

3-1- **تفقد الحسابات عن طريق الحاسوب الالكتروني:** ويتم هذا عن طريق استخدام رمز سري وتمكن هذه الخاصية من طبع بيانات الحسابات كما يوفر فضاء الخدمة الحرة خدمة تقديم الشبكات والحصول عن معلومات عامة عن البنك.

3-2- **الصندوق الرئيسي:** غرفة في الوكالة لتمكين عملاء البنك من تنفيذ الإيداعات والقيام بعمليات السحب بكل سرية وأمان، كما يعمل على تزويد الصناديق الآلية بالمكتب بالأموال التي يحتاجها.

3-3- **أعوان الاتصال:** وهم الذين يشكلون حلقة الربط والقناة الأساسية بين المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية وذلك عن طريق تبادل الوثائق والمعلومات وهذا كله لتجنب تنقل المكلفين بالزبائن إلى المكتب الخلفي.

4- **المكتب الخلفي:** هو امتداد للمكتب الأمامي يقوم بتنفيذ مختلف العمليات البنكية ويتكون من:

4-1- **المشرف:** مكلف بالإشراف ومراقبة نشاطات المكتبة الخلفي، وضمان التنسيق بين مختلف مناصب العمل فيه وتوزيع العمل داخل المكتب، يعمل على توجيه الموظفين، فيما يخص انجاز مهامهم

4-2- **المكلف بالقروض:** يهتم بدراسة ومراقبة ملفات القروض المقدمة للعملاء في ضوء المعايير الاقتصادية والمالية إضافة إلى معايير أخرى يحددها البنك كما يقوم المكلف بالقروض بمتابعة سداد القرض.

4-3- **المكلف بالتحويلات:** وهو الذي يقوم بإجراء مختلف التحويلات من حساب لآخر وذلك لصالح عملاء البنك كما يهتم بمتابعة تسيير حسابات الخزينة، ومراقبة التنفيذ الحسن للتحويلات الآلية.

4-4- **المكلف بالمقاصة:** وهو الذي يتولى عمليات المقاصة او عمليات التبادلات المباشرة مع البنوك وفحص انتظام الأرصدة وحجزها، تنفيذ المقاصة والتسوية اليومية للأرصدة.

4-5- **المكلف بالمحفظة:** وهو المسؤول عن تلقي الأرصدة في إطار الاتفاق فيما بين البنوك.

4-6- **المكلف بعمليات التجارة الخارجية:** مختص بتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الاعتماد والقيام بعمليات التوظيف المصرفي لمختلف التحويلات المالية من وإلى الخارج. [1]

4-7- **المكلف القانوني:** وظيفته المصادقة على وثائق فتح الحسابات البنكية والدفاع عن مصالح البنك ومتابعة القضايا والتأكد من الضمانات المقدمة في مجال القروض وتطبيق الشروط المنصوص عليها، إضافة إلى مراقبة ملفات الميراث

[1] بوزيان الكاملة، نفس المرجع السابق، ص 76.

التي يقدمها الورثة للمكلفين بالزبائن، كما يعمل على تشكيل ملفات النزاعات لاسترداد الديون بكل الوسائل القانونية.

8-4- **المكلف بالمحاسبة والمراقبة:** وهو الذي يهتم بامن الأرشيف والمراقبة الداخلية ومختلف المهام المحاسبية الخاصة بالوكالة. [1]

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة على الشكل التالي:

[1] بوزيان الكاملة، نفس المرجع السابق، ص 76.

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لوكالة بوسعادة

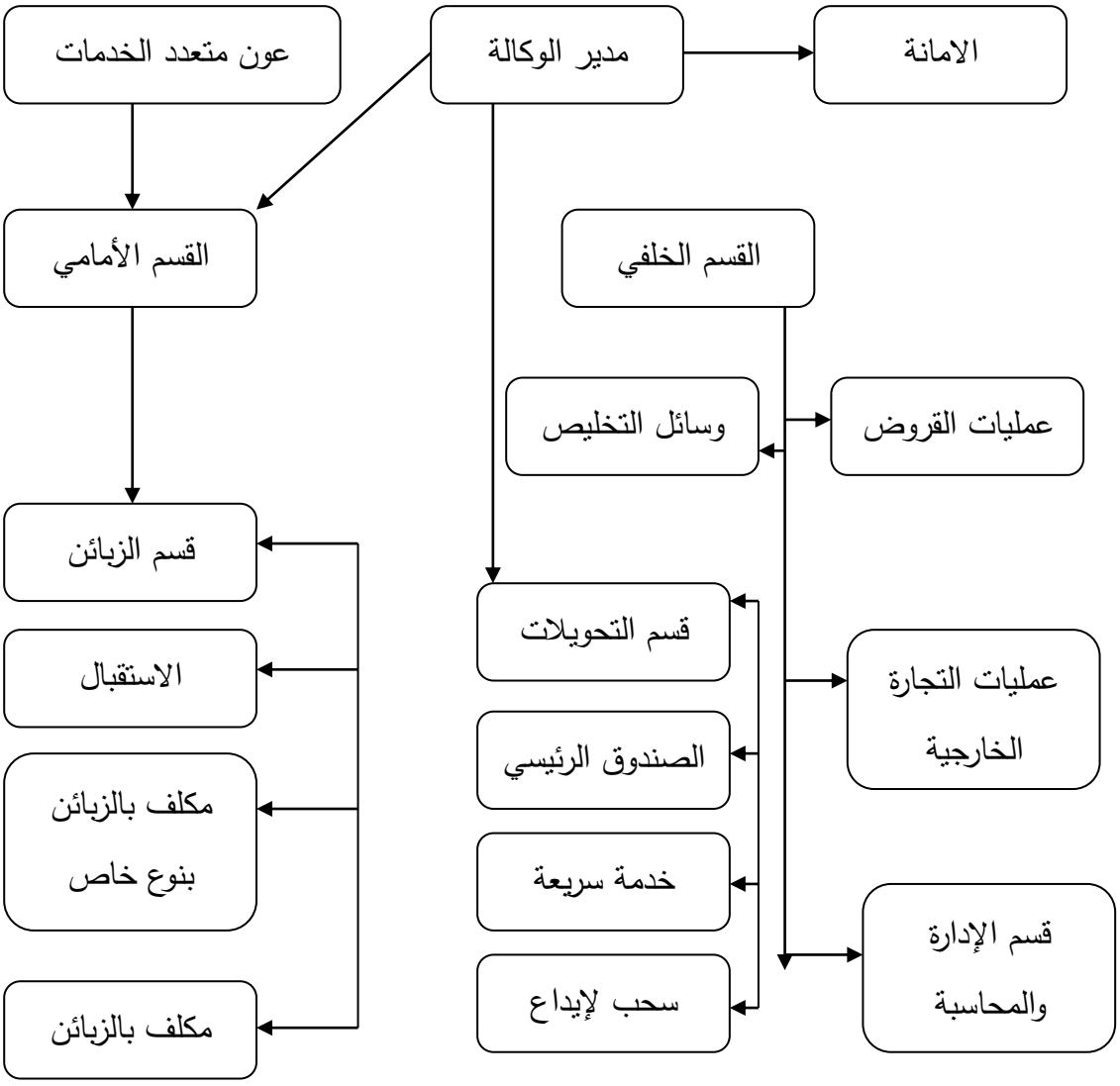

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة 905)

المبحث الثاني: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى سياسة تحصيل القروض المصرفية المتعثرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بوسعادة 905- من خلال الإجراءات المتخذة قبل وبعد تعثر القرض وكذلك إجراءات تحصيل الدين او جزء منه:

المطلب الاول: الإجراءات الواجب اتخاذها قبل وبعد تعثر القرض:

إن المراحل المتبعة من طرف الوكالة للوصول إلى قرار منح القرض تختلف إجراءاتها حسب طبيعة القرض (قصير، متوسط طويل، الاجل)، وهذا من ناحية الوثائق وتقنيات الدراسة المطلوبة والدراسة المتبعة.

1. **المقابلة وطلب القرض:** يجب أن يكون للعميل حساب بنكي، وإلا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب القرض ومن ثم يلتقي العميل (العلاج) برئيس المصلحة لطلب القرض، حيث يستفسر عن الوثائق الواجب توفرها في طلبه، وعلى الضمانات المطلوبة، ومن ثم يقوم بتكوين الملف الخاص بالقرض المطلوب.
2. **تكوين الملف:** يقوم الفلاح بتكوين ملف القرض ووضعه في الوكالة البنكية، وعادة ما يكون في الوكالة التي يوجد فيها المشروع أو النشاط المراد تمويله ولكن هذا ليس شرطا أساسيا ويتكون القرض من الوثائق التالية:

أ- **بالنسبة للقرض قصير الأجل:** يحتوي الملف على الوثائق التالية:

- طلب خطي.
- شهادة الفلاح: من خلالها يتأكد البنك أن القرض المراد منحه قد أعطى الشخص يمارس الفلاحة كنشاط مهني.

- شهادة عائلية: حيث أن البنك عند تقييمه لخطة المشروع يضع في حسابه كل الاحتياجات الاستهلاكية العائلية، لكل من يمارس النشاط الفلاحي وأراد الحصول على القرض .
- شهادة عدم الخضوع للضريبة: وثيقة صادرة عن إدارة الضرائب تكشف عن وضعية الفلاح اتجاه مصالح الضرائب، حيث أن مصلحة الضرائب كقطاع عام هي أولى من البنك في تحصيل أي مستحقات ضريبية على الفلاحين ولذا يجب أن يتأكد البنك أن الشخص المقترض فير مدين لمصلحة الضرائب.
- نسخة من العقد الرسمي لملكية الأرض أو شهادة الحصول على أرض فلاحية أو أرض مخصصة للاستصلاح.
- المخطط المالي للموسم الفلاحي: حيث يحتوي هذا المخطط على مختلف العمليات التي سيقوم بها الفلاح مع تقديم كل التكاليف وذلك بناء على ظروف الانتاج وطبيعته.

ب- **بالنسبة للقروض متوسطة الأجل:** يحتوي الملف على نفس الوثائق السابقة، بالاضافة إلى كشف الأعمال المنجز لحفر، تسوية ...إلخ) ومثلا في حالة حفر بئر يجب إضافة رخصة تنقيب المياه وكشف تكاليف الحفر.

بعد تكوين الملف وإيداعه على مستوى الوكالة تقوم هذه الأخير بملأ استمارة خاصة بطلب القرض وتشمل جميع المعلومات اللازمة.

3. **اتخاذ القرار والمتابعة:** عند إيداع ملف القرض على مستوى الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بدراسة ثم يقدم للجنة القرض بالوكالة التي تكون عادة من المدير ورؤساء المصالح، حيث تقوم اللجنة بدراسة الوضع المالي لطالب القرض وأن كان مستفيدا

من قبل من قروض أم لا، وكذا معرفة نوعية القرض المطلوب والضمانات المقدمة من طرف الفلاح مقابل القرض[1] .

بعدها يتم اتخاذ القرار بشأن طلب الفرض (مقبول أم مرفوض) ويجسد هذا في محضر اللجنة بالوكالة والذي يضم قرار اللجنة، هذا إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحيات الوكالة، أما إذا كان المبلغ يفوق صلاحياتها فيرسل إلى المديرية الجهوية مرة ثانية والفصل فيه.

وبنفس الطريقة، فإذا كان المبلغ في حدود صلاحيات لجنة القرض التابعة للمديرية الجهوية، فإن التصريح بالقرض يمض من طرق مديرها، ثم يرسل إلى الوكالة من اجل فتح القرض لطالبه أما إذا كان مبلغ القرض يتعدى حدود صلاحيات المديرية الجهوية تقوم هذه الأخيرة بإرساله إلى المديرية العامة، فإذا تم قبول القرض من طرفها يرسل التصريح بالقرض للمديرية ثم إلى الوكالة من أجل منح القرض لطالبه وتنتهي بذلك عملية منح القرض للعميل.[2]

- **الشروط الواجب توفرها في المقترض:**
- السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون مدل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19) سنة.
- أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية.
- ألا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.
- أن يكون النشاط فعالا ويقوم بخلق فرص عمل جديدة.
- الدراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

[1] سليمان سلام: دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي بالجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بوسعادة، ص 83، جامعة المسيلة، 22013-2014.
[2] المرجع السابق، ص 83.

- **دراسة ملف القرض:**
- فإذا طالب القرض ملفه كاملا، فيجب على البنك دراسة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتتم الدراسة حول محورين تقنية، اقتصادية ومالية ودراسة الضمانات المقدمة، يتم منح القرض من طرق البنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:
- اتصالات بين المقترض والبنك من أجل التفاوض.
- تقديم المقترض للملف المذكور أعلاه.
- القيام بالدراسة التحليلية وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرف والتي تمثل أهم النسب التي يعتمد عليها البنك ليقوم بتدليل وضعية الزبون ماليا ويأخذ بياناتها من الميزانية المالية وتتمثل في: نسبة التمويل الذاتي، نسبة الأصول، نسبة التمويل الخاصة، نسبة السيولة الخاصة، نسبة القدرة على السداد، نسبة السيولة العامة، نسبة الخزينة الآتية.
- الزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.
- عرض الملف على لجنة القرض لاتخاذ قرار القبول أو الرفض وهذا في آجال 03 أشهر من بداية تقديم الطلب.

أ. **حالة الرفض:** يرفض طلبه القرض لعدة أسباب:

- السمعة السيئة، عدم صدق القوائم المالية وفي حالة إذا كانت الضمانات غير كافية، نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يقوم بالطعن مرتين:
- مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض.

- مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.[1]

ج- **حالة القبول:** في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك الخاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أو خطر معدل الفائدة (السيولة) خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالامضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقرض) ويتم وضع جدول امتلاك القرض العميل.

جدول رقم (3): يوضح نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة من (2016-2018)

السنة	2016	2017	2018
حجم القروض (دج)	1144271581	1622194884	2815732638
حجم القروض المتعثرة (دج)	273158411	285000000	253700000
نسبة القروض المتعثرة من اجمالي القروض (%)	23.87	17.56	9.01
نسبة مخاطر الائتمان	0.23	0.17	0.09

من خلال الجدول السابق يتبين أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في تناقص مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2018، هذا مما

[1] دهيمي فايزة: آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة المسيلة، 904-، ص 47.

يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتبع سياسة صحيحة وناجحة في معالجة وتحصيل القروض المتعثرة لديها.[1]

المطلب الثاني: إجراءات تحصيل الدين او جزء منه

تتم معالجة القروض المصرفية المتعثرة في بنك بدر وكالة المسيلة على النحو التالي:

1. **المعالجة في الحساب الجاري:** إن الحقوق التي على الزبائن تعتبر غير مدفوعة (مالا يستطيع المكلف بتسيير هذه القروض على تحصيلها من خلال الحساب الجاري للزبون في مواعيد تحصيلها عند حلول آجال الدفع المتعاقد عليها، أو عند اعادة تسجيل الشيكات المخصومة في حساب الزبون والتي عادت من عملية تحصيلها عبر القنوات العادية غير مدفوعة، وبالتالي يقوم مدير الوكالة بفتح حسابات خاصة لتسجيل حادث عدم الدفع بالنسبة للقروض قصيرة الأجل (الشيكات والسندات التجارية المخصومة وكذا السندات التي حصلت على تعهد البنك).

وتسمى غير مدفوعة عند الدفع، وتعود مسؤولية تسيير هذا الحساب إلى الوكالة وفقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال.

وهذا بالعناية اللازمة لمثل الحالات وخاصة من حيث اعلام عند فتح أي حساب من هذه الطبيعة إلى المديرية الجهوية والمديرية المركزية للقروض ومديرية متابعة الالتزامات وتحصيل الحقوق، واعداد تقرير حول هذه الحسابات من حيث تحصيل ما تتضمنه من حقوق، هذه المديرات من الممكن أن تعطي تعليمات خاصة إلى الوكالة لكي تحافظ على مصالح البنك في هذا المجال.

[1] دهيمي فايزة، المرجع السابق، ص 48.

لا يمثل فتح هذا الحساب هو نهاية الإجراءات الواجب أن يتخذها البنك، بل يقوم بمطالبة الزبون عبر مختلف الوسائل برد ما عليه أو ما انجر عليه في الأول من ديون اتجاه البنك وحتى لو لزم الأمر بوضع رزنامة لمواعيد جديدة لإطفاء هذا الحادث وهو ما يسمى بالتحصيل الودي.

إن وجود مثل هذا الحادث يؤدي إلى وقف استعمال مختلف أنواع القروض التي وضعت في أول الأمر تحت تصرف الزبون من طرف البنك.

مرحلة ما قبل المنازعات القضائية:

وهي المرحلة التي تكون ما بين حلول آجال دفع قرض وتحويل الملف إلى مصلحة المنازعات القضائية والتي من الواجب أن تتكفل بها الوكالة والمديرية الجهوية بمساعدة الأعوان القضائيين (المحضر القضائي) وقد تكون من نتائجها الحالات الآتية:

- التحصيل لا رجعة فيه للتسديد
- التفاوض على رزنامة جديدة للتسديد مرفقة بمجموعة من السندات لأمر مع رسالة تتضمن التزام لا رجعة للتسديد
- العمل على تحقيق الضمانات
- اقتراح تحويل الحقوق إلى حساب الحقوق المتنازع عليها إذ أنه على المدين أن يسدد ما عليه من الديون خلال أجل أقصاه 60 يوما من تاريخ حلول آجال الدفع وإلا استعملت جميع الطرق القانونية لاسترجاع حقوق البنك وفسخ العلاقة مع الزبون.

عند ملاحظة على مستوى الوكالة أي حادث عدم دفع من طرف زبون عند حلول آجال الدفع، على الوكالة اختبار المديرية الجهوية والمديرية المركزية المختصة بتحصيل الحقوق.[1]

[1] دهيمي فايزة، المرجع السابق، ص 51.

وخلال يومين، على الوكالة أن ترسل انذار تدعوه فيه إلى دفع ما عليه من مستحقات تجاه البنك.

وعند البدء باتخاذ الإجراءات التفاوضية وغيرهان ومنها الزيارة التي من الواجب أن تقوم بها الوكالة بعين المكان الذي يعمل فيه المدين واعداد محضر معاينة، وإذا ما طلب الزبون مهلة اخرى أو وضع رزنامة اخرى لدفع ما عليه من الديون، وهذا بعد تقديم طلب جديد غلى المديرية المركزية عبر مديرية الجهوية التي تضع بالطبع رأيها في هذا الطلب بإرفاقه مع الرزنامة الجديدة لتحصيل الحقوق، أي تخلص الزبون من ديونه اتجاه البنك.

وعند البدء باتخاذ الاجراءات التفاوضية وغيرها، ومنها الزيارة التي من الواجب أن تقوم بها الوكالة بعين المكان الذي يعمل فيه المدين وإعداد محضر معاينة، وإذا ما طلب الزبون مهلة أخرى أو وضع رزنامة أخرى لدفع ما عليه من الديون، وهذا بعد تقديم طلب جديد إلى المديرية المركزية عبر مديرية الجهوية التي تضع بالطبع رأيها في هذا الطلب بإرفاقه مع الرزنامة الجيدة لتحصيل الحقوق، أي تخلص الزبون من ديونه اتجاه البنك.

وفي حال الموافقة على هذا الطلب يعاد النظر كليا في الضمانات المقدمة من طرف الزبون مع امكانية إضافة ضمانات أخرى.

أما في حالة أن لم يقم بدفع ما عليه من الديون في آجال دفعها، أو لم يرد على رسالة البنك التي تدعوه إلى معالجة حالة عدم الدفع خلال أجل 30 يوم، فإن البنك يقوم بإجراءات أشد قوة على مستوى المديرية الجهوية.

وبالموازاة مع ذلك على المديرية الجهوية إذا ما تجاوزت الحقوق المطلوبة من المدين مبلغ 500.000 دج التدخل لتدعيم الإجراءات الاولية التي تقوم بها الوكالة في تحصليها، وهذا بإرسال أعذار تحت إمضائها للزبون المتعثر ومنحه أجل آخر أقصاه 15 يوم، وإلا اضطرت إلى اتخاذ الإجراءات أكثر حزما باتجاهه.

كما أنها من الواجب أن تقوم بإجراء زيارة في مكان عمله، وتحرر ملخص المحدثات التي تبعث به المديرية المركزية.

أما على مستوى المديرية المركزية لتحصيل الحقوق فغن هذه الأخيرة تتدخل في مجمل ملفات الحقوق غير المدفوعة سواء كانت هذه الحقوق تابعة لقروض بنكية أو في حسابات جارية تم منحها بتراخيص أو بغير تراخيص.

وفي هذا المجال بالإضافة إلى الدعم والنصح للمديريات الجهوية فإنها تقوم ب

ورها باتخاذ بعض الإجراءات لتدعيم تحصيل الحقوق ومنها:

- استدعاء الزبون.
- القيام بزيارة لدى الزبون.
- إرسال إعذار وحجز ما لدى الغير.
- تحقيق ضمانات.
- تحويل الحساب إلى حساب الحقوق المتنازع عليها Créances en Souffrances.

2. **إرسال رسالة حجز للمدين ما لدى الغير:**

عندما لا يستجيب الزبون إلى رسالة الاعذار، تقوم الوكالة بإرسال حجز للمدين ما لدى الغير ومع تبيان الرقم الاستدلالي والعنوان برسالة مؤكد عليها مع تبيان الإسم بدقة.

وهذه الرسالة يجب أن ترسل إلى جميع المديريات المركزية للمنازعات القضائية، ولجميع البنوك العاملة في الجزائر، وإذا لم تصل الوكالة إلى إجابة على الرسالة الأولى، عليها التأكيد في أجل من يوما على هذه العملية التحصيلية.

وإذا لم يجدي هذا الإجراء نفعا وكانت المبالغ المالية المجمدة تغطي الديون التي على الزبون فإن الوكالة تقوم بإبلاغ المديرية المركزية للمنازعات القضائية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحرير العريضة اللازمة، لتحرير هذه المبالغ من التجميد.

وإذا لم يجدي هذا الإجراء نفعا وكان الحساب ذو رصيد أقل من المبلغ المطالب به، فإن الوكالة تقوم بمتابعة ومراقبة تغير الرصيد إلى مستوى المبالغ المطالب بها، وهذا بإرسال مثل هذه الرسائل في مراحل متتابعة إلى البنوك الزمنية.

3. إرسال تبليغ إنذار في إطار تسوية ودية عن طريق المحضر القضائي:

في حال فشل أول رسالة حجز للمدين ما لدى الغير، ولم تأتي بنتائج وفشل المفاوضات الودية (رسالة إعذار والزيارة الميدانية)، فإن الوكالة تقوم بالاتصال بالمحضر القضائي لتكليفه بإرسال تبليغ إنذار في إطار تسوية ودية لكي يتخلى المدين على ما عليه من ديون اتجاه البنك بين يدي المحضر القضائي.

إن هذه المرحلة ستسمح بتدعيم المرحلة القضائية، لما تؤول مختلف هذه الطرق إلى الفشل وإعطاء الفعالية اللازمة للمساعي الودية مع المدين خاصة إذا كانت هذه المساعي محققة من طرف مهني كالمحضر القضائي.

4. تحقيق الضمانات:

إن هذه المرحلة من مراحل تحصيل الحقوق يلجأ إليها البنك في حالة فشل رسائل الأعذار، وحجز ما لدى الغير والمساعي الودية، وهي التي يسمح بها رئيس المحكمة المختصة إقليميا، الملتمس منه عن طريق عريضة تقدمها الوكالة.

وهذه العريضة من الواجب ان تقدم بعد كل يوم من إرسال رسالة التبليغ في إطار تسوية ودية بقيت بدون نتائج تذكر.

5. طريقة Injonction de paiement:

تستعمل هذه الطريقة في التحصيل ما قبل المرحلة القضائية لما تكون الحقوق المطالب بها حقوق سائلة تجاوزت آجال دفعها ومستحقة ويكون إثبات وجودها كتابيا، ويقصد بذلك أن هذه الحقوق حان أجل ردها للبنك ومبلغها مبلغ معروف ونهائي واجب الدفع في الحين، وتتمثل هذه الكريقة في التحصيل في الواقع العملي كما يلي:

- سحب الوثائق اللازمة من كتاب الضبط.
- إيداع نسختين من هذه الوثائق المسحوبة مسبقا مع الوثائق الممضاة من قبل كاتب الضبط.
- التقرب من المحضر القضائي ليقوم بتسليمها إلى المدين.
- في حالة عدم الإجابة على هذه الرسالة في أجل أقصاه 15 يوم بعد التسليم الرسمي لها، يعاد طلب من كتابة الضبط أن تتحول إلى عريضة تطبيقية.

6. الطلب بالدفع الكلاسيكي:

وهي الحالة التي يقوم بها الدائن بإحضار المدين أمام المحكمة المختصة إقليميا لإجباره على دفع حقوق البنك وهذا في الحالات التي يتم فيها تبيان أن تحصيل حقوق البنك عن طريق المساعي الودية أصبحت مستحيلة.[1]

كما أنها مستحيلة لما تكون الطريقة السابقة (Injonction de paiement) غير ممكنة التطبيق لعدم تطابق الحقوق البنكية مع شروط أن تكون هذه الحقوق سائلة، مستحقة الدفع في الحين ومبلغها معروف بصفة نهائية، أو أن رئيس المحكمة أو القاضي رفض إمضاء وتبليغ هذه الرسالة لاعتباره أن هذه الحقوق غير مبررة.

[1] دهيمي فايزة، المرجع السابق، ص 54.

7. الحجز التحفظي على العقارات:

وهي الطريقة التي من خلالها يمكن وضع تحت يدي العدالة الاموال العقارية للمدين، وذلك لمنع هذا الأخير من التصرف فيها من بيع، أن تندثر أو تفقد من قيمتها، وهذا الإجراء من الممكن القيام به على الرغم من أن الحقوق لم يتم حلول آجال دفعها.

8. وضع رزنامة دفع الحقوق البنك من حساب حقوق متنازع عليها على وشك التسوية:

يتم وضع هذه الرزنامة لرد الحقوق من طرف الزبون، بعد أن يقدم طلبا كتابيا لاعادة جدولة آجال الدفع، التي قد تكون شهرية، فصلية، سداسية.

وفي حالة الموافقة على طلب الزبون فغنه على الوكالة أن تقوم بتحقيق هذه الآجال الدفع الجديدة، بإمضائه على سلسلة من السندات لأمر التي تمثل الآجال الجديدة مع رسالة التخلص لأجل من الديون.[1]

[1] ديهيم فايزة، المرجع السابق، ص 55.

المبحث الثالث: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد منها

إن محاولة علاج القروض المتعثرة أمر في غاية الاهمية والحساسية، لتعدد الجهات المعنية بقضية التعثر المصرفي من جهة، وتعدد الآثار الناجمة عنه من جهة أخرى، ففي الظروف المثالية يمكن أن يتم ذلك من خلال العمل مع المقترض على إعادة أوضاع أعماله إلى المستوى السليم والمريح.

المطلب الأول: مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة

هناك عدة مؤشرات يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل القروض، والكشف المبكر عن القرض المتعثر يعد من أهم عمليات الرقابة الداخلية للبنك وبذلك فإن متابعة إدارة البنك لهذه المؤشرات متابعة دقيقة ودراستها يجعلها تحدد طبيعة المشكل في مراحلها الأولى وبالتالي معالجتها منذ البداية، وايجاد الحلول لها في الوقت المناسب.

أولا: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك

1. المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:

- اصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة اخرى
- حدوث تغييرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.

- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول
- ارجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك ايقاف صرف بعض الشيكات.[1]

2. **المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض:**

- تقديم العميل طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن العميل غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له لتعزيز قدرته على السداد
- ظهور مقرضين آخرين لا سيما إذا كانت القروض مكفولة بضمانات
- الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل
- ارتفاع نسبة القروض إلى رأس المال أو الموارد الذاتية
- طلب العميل زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية للبنك.

3. **مؤشرات تتعلق بالضمانات:**

- تراجع القيمة السوقية للضمانات
- قيام العميل بالطلب من البنك رفع اشارة الحجز عن الضمانات اليه
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع، أو تقديمها كضمانات لدائنين آخرين.

[1] دهيمي فايزة: آلية معالجة القروض المتعثرة في البنك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة المسيلة-904- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، ص 27، سنة 2018-2019.

- التباطؤ في تقديم ضمانات اضافية عند طلبها من طرف البنك [1]

ثانيا: مؤشرات البيانات المالية للمقترض

1-مؤشرات تعثر القرض من خلال الميزانية:

هناك عدة مؤشرات من خلال ميزانية المقترض يستدل بها على أنه يواجه صعوبات قد تؤدي إلى احتمال عدم قدرته على سداد التزاماته ومن أهمها:

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين
- زيادة فترة تسديد اوراق الدفع وحسابات الدائنين
- تقلبات حادة في السيولة
- زيادة الفترة التي تستغرقها دورة الإنتاج
- انخفاض حجم الأصول الثابتة في بعض النشاطات الإنتاجية
- زيادة كبيرة في المخصصات وبصفة خاصة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة
- انخفاض في قيمة الاحتياطات
- زيادة كبيرة في الديون طويلة الأجل
- تغيرات أساسية في هيكل الميزانية

2-مؤشرات تعثر القرض من خلال جدول حسابات النتائج:

- تراجع المبيعات بشكل مفاجئ وخاصة المبيعات الحجلة
- ارتفاع قيمة البضائع المرتجعة (المبيعات)
- تركيز المبيعات في عدد محدد من الزبائن
- وجود فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الدخل

[1] دهيمي فايزة، نفس المرجع السابق، ص 28.

- زيادة المبيعات مع انخفاض في الأرباح
- وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة
- الإرتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات.[1]

ثالثا: مؤشرات أخرى غير عاملة

- تباطؤ النمو في الشركة قياسا بفترات مماثلة لسنوات سابقة
- يكون التشغيل كميا أقل من طاقة المصنع في حالة ان كانت الشركة صناعية
- تغيرات في الأسلوب المعتاد فيما يتعلق بسداد ما يستحق للدائنين
- تغيرات في الإدارة المالية للشركة
- عدم الرغبة في تقديم الميزانيات والبيانات
- احتجام الموردين عن منح التسهيلات للشركة
- لجوء الشركة إلى تغير الموردين
- نقل التركيز في التعامل من عميل معروف في السوق إلى عميل جديد مضمون
- قروض قائمة ممنوحة لتمويل مخزون سلعي لغايات المضاربة.[2]

ثوابت التعامل مع التعثر المصرفي:

يجب التعامل مع التعثر المصرفي بواقعية وتفاعلية من خلال عدد من الثوابت يمكن القاء الضوء عليها كالتالي:

- يتطلب التعامل مع التعثر المصرفي شفافية عالية من المصارف ورقابة اكثر ومظلة حمائية أكبر من البنوك المركزية.

[1] دهيمي فايزة، نفس المرجع السابق، ص 29.
[2] دهيمي فايزة، نفس المرجع السابق، ص 30.

- يجب التعامل مع التعثر باعتباره ظاهرة يومية بالمصارف، بالفعل الهادئ وبأساليب فنية وليس بأساليب قهرية، لأن تثبيت الثقة لا يصلح معها إلا سياسة الإصلاح الهادف.
- إن الحلول الأكاديمية لحالات التعثر المصرفي قد تبدو معروفة، إلا أن الصعوبة تكمن في التنفيذ العملي لها وسط البيئة القانونية السائدة
- يجب أن تترك القدرة التفاوضية بين المصارف وعملائها المتعثرين تعمل بحرية كاملة بينها للإتفاق على السياسات الأكثر ملائمة للطرفين
- إن الإتجاه إلى تسييل الأصول غير المنتجة للأنشطة، التي تعاني تعثرا ولا يرجى شفاءا منها إنما يعد أمرا ضروريا.
- إن السمات الرئيسية للاجهزة المصرفية المتحضرة هي المراجعة المستمرة، وتطوير آليات الاستكشاف المبكر للأخطاء التي تقود إلى التعثر المصرفي.[1]

أسباب تعثر القروض:

أسباب التعثر كثيرة، فمنها ما هو متعلق بالبنك وأخرى متعلقة بالعميل وأسباب اخرى خارجة عن إرادة كل من العميل والبنك.

1. الأسباب المتعلقة بالبنك:

من خلال المقابلة التي أجريت في البنك تبينت لنا الأسباب التالية:

- عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعمقة للقرض المطلوب ومعرفة ما إذا كان المشروع ناجح أم لا.
- عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل طالب القرض

[1] شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 132.

- عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك عند زيارته للمكان الذي يزاول فيه العميل نشاطه
- قلة الزيارات الفجائية للعميل في مكان عمله.
- طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل مما يجعله عير قادر على التحكم في العميل، وبالتالي تأخر دخول فوائد البنك المتوقعة.
- عدم اعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها
- كثرة تمويل المشاريع التي تتميز بمخاطر مرتفعة مثل دعم تشغيل الشباب الذي تبلغ نسبة خطورته 100%.

2. الأسباب المتعلقة بالعميل:

من الأسباب التي تتعلق بالعميل نذكر:

- تقديم معلومات خاطئة للبنك، وفي بعض الأحيان تكون هذه المعلومات مزورة من اجل تضليل البنك
- استعمال مبلغ القرض في أغراض اخرى غير النشاط المصرح به، مثل سداد ديون أخرى أو شراء منزل أو شراء سيارة
- عدم دراية المقترض بكيفية تسيير مشروعه، وهذا من أكبر الأسباب التي أدت إلى تعثر القروض في الوكالة
- قيام العميل بتزوير ميزانيته، وتعمد التصريح برقم أعمال سالب (خسارة)
- قيام العميل ببيع ما تم الحصول عليه من البنك، ونجد هذه الحالة بشكل كبير في حالة ما إذا كان القرض خاص بشراء سيارة أو شاحنة
- تهرب العميل من سداد أقساط القرض وإطالة المد أملا في أن يقوم البنك بالتنازل عن حقوقه مع مرور الوقت

- عدم قدرة العميل على تسويق منتجاته.[1]

3. الأسباب الخارجية:

من الأسباب الخارجية نذكر:

- نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود إلى المحيط العام للبلاد
- منح قروض لأشخاص غير مؤهلين وغير أكفاء لديهم قدرات ضعيفة في التسيير
- عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة هذه المشاريع الممولة من طرفها
- غياب الدقة في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات وتقدير الضمانات المقدرة لها
- منح الائتمان دون التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين من مصادر خارجية
- عدم تقديم معلومات صحيحة عن العميل والمشروع المراد تمويله
- ضعف القدرات الإدارية للمقترض
- تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة
- غياب سياسات اقراضية سليمة
- عدم وجود بنك للمعلومات.[2]

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة القروض المتعثرة

هناك العديد من الطرق والتي يتم بموجبها الحد من القروض المتعثرة إذ يتوجب على البنوك الإلتزام بها من أجل تخفيض أو الحد من القروض المتعثرة، لهذا على البنوك أن تبدي اهتماما كبيرا في إدارة مشكلة القروض المتعثرة بأن تنتهج إستراتيجيات فعالة وقائية من اجل معالجة المشاكل التي تؤدي إلى تعثر القروض.

[1] دهيمي فايزة: نفس المرجع السابق، ص 49.
[2] دهيمي فايزة، نفس المرجع السابق، ص 50.

أولا: طرق الحد من القروض المتعثرة

1. سلامة القرار الإئتماني:

ويتم ذلك من خلال:

أ. مراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من العميل المقترض للتأكد من المشروع الذي يتم تمويله

ب. الحفاظ على نسبة تمويل مقبولة والحد من التمويل الكامل للمشروع

ت. الملائمة بين نوع التسهيلات المقترحة للعميل وبين الغاية من منح التسهيلات من حيث طبيعتها وجداول السداد والضمانات

2. التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح لأجله:

وذلك من خلال مسؤولي الائتمان في البنك للتأكد والإطلاع على أوجه الصرف، إضافة إلى مراجعة البيانات المالية للعميل، وفي حالة طرأ أي ظرف جديد يستدعي الغرض من القرض على العميل أن يتقدم للبنك بطلب لتغيير الغاية، وعلى البنك دراسة الموضوع والتأكد من أنل هذا التعديل لا يزيد من مخاطر القرض.

3. عدم التجاوز في حساب العميل:

يجب أن يتفادى مسؤولوا الائتمان تجاوز السقوف الاقراضية المحددة للعميل طالب التمويل باستمرار والخروج عن هذه القاعدة يكون مرهون بالتزامين من طرفي العملية الإقراضية.

أ. فمن جانب المقترض، يجب أن يتقدم بطلبه بالقدر الكافي من الوقت حتى يتسنى للبنك دراسته دراسة مماثلة لطلب القرض أول مرة.

ب. إما من جانب البنك، فعليه أن يأخذ باعتباره كون عملية التجاوز بمثابة إجراء ظرفي لحدوث طارئ نجم عنه عجز مؤقت في السيولة من جهة وان الضمانات كافية لسداد

الالتزام الأول والتجاوز فيه، وإن لم يتحقق ذلك في تقدير البنك يطلب من العميل زيادتها.

4. تقديم تمويل اضافي للعميل عند تقديم تبريرات مقنعة:

لا يعني عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل أنه لا يجوز منح أي تسهيلات إضافية إذا توافرت المبررات المقنعة لذلك والموافقة على هذا التمويل الإضافي تتوقف العوامل التالية:

أ- الحاجة الفعلية للتمويل، ومدى أثر التمويل الإضافي على إمكانيات سداد القرضين الأصلي والإضافي.[1]

ب- احتساب مقدار الضمانات المتوفرة لدى البنك مع ضمانات القرض الإجمالي، ومتابعة نسبة إنجاز المشروع الممول.

فالمعتاد من قبل البنوك في التمويل الإضافي أنه كلما ازدادت فرص استيراد التمويل الإضافي وجزء من التمويل الأصلي، كلما زادت مبررات منح التمويل الإضافي.

5. مراقبة حساب العميل:

تستطيع البنوك مراقبة حساب العميل من خلال عدة وسائل:

أ. حركة الإيداعات والمسحوبات الجارية على حساب العميل

ب.ربحية المشروع ومصادر الإسترداد

ت.عدم التركيز على عميل واحد أو عدد قليل من العملاء أو نوعية معينة من الضمانات

ث.الاستعلام الحديث عن العميل بشكل ميداني.

[1] شليق رابح، نفس المرجع السابق، ص 133.

6. مراقبة الوضع المالي للعميل:

تقوم البنوك بتحليل المركز المالي للعميل من خلال متابعة قوائمه المالية لمدة ثلاث سنوات، وتتم مراقبة مدى التوازن في الهيكل التمويلي وإجراء دراسة لمؤشرات الربحية والتشغيل، والتدفقات النقدية الناتجة عن نشاط المشروع.

7. متابعة الظروف الخاصة بالمقترض:

ومن امثلة المتغيرات التي يجب أن تعنى بدراسة وتوقعات البنك في هذا الصدد ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تدخل في صناعة المشروع الممول، السلع والمنتجات البديلة التي يمكن أن تغرق السوق التي ينشط بها هذه المشروع، دخول تقنيات واعتماد تكنولوجيات جديدة في ميدانه، وكذا صدور قرارات حكومية تؤثر على نشاط العميل.

8. متابعة الأحوال الاقتصادية العامة:

تشمل الأحوال والظواهر الاقتصادية والأوضاع العامة التي يمكن للبنك مراقبتها، وتحليلها واتخاذ القرار فيما يتعلق بنطاق عملائه بشأنها، لضمان حفظ أمواله، ومصلحة عملائه، مثل القرارات الخاصة بالتصدير والإستيراد، الضرائب والرسوم الجمركية، وهذه الإجراءات يمكن تلخيصها وفق الشكل الموالي:[1]

[1] شليق رابح، المرجع السابق، ص 134.

الشكل رقم (4): إجراءات البنك للحد أو تخفيض القروض المتعثرة

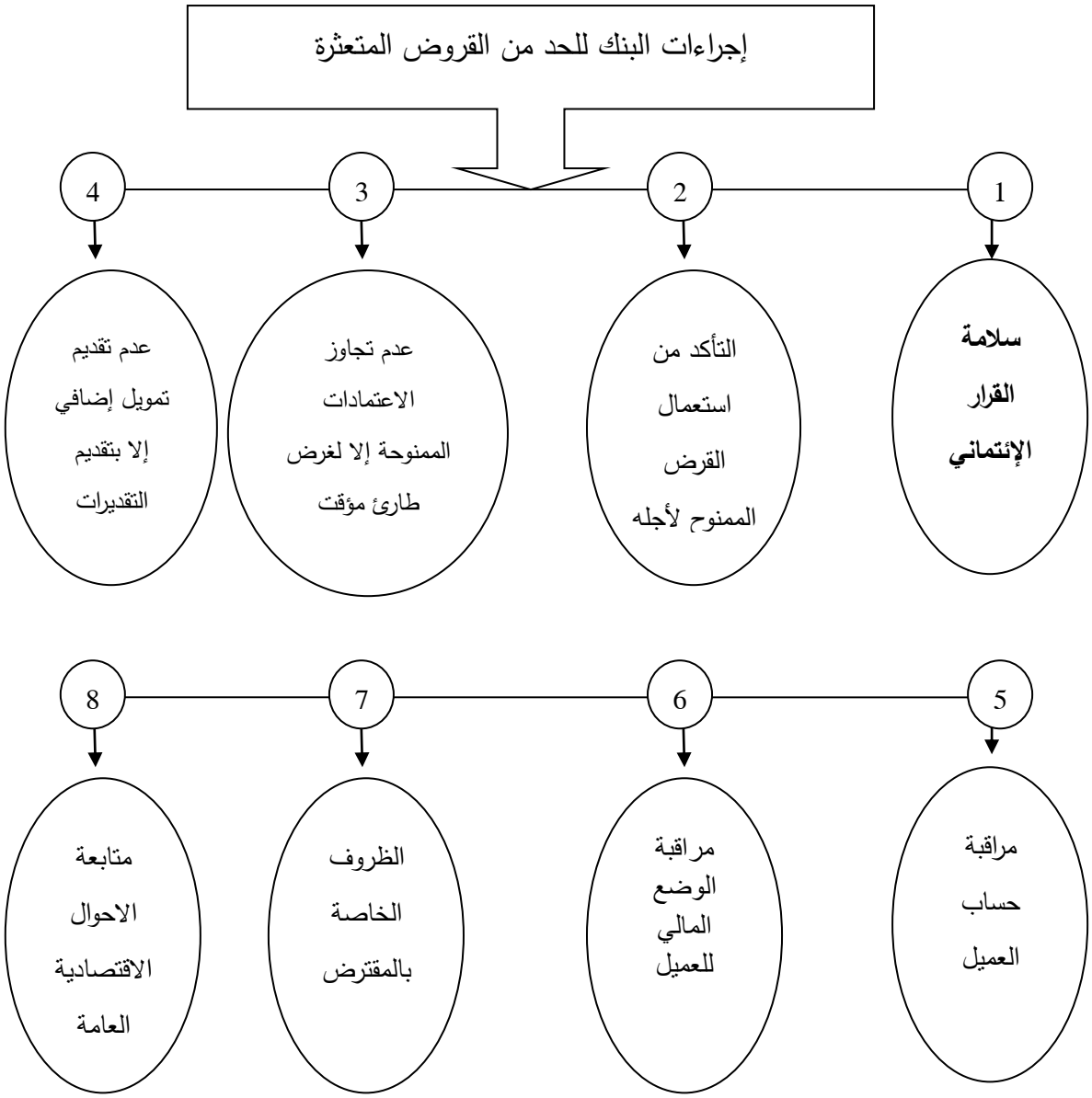

المصدر: شليق رابح: أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 135.

ثانيا: البدائل الوقائية للتعامل مع القروض المصرفية المتعثرة

1. الوقاية عن طريق رفع كفاءة السياسة الإقراضية:

من خلال السياسة الإقراضية ولتي بقصد بها مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتحديد المعايير الإقراضية، شروط منح الائتمان، سياسة التحصيل، إجراءات متابعة الائتمان، مستويات اتخاذ القرار، متابعة القروض، أن تعمل المصارف باستمرارها وبتطويرها وبتعديلها وتحديثها حسب مقتضيات وتطورات البيئة المصرفية، وهي تختلف بعض الشيء من بنك إلى آخر تبعا للظروف الخاصة بكل بنك، والتي من شأنها تحديد الخطوط العامة التي تحكم أفضل عائد، وتلي مرحلة القرار الائتماني مرحلة هامة تتمثل في متابعة القروض الممنوحة، وهذا الاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد، بما يسمح باتخاذ قرارات ملائمة وفي الوقت المناسب، ويجب أن يساير المرحلتين وجود نظام جيله لتقييم المخاطر الذي يساعد على قياس جودة الائتمان، ويتم تحديثه باستمرار بإضافة أي عوامل جديدة وقد تؤثر في درجة تقييم المخاطر وتسعى إدارة الائتمان من عملية متابعة القروض إلى الأهداف التالية:

- التحقق من مدى تنفيذ السياسة الاقراضية التي يضعها البنك للإقراض، وخاصة فيما يتعلق بحجم القروض.
- الاطمئنان إبل مدى تنفيذ الشروط الموضوعة للقروض المصرح بها للعملاء.
- التعرف على العقبات التي تفترض المقترضين وهذا تفاديا للخسائر التي تلحق البنك إذا تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم.

2. استراتيجيات فعالة وقائية لمعالجة القروض المتعثرة:

أ- إستراتيجية قيادة السوق:

هي استراتيجية هجومية تتبناها البنوك الكبيرة الحجم، التي لها القدرة على تحمل المخاطر بصورة شديدة نظرا لقوة مركزها المالي، ونستطيع منح الائتمان بصورة أكبر مقارنة بالبنوك الاخرى، لذا فهي مستعدة ولمعالجة المؤسسات المتعثرة.

ب- إستراتيجية الانقياد للسوق:

تتبع هذه الاستراتيجية البنوك التي تعاني من خلل وهشاشة مركزها المالي لذا فهي تخش الدخول في العمليات الاقراضية الكبيرة التي تعتنق مخاطر هامة، فنجدها تستخدم الوسائل التقليدية في منح الائتمان ولا تقبل العمليات غير المعتادة والتي لم يسبق لها منحها من قبل، وتعتد كثيرا على الاتجاهات المصرفية السائدة، وتقوم باقتفاء أثر البنوك القائدة في العمليات التي حققت فيها نجاحا ثم تقلدها فيها[1].

ت.إستراتيجية الريادة الاقراضية:

تتبع هذه الاستراتيجية البنوك صغيرة الحجم، إذ تحجم على منح أي أنواع الائتمان لأي عميل ولأي نشاط، وينحصر نشاطها بشكل عام على منح الائتمان للأنشطة التجارية.

- وضع خطة لمتابعة ومراقبة نشاط المقترض بشكل دوري ولفت انتباهه عند أي أوضاع قد تؤدي إلى مشاكل.
- تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته، فمن المهم أن تحدد السياسة الاقراضية إجراءات متابعة القروض التي تم منحها ويقصد يها التقييم الدوري لموقف كل ائتمان من مختلف جوانبه، وإدارة المخاطر الاقراضية بما في ذلك أنظمة الإنذار

[1] شليق رابح، مرجع سبق ذكره، ص 136.

المبكر للتعثر، حيث يجب أن يكون للبنك نظام صارم لمتابعة القروض وذلك ضمانا لسدادها في مواعيدها المستحقة كأقساط، وكفوائد كما يدخل ضمن متابعة القروض أيضا تذكير العميل بالسداد بواسطة خطاب إذا تأخر عن موعد الاستحقاق المتفق عليه سهوا، أما إذا كان التأخر بسبب المماطلة أو عدم الرغبة في السداد فيتم الاتصال بالعميل لإقناعه بذلك، ثم اتخاذ إجراءات صارمة ضده لإجباره على ذلك إذا اقتضى الأمر.

- صرف قيمة القرض على دفعات تتناسب والاحتياجات الفعلية للمشروع المهول.
- التحقق من المعلومات المقدمة من طرف المقترض وذلك بهدف تعزيز مصداقية البيانات التي يبني عليها القرار الائتماني؟.
- أن تتوسع البنوك في عملية التأمين على القروض والتي مفادها قيام البنك بتأمين القرض لدى مؤسسة التأمين ضد خطر عدم التسديد.
- يجب أن يكون للبنك نظام صارم لمتابعة القروض، وذلك ضمانا لسدادها في مواعيدها المستحقة كأقساط وكفوائد، وأيضا حتى يمكن اكتشاف مخاطر عدم السداد، سواء ما وقع بالقول أو ما يحتمل وقوعه، حتى تتخذ الإجراءات اللازمة لتجنبه أو على الأقل التقليل منها.

3. **الوقاية عن طريق التأمين:**

يعد التأمين على الائتمان نوعا خاصا من أنواع التأمين، وهو أداة مالية للحيطة من مخاطر الائتمان، بسبب ما يمكن أن تتعرض له المحافظ الاقراضية، من تعثرات مصرفية، أين يدفع المؤمن (شركة التأمين) مبلغ التعويض إلى المؤمن له (المصرف أو الجهات الدائنة)، حيث يوفر الحماية في حالات الديون بواسطة عقد التأمين، ويغطي هذا الأخير الائتمان الممنوح للأشخاص المعنويين الذين يزاولون نشاطات مربحة أو غير مربحة، والأشخاص الطبيعيين

من خلال قروض الاستهلاك والقروض العقارية، وتضم أيضا الديون الحكومية وقروض المؤسسات العمومية، المحددة مسبقا، في حالة العجز عن السداد.[1]

[1] بوشليق رابح: مرجع سبق ذكره، ص 137.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنكا من البنوك التجارية الرائجة في مجال العمل المصرفي فهو يحتل مكانة مميزة في الهيكل الجزائري حيث يلعب دور كبير في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها والتي حاولنا من خلالها إلقاء الضوء على القروض المصرفية المتعثرة بالوكالة توصلنا إلى ما يلي:

- شهد إجمالي القروض المقدمة من طرف البنك تطورا كبيرا وهذا بفضل سياسة الدولة الداعمة للشباب والرامية للتنمية، وهذا ما جعل ميول العملاء أكثر بكثير إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات لصالح العملاء.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عدد من الخطوات في منحه للقروض وبالتالي تساعده في عملية صناعة قرار الائتمان.
- في حالة عدم استجابة العملاء لطلبات البنك وعد تسديده للقرض الممنوح له تعرضه إلى المتابعة القضائية.
- وبالرغم من أن الاحتياطات والإجراءات التي يقوم بها البنك عند اتخاذه لقرار منح الائتمان إلا أن الخطر يبقى مصاحبا للقرض إلى أن يقوم باسترداده من قبل المقترضين.

خـــاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا في بحثنا هذا لإحدى الظواهر المعاصرة من حيث المفهوم العام وأسباب وطرق علاج القروض المصرفية المتعثرة يمكن تعريف القروض المتعثرة بأنها القروض التي توقف العميل عن سداد أصل الدين أو فوائده أو كلاهما معا وذلك لعدم قدرته على تحقيق تدفقات نقدية من نشاطه تكون غير كافية لسداد تلك الالتزامات.

عموما تنقسم أسباب تعثر القروض المصرفية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية أولها أسباب متعلقة بالبنوك وأبرزها سوء الدراسات الائتمانية لطالبي القروض وأخرى متعلقة بالعميل كسوء نيته في عدم سداد التزاماته ولو كانت له القدرة المالية على ذلك وأسباب خارجية كتأثير الأزمات المالية والاقتصادية على مشاريع المقترضين أو تدخل السلطات العليا في قرار منع القروض أو توجيهها.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لإشكالية القروض المتعثرة وإسقاط الجانب النظري من هذه الدراسة على الدراسة الميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدل الدراسة تم التوصل إلى نتائج يمكن على أساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

بالنسبة للفرضية الأولى: الأسباب المتعلقة بالزبون والأسباب المتعلقة بالبنك والأسباب الخارجية لها نفس التأثير على القروض المصرفية المتعثرة.

إن أسباب التعثر بصفة عامة تعود أساسا إلى التوسع في منح القروض، لكنها ليست بنفس مستوى التأثير فالأسباب المتعلقة بالزبون تعتبر من الأسباب الرئيسية للقروض المصرفية المتعثرة وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الأولى.

- من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية.
- تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل وعلى مستوى البنك.

بالنسبة للفرضية الثانية: الإجراءات التي يقوم بها البنك من شأنها التقليل أو الحد من هذه الظاهرة:

يستخدم البنك مجموعة من الإجراءات الوقائية والطرق العلمية كما يعمل على إيجاد حلول تأخذ في اعتبارها كل الإمكانيات المتاحة في تسوية ظاهرة تعثر القروض المصرفية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

اقتراحات وتوصيات:

استنادا إلى نتائج الدراسة يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع:

- تطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية لا سيما المعلوماتية منها.
- تطوير مهارات الموظفين في البنك، لما لذلك من أثر مباشر على رفع مستوى أدائهم، فكلما زادت كفاءة البنك في مجال تحصيل أقساط القروض الممنوحة كلما انخفضت مشكلة القروض المتعثرة لديه.
- ضرورة أن يتم توثيق درجة الملاءة المالية للمقترضين وكفلائهم بشكل جيد والعمل على تحديث هذه الملاءة باستمرار.
- أن يعمل موظف الائتمان كمستشار للمقترض وليس مجرد بائع أو مقدم خدمة، بحيث يقدم الموظف النصائح والإرشادات للمقترض
- الاتصال بشكل مستمر مع المقترضين بهدف توثيق العلاقة معهم وبما يكفل بقاء البنك على اطلاع دائم وفعلي على اوضاع المقترضين، الأمر الذي يوفر للبنك القدرة على معرفة المشاكل التي قد يتعرض لها المقترض ومساعدته في حلها إن أمكن

ذلك، أو اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة والتي تجنب البنك مخاطر تعثر القرض او تخفف أثر مثل هذه المخاطر

- يقوم البنك بإجراء دراسات سنوية أو سداسية لتقييم العقارات المرهونة لصالحه كضمان لديونه، وذلك حتى يبقى هامش أمان كافي لدى البنك، وأن يطلب من المقترضين تعزيز قيمة الضمانات في حال انخفاض قيمتها على مستويات تكون عندها قيمة القرض أكبر من قيمة الضمانات مع إعطاء أهمية خاصة للعقارات التي تخص القروض المتعثرة والقروض الموضوعة تحت المراقبة.
- يقوم البنك بإعداد تحليل واف لمحفظته الائتمانية بشكل شهري وعند الحاجة، وذلك للإطلاع على الوضع العام للنشاط الائتماني، وكذلك معرفة مؤشرات تعثر القروض وتحليلها من حيث:

أ. أي فئة من المقترضين اكثر تعثرا، سواء كان ذلك من منظور طبيعة عمل المقترض أم عمر المقترض ام جنسه

ب. حجم ونسبة القروض المتعثرة لكل نوع من أنواع القروض والتسهيلات

ت. حجم ونسبة القروض المتعثرة لدى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية.

- يكثف البنك جهوده في مجال تطوير سوق قروض التجمعات المصرفية، وذلك بهدف توزيع المخاطر من جهة، وتعزيز ورفع مستوى الدراسات الائتمانية من جهة اخرى، حيث إن مشاركة أكثر من بنك في الدراسة تعطيها درجة أعلى من المصداقية والدقة.
- تطبيق برنامج وقائي واضح وعملي مرفق بدليل إجراءات رقابية وارشادات نظامية خاص بالعمليات المشبوهة، على أن يعاد النظر باستمرار في مضمون هذا الدليل لتحديثه وتضمينه كل المستجدات ذات الصلة، ومن ثم التحقق من ملاءمته وحسن تطبيقه في ضوء التقارير الواردة إلى السلطات البنكية سواء من لجان الرقابة المصرفية أو من المؤسسات المالية والمصرفية.

- انشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة مهمتها دراسة مسببات ومعطيات القروض المصرفية المتعثرة.

قائـــــمة المـــراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أيهاب الدسوقي، النقود والبنوك والبورصة، ط2، دار النهضة العربية القاهرة 2010.

2. الدكتور فضيل فارس، التمنيات البنكية محاضرات وتطبيقات الجزء الأول جامعة الجزائر 03.

3. العلاقة محمد بن مكرم علي أب الفضل جمال الدين ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلد الثامن دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

4. أحمد العابد، المعجم العربي الأساسي، مطبعة لاروس للنشر والتوزيع، تونس 1979.

مذكرات الماجستير:

1. هبال عادل: اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2011-2012، مطبعة بن سالم، الأغواط.

مذكرات الماستر:

1. بوزيان الكاملة: تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك BADR وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، السنة الجامعية 2014-2015، جامعة محمد خيضر بسكرة.
2. دهيمي فايزة: آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك BADR وكالة المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم الاقتصادية السنة الجامعية 2018-2019، جامعة المسيلة.

3. سليمان سلام: دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي بالجزائر، دراسة حالة بنك BADR وكالة بوسعادة مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2013-2014، جامعة المسيلة.

اطروحات الدكتوراء:

1. بن مداني صديقة: انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على اداء البنوك التجارية في الجزائر، دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، اطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراء الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة 2016-2017.
2. شليق رابح: أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية، دراسة قياسية تحليلية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، سنة 2019-2021، للفترة 2000-2017.

المجلات:

1. د. ذكرى محمد حسين الياسين وسلمى جاسم خليف، المحقق الدولي للعلوم القانونية والسياسية، ذاتية القروض المصرفية متعثرة السداد، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009 جامعة بابل العراق.
2. د. رمضان صديق: مشكلة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي ووسائل معالجتها، بحث منشور في مجلة الأمن والقانون، مجلد 17، العدد 01.
3. بن يسعد عذراء وبوحلايس الهام، مواجهة التأخر في سداد القروض المصرفية في الجزائر إثر جائحة كورونا، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، العدد 04 سنة 2021.

4. الأستاذ تشيكو عبد القادر، أستاذ مساعد صنف ب جامعة الجزائر، منتديات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية 20 (1) جامعة زيان عاشور الجلفة.
5. علي عماد محمد أزهر، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي (دراسة حالة البنوك المصرفية في السعودية للأعوام (2016–2018) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردن، تاريخ النشر 2020/12/10، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ISSN 2661–7986 المجلد 03– العدد 03 (2020)
6. سعودي بلقاسم، أ بن مداني صديقة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 30 (02) جامعة زيان عاشور الجلفة.
7. د. يونس صوالحي، الديون المتعثرة وطرق علاجها، أستاذ الشريعة والبحث الأكاديمي (معالجة الديون المتعثرة عن طريق شركات تحصيل الديون) دراسة فقهية مقارنة، وعبد العزيز جمعة المبروك (الباحث من ليبيا) طالب دكتوراه بقسم الفقه وأصوله كلية معارف الوحي الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس عشر، رجب 1437 هـ/ أفريل 2016م.

مداخلة:

1. خضير حسين، خضير حيمرة الله، الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف وسندان الركود، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان: مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان 04 ماي 2004، القاهرة، 2004.

البحوث والمقالات:

1. فريد راغب النجار، إدارة الإئتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000.
2. براق محمد أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة، بن عمر خالد أستاذ مساعد بجامعة أحمد بوقرة ببومرداس، القروض البنكية المتعثرة الأسباب والحلول.
3. د . ايهاب نظي و د. خليل الرفاهي، القروض المتعثرة الأسباب، البوادر وسبل العلاج، دراسة تطبيقية على بنك الأردن.
4. بوطورة فضيلة، أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة.

الملاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): لعماره محمد المولود(ة) بتاريخ: 1977.07.05 ب: بن سدرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 100898724 الصادرة بتاريخ: 2016.09.23 عن: بلدية بن سدرة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": القروض المصرفية المتعثرة أسبابها وطرق علاجها دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بو سعادة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022.07.04

التوقيع و البصمة

"يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

""يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
سم: العلوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: صالحي عبد الطالب المولود(ة) بتاريخ: 03/05/1985 ب: الوادي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 285755533 الصادرة بتاريخ: 31/07/2018 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: مالية مؤسسة خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: الوقوف المتقدم كأسباب وطرق علاجها

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 06/07/2020

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../..... المسيلة في:.....

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BADR

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في **شعبة:** العلوم المالية والمحاسبية **تخصص :** مالية وبنوك

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	لعمارة محمد	199746117 2	100898724	
02	صالحي عبد المطلب	1903904491 0	202575533	

عنوان المذكرة: العروض المصرفية المتعثرة أسبابها وطرق علاجها

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
نذير ياسين	KACIMI ELHASSANI Chaouki Directeur d'Agence	

تم بحمد الله

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مشكلة القروض المصرفية المتعثرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أكبر المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي لما لها من أثر كبير على حسن سيرورة أداء البنوك التجارية، واقتصاديات الدول بوجه عام، نتيجة اعاقتها للمشاريع التنموية، حيث لا تحقق هذه القروض أية إيرادات لذا تلجأ البنوك إلى وضع سلسلة من الطرق والإجراءات للتقليل منها.

فتزايد ظاهرة القروض المتعثرة دليل على انخفاض كفاءة الإدارة، مما يؤدي بهذا الأخير إلى وقوع خسائر بالبنك وأحيانا إلى إفلاسه، إذ يتطلب من المؤسسات المصرفية دراسة ملفات القروض دراسة جيدة وسليمة ودقيقة وتعزيز الضمانات المقدمة من العملاء.

Abstract:

This study deals with the problem of non-performing bank loans, as the latter is considered one of the biggest problems facing the banking sector because of its significant impact on the good performance of commercial banks, and the economies of countries in general, as a result of their obstruction to development projects, as these loans do not generate any revenues, so resort to Banks to develop a series of methods and procedures to reduce them.

The increase in the phenomenon of non-performing loans is evidence of the low efficiency of management, which leads the latter to losses in the bank and sometimes to its bankruptcy.